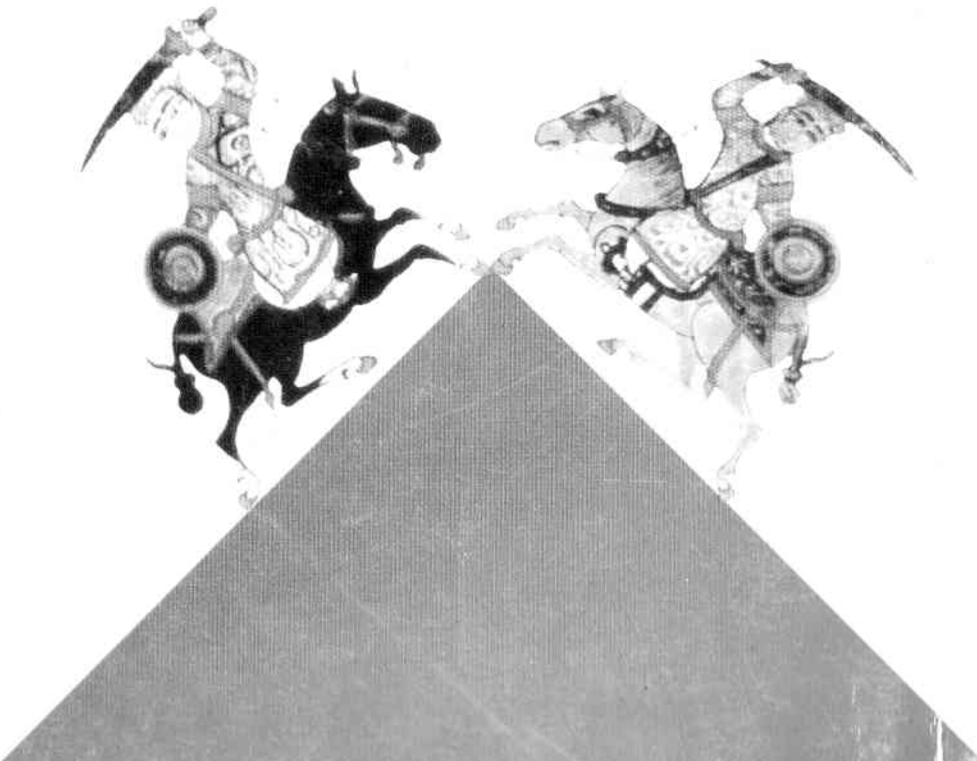
د. فرج فودة

قبل السقوط



قبل السقوط

دكتور
فرج فودة

قبل السقوط

دار ومطابع المستقبل
بالفجالة والإسكندرية

الغلاف للفنان خلف طايع

الطبعة الأولى ١٩٨٥
الطبعة الثانية ٢٠٠٤

مقدمة

لا أبالي إن كنت في جانب والجميع في جانب آخر . ولا أحزن إن ارتفعت أصواتهم أو لمعت سيوفهم . ولا أجزع إن خذلني من يؤمن بما أقول . ولا أفزع إن هاجمني من يفزع لما أقول . وإنما يؤرقني أشد الأرق ، أن لا تصل هذه الرسالة إلى من قصدت . فأنا أخاطب أصحاب الرأي لا أرباب المصالح ، وأنصار المبدأ لا محترفي المزايدة ، وقصاد الحق لا طالبي السلطان ، وأنصار الحكمة لا مُحبي الحكم . وأتوجه إلى المستقبل قبل الحاضر ، وألتصق بوجدان مصر لا بأعصابها . ولا ألزِم برأيي صديقاً يرتبط بي ، أو حزباً أشارك في تأسيسه . وحسبي إيماني بما أكتب ، وبضرورة أن أكتب ما أكتب ، وبخطر أن لا أكتب ما أكتب .

والله والوطن من وراء القصد .

ف.ف

الفصل الأول

القصد والجهل

" لا اقاتل حتى تأتوني بسيف له عينان ولسان وشفتان ،

فيقول هذا مؤمن وهذا كافر "   سعد بن ابي وقاص

من منا لا يتذكر قصيدة حافظ إبراهيم الشهيرة ، المعروفة بأسـم القصيدة العُمرية ، والتي من أبياتها :

وقال قولة حق أصبحت مثلاً   وأصبح الجيل بعد الجيل يرويها

آمنت لما أقمت العدل بينهمو   فنمت نــوم قرير العين هــانيها

والقائل – كما هو معلوم – هو الهرمزان أحد قادة الفرس . والذي قيل عنه – كما هو معلوم – عمر بـن الخطاب . والمقــولة ترجمة شعرية للعبارة الشهيرة " عدلت فأمنت فنمت يا عمر ". والحدث الذي أدى إلى القول هو نوم عمر في ظل شجرة، بلا حراسة إلا من العناية الألهية وحب الرعية .

ولعل القاريء يرى معي أن القصة بتفاصيلها السابقــة ، نموذج

رائع للعدل الذي يقود إلى الأمن ؛ والأمن الذي يقود إلى الأمان . وأنها مثال لما يجب أن يكون عليه ولي الأمر العادل . لولا أن الشيء الحلو لا يكتمل كما يقولون ، وأنه لكي تكتمل الصورة بوجهيها ، علينا أن نُذكر القاريء بأن عمر نفسه قد مات مقتولاً . على يد فيروز الغلام المجوسي ، وكنيته أبو لؤلؤة . وأن قتل عمر قد تم في المسجد ، حيث كمن له الغلام ، وطعنه وهو يستدير لكي يبدأ صلاة الفجر . مُنهياً حياة الخليفة العظيم ، عدلاً وقدرة وزهداً . مُثبتاً أن ما فعله عمر ، وما كان في العادة يفعله ، إنما كان قصوراً في أجراءات الأمن ، وأن العدل ليس دائماً وسيلة الأمان . وأن النوم في ظل شجرة ، والحركة دون حراسة في وسط الرعية ، أو حتى في المسجد ذاته ، أمر لا يصلح نموذجاً لحاكم ، إلا إذا كان الحاكم من هواة الأستشهاد . ولعلي لا أُنهي حديث هذه الواقعة ، دون أن أنكر أمراً يُمكن أحتسابه ضمن سخريات القدر أو مفارقاته العجيبة . فقد قتل عبيد الله ، أبن عمر بن الخطاب ثلاثة ظن بهم التآمر على قتل أبيه، وكان أولهم الهرمزان ، صاحب الرواية التي بدأنا بها الحديث .

ومادمنا نتحدث بلغة السياسة ، فلنقل أن حادث قتل عمر ، كان أول حوادث الإغتيال السياسي للحكام في عهود الدولة الإسلامية . لكنه لم يكن الأخير . فقد تولى بعده عثمان ، وأغتيل على يد الثائرين عليه بعد حصار جهيد . وكان أغلب الثائرين من مصر . ثم تولى علي بن أبي طالب ، وأغتيل على يد عبد الرحمن بن ملجم ، إنقاذاً ،

كما ظن بن ملجم ، وما أظنه إلا مخطئاً ، للمسلمين من التناحر والإنقسام .

وهكذا ، أيها القاريء العزيز ، نصل معاً إلى حقيقة مروعة ، رغم كونها معروفة . وهي أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربعة قد قتلوا . واحداً منهم على يد غلام مجوسي . وإثنان منهم على يد مسلمين متطرفين . ويكفي أن تعلم أن أول البادئين بطعن عثمان كان محمد بن أبي بكر الصديق . وأن قاتل علي لم يكن يشك لحظة في أنه يؤدي بقتله خدمة عظمى للإسلام والمسلمين . وربما ترى معي أنه مما يهّون من هذه الكارثة ، أن أول الخلفاء قد نجا من القتل ومات على فراشه . وأقصد بالطبع أبا بكر الصديق. لكنك ُتفجع مثلي حين تعلم أن ذلك أيضاً ليس خبراً يقيناً ، وأن بعض الروايات تذكر " أن أبا بكر والحارث بن كلده كانا يأكلان خزيرة أُهديت لأبي بكر ، فقال الحارث لأبي بكر : أرفع يدك يا خليفة رسول الله ، والله إن فيها لسم سنه ، وأنا وأنت نموت في يوم واحد . قال فرفع يده، فلم يزالا عليلين حتى ماتا في يوم واحد عند أنقضاء السنة " (١) .

وهكذا نصل إلى يقين بأغتيال ثلاثة من الخلفاء الراشدين ، وظن بأغتيال الخليفة الرابع . كل ذلك خلال ثلاثين سنة بالتقويم الهجري. وكل ذلك قبل أن تمر ثلاثة عقود على وفاة الرسول ، أي في حياة معاصريه . وكل ذلك أيضاً في أزهى عصور الإسلام إسلاماً ،

(١) الطبقات الكبرى لأبن سعد – المجلد الثالث " في البدريين من المهاجرين والأنصار " دار صادر – بيروت – ص ١٩٨ .

وأكثرها أقتراباً من أصول العقيدة ورسوخاً لمبادئها .

هذا وجـه من وجوه النظر في هذه الفترة الخصبة من فترات العقيدة . لكنه ليس الوجه الوحيد ، بل هناك وجوه أخرى تستطيع أن تراها إذا تفحّصت سنوات حكم الخلفاء الراشدين . حيث تستطيع أن تذكر بقدر كبير من اليقين أن فترات أستقرار الحكم فيها لم تزد عن عهد عمر ونصف عهد عثمان (أي الستة أعوام الأولى من حكمه). أما ماقبل ذلك فهو عهد أبو بكر ، وأغلبه (على قصره) كان مُنصرفا إلى قتال المرتدين عن الإسلام . وأما ما تلى ذلك ، فيتمثل في الستة أعوام الأخيرة من عهد عثمان . وهي الفترة التي تزعّم فيها معارضته نفر من الصدر الأول للإسلام. وحسبك أن نذكر منهم عبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله ، وعلي بن أبي طالب ، وأبا ذر الغفاري ، وعبد الله بن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وغيرهم كثيرون . فإذا تجاوزت حكم عثمان ، فإنك تستطيع أن تقول دون تجاوز للحقيقة ، أن خلافة علي بن أبي طالب ، لم تكن أكثر من فترة جهاد في سبيل جمع كلمة المسلمين على بيعته . وهو الأمر الذي لم يتحقق له ، وأنه قاتل في سبيل ذلك حتى قُتل غيلة . وكان إجماع المسلمين عليه عند مقتله ، أقل بكثير منه عند توليته . حتى أن بعض الفقهاء يرى أن الخلافة لم تتحقق إلا للثلاثة خلفاء الأولين . وهو أمر يُمكن أن يكون محل نظر ، أو في أقل القليل محل مناقشة .

نخلص من ذلك كله إلى أن فترة حكم الخلفاء الراشدين تكاد تنقسم

زمنياً إلى نصفين : نصف منهما عرف فيه المسلمون الأستقرار ، وتميز بأنه أكثر فترات الصدر الأول للإسلام أتجاهاً للفتح الخارجي . وربما كان ذلك أحد أسباب أستقراره . ونصف آخر لم يعرف المسلمون فيه أستقراراً ، وتراوحوا فيه بين الأعتراض حيناً ، والأنقسام أحياناً ، والإقتتال غالباً .

خليق بي أن أتوقف هنا قليلاً ، وأن أسأل نفسي قبل أن يسألني القاريء : تُرى ما القصد من العرض السابق ؟ . بل إنني أكاد ألمح أن السؤال ربما تحول إلى أتهام بأنني أحاول التركيز على الجانب غير المُضيء في أحداث هذه الفترة العظيمة . وهو أمر أقسم للقاريء أنه لم يخطر لي على بال . بل على العكس من ذلك تماماً ، أردت أن أزن الأمر لكي أصل بالقاريء إلى فهم ما أفهمه من الإسلام . وهو فهم السياسي ورجل الفكر ، قبل أن يكون فهم رجل الدين . وهو أيضاً فهم يستند إلى قاعدة أساسية ، وهي أن الإسلام لم يتنزل على ملائكة ، وإنما تنزل على بشر مثلنا . بعضهم جاهد نفسه، فأرتفع إلى أعلى عليين . وبعضهم أرهقه الضعف الإنساني فأخطأ . وأنهم في تراوحهم بين السمو والضعف ، إنما يقتربون منا أكثر بكثير ، ويلتصقون بوجداننا أكثر بكثير . ونفهمهم من قرب أكثر بكثير ، من أن نقرن أفعالهم بالمبالغات . أو نقرن صفاتهم بالتقديس المُبالغ فيه . أو نقرن حياتهم بالمعجزات والأساطير .

لقد كان عمر بشراً مثلنا ، غير أنه كان أعظم منا بمغالبته لنفسه،

وبابتعاده عن زهو الملك وغروره . وكان عثمان بشرا مثلنا ، لكنه كان أعظم منا إيماناً . وفي ذات الوقت كان به ما بنا من ضعف تجاه ذوي الرحم . وهو ضعف لم يكن يُنكره . وهو أيضاً ضعف إن شئت أن تصفه ، فلك أن تصفه بأنه قوة الرحمة ، وسلطان حب ذوي القربى الشديد . وهو أمر يُمكن أن يُحمد له ، لولا أنه جاء وعثمان في السلطة . فإذا بالرحمة تُصبح على لسان المعارضين محاباة . وإذا بحب ذوي القربى يُصبح من وجهة نظر الناقدين حملاً لبني أمية على العالمين.

أما علي بن أبي طالب ، فقد كان أيضاً بشرا مثلنا . لكنه كان رجل دين قبل أن يكون رجل دولة . ورجل حكمة لا رجل سياسة . ورجل آخرة لا رجل دنيا . وكان في كل ما كان قدوة ومثلاً . وكان في كل ما لم يكن مثلاً . ولعل ذلك كله كان أعظم ما فيه . ولعله أيضاً في ذات الوقت ما أدى به إلى ما أنتهى إليه . لأنه واجه على الجانب الآخر رجل دولة فريداً ، وقطب سياسة فذا ، وعاشق للدنيا بلا شبهة أو مراء .

بهذا الفهم يقتربون منا ونقترب منهم . ويرتفعون عنا ونطمح إليهم. خاصة حين نستعرض أوجه العظمة في سلوكهم. لكنه أرتفاع يقترن به ما يقترن من فهم للدوافع ، ورغبة في التمثل ، وإمكان في الإقتداء . ولا يقلل من شأنه حوادث الأغتيال السياسي . فما كان أغتيال عمر ليُقلل من مكانته . وما كان أغتيال عثمان إلا أختيار عثمان نفسه ، حين رفض أعتزال الحكم أو القصاص منه . وما كان أغتيال علي إلا مثلا أعطاه الله للاحقين، على أن التطرف الديني

آفة، وعلى أن إماماً عظيماً مثل علي لم ينج من عواقبه .

إننا نستطيع مما سبق أن نخرج بعدة نتائج ..

النتيجة الأولى : أن المجتمع المثالي ، أو اليوتوبيا (المدينة الفاضلة) ، أمر لم يتحقق على مدى التاريخ الإنساني كله . وبالتالي على مدى تاريخ الخلافة الإسلامية كله ، حتى في أزهى عصوره . وأن من يصورون للشباب الغض ، أن قيام حكم ديني سوف يحول المجتمع كله إلى جنة في الأرض ، يسودها الحب والطمأنينة ، ويشعر فيها المواطن بالأمن ، ويتمتع فيها الحاكم بالآمان ، ويتخلص فيها الأفراد من سوء القصد وحقد النفوس ونوازع الشر . إنما يصورون حلماً لا علاقة له بالواقع ، ويتصورون وهماً لا أساس له من وقائع التاريخ ، ولا سند له في طبائع البشر .

النتيجة الثانية : أن كل ما عرضته إنما ينهض دليلاً على أن هناك فرقاً كبيراً بين الإسلام الدين ، والإسلام الدولة . وأن أنتقاد الثاني لا يعني الكفر بالأول أو الخروج عليه . وأنك في الثاني سوف تجد كثيراً يُقال أو يُعترض عليه ، حتى في أعظم أزمنته . بينما أنت في الأول لا تجد إلا ما تنحني له ، تقديساً وإجلالاً ، وإيماناً خالصاً . وأنه إذا جاز أن يُقال هذا عن عهد الخلفاء الراشدين ، فإنه يجوز أن تقول ما هو أكثر وأكثر ، حين نتصدى بالتحليل والنقد لعصور لاحقة . أرتفعت فيها رايات الحكم الديني ، وأدعى أصحابها أنها وجه الإسلام الصحيح . وأنهم الحافظون للكتاب والمحافظون عليه .

والتابعون للسنة والمتابعون لها . وهم بالرغم من ذلك ، يستحلون القتل في غير حق ، والظلم بلا داع . ويُدخلون على المؤانسة أبوابا لو سمع بها الصدر الأول في الإسلام ، لعجز عن أن يُدخلها في باب من أبواب الجاهلية ، تلك الأبواب التي تقصر عنها أو لا تكاد تتسع لها .

أنت هنا تملك أن تفصل بين الإسلام الدين والإسلام الدولة . حفاظاً على الأول ، حين تستنكر أن يكون الثاني نموذجا للإتباع . أو حين يُعجزك أن تجد صلة واضحة بين هذا وذاك . فالأول رسالة ، والثاني دنيا . وقد أنزل الله في الرسالة ما يُنظم شئون الدنيا في أبواب ، وترك للبشر أبواباً ، دون أن يُفرط في الكتاب من شيء . وإنما يسع برحمته بشراً هم أعلم بشئون دنياهم من السلف . ويترك لهم أموراً تختلف بإختلاف الأزمنة . لا يترك لهم فيها إلا قواعد عامة . إن اتسع أفقهم ، أخذوا من غيرهم وتأقلموا مع زمانهم، دون خروج على صحيح الدين أو كفر به . وإن ضاق أفقهم، أحالوها ملكا عضودا، سندهم فيه فقهاء يجدون لكل شيء مخرجا، ولكل خروج على الدين تأصيلاً . ولو شئت أن أحُدثك لحدثتك وحدثتك ، لكني أمسك عن إدراك بأن ذلك كله لم يكن من الإسلام في شيء . وأن الله أرحم بعباده من أن يكون ذلك هو صحيح ما شُرع لهم . والله وصادقو العقيدة يعلمون أن الإسلام من ذلك كله براء .

دع عنك إذن حديث الساسة عن الدين والدولة . وسلم معهم بالدين، أما الدولة فأمر فيه نظر . وحديث له خبيء ، وقصد وراءه طمع ،

وقول ظاهره الرحمة وباطنه العذاب .

دع عنك إذن حديث الساسة عن المصحف والسيف . فالمصحف في القلب ، أما السيف فاسأل التاريخ عنه . وما يُنبئك مثل تاريخ فقد أطار السيف من رؤوس المسلمين أضعاف ما أطار من رؤوس أهل الشرك . وقل للمتشدقين بحديثه ، أن حديث الرحمة في عالم اليوم أقرب إلى القلب، وأن سبيل السماحة ألصق بالوجدان . وحدثهم بحديث سعد بن أبي وقاص ، حين أعتزل الفتنة قائلاً : أئتوني بسيف يُميز بين الحق والباطل .

النتيجة الثالثة : أننا نهوى تجزئة الأمر عن قصد ، ونُهمل فارق القياس عن عمد . حتى نتوصل إلى نتائج تتفق مع ما وقر في القلب، بأكثر مما تتفق مع المنطق أو حكم العقل . مع تذكرة أرى أن لها ضرورة ، وهي أن العقل لم يكن أبداً مُختلفاً مع قواعد الدين الصحيح أو مخالفاً لها ، وإنما كان لها مؤيداً وسنداً ، إن صدق القصد وسلمت النية .

أما ما قصدته بالتجزئة للأمر ، فحسبك دليلاً عليه ما ذكرته من حديث الأمن والأمان في قصة النوم تحت الشجرة . وأما فارق القياس، فدونك المقارنة بين واقع الحياة في الصدر الأول للإسلام وواقع الحياة اليوم . وهو واقع إن حكمت العقل فيه ، فلابد أن تأخذ في حسابك أن عدد سكان المدينة لم يكن يزيد وقت الخلافة الراشدة عن تعداد أصغر عواصم المراكز في مصر الآن . وأنه شتان بين وسائل

الحياة وأساليبها في ذلك العصر، ونظائرها اليوم . وأنه يستحيل أن يكون المطلوب من الحاكم ايوم ، أن يسير في الأسواق رافعاً الدره ، أو أن يعلو بها رؤوس معارضيه . أو أن يتصنت على البيوت في الليل ، حتى يعلم من أحوال المسلمين ما يدعوه لأخذ الثريد لأطفال جياع . أو يعود لامرأته ليصحبها إلى زوجة تلد دون معاونة . أو أن ينفي صاحب وجه صبوح خارج القاهرة ، حتى لا يكون فتنة لنسائها . أو أن يؤرقه أن تعثر دابة في جنوب أسوان . أو أن يمسح يده في نعليه ، لأنه لا يملك منديلاً . أو أن يلبس إزاراً فيه أثنتا عشرة رقعة . أو حتى أن يكون هو الحاكم الأوحد على بيت المال ، والمتصرف الأوحد في شئونه ، دون رقابة إلا من ضميره ، ودون وازع إلا من دينه وتدينه .

إن من يهملون في مقارناتهم أحوال العصر ، وما طرأ على الحياة من أختلاف ، إنما يركبون بنا مركباً صعباً إن لم يكن مستحيلاً . فليس حلاً أن تخرج مجموعة إلى كهوف الصحراء الشرقية، أو إلى شعاب اليمن، مهاجرة بما تحمل من عقيدة . آخذة بظاهر الأمر لا بجوهره . ظانة أن أستعمال السواك ، وتكحيل العينين ، وتجهيل المجتمع ، والتسمي بأسماء السلف الصالح ، غاية المراد من تدين العباد . المؤكد أن هذا ليس حلاً ، بل هو مصادمة بين الإسلام وأحوال العصر ، لا مبرر لها إلا حسن النية وقصور الفهم في ذات الوقت . ولعلي أتساءل ويتساءل القارىء معي : هل هذا أجدى للإسلام والمسلمين ، أم الأجدى أن نُحلل على مهل أحوال عالمنا المعاصر ،

وأن نحاول جاهدين أن نقبل ما في المجتمع من أمور لم يكن لها في الصدر الأول للإسلام نظير أو مصدر للقياس ؟. وأن نحاول وضع قواعد جديدة لمجتمع جديد ، لا تُهمل روح العصر ولا متغيراته ، وتُقر في ذات الوقت حقيقة مؤكدة ، وهي أننا نتعامل مع بشر ، في مجتمع ، كان وسيظل الخطأ الأنساني جزءاً من تكوينه ، والضعف البريء مكوناً من مكوناته ؟. وأن الأمر بدءاً وأنتهاء ، يكون بالقدوة والموعظة الحسنة ، والإرشاد إلى سواء السبيل ، بعقول متفتحة ، وليس بالقسر والعنف تجاهل الحقائق .

النتيجة الرابعة : أن أمور السياسة لا يجوز أن تُؤخذ بما تؤخذ به الآن من تسطيح وتهوين للأمور ، وسوء مُفرط في الأستدلال . فقد يجوز أن نأخذ ما يُصيب الأفراد من خير على أنه أبتلاء . وما يأتيهم من شر على أنه أختبار . لكن إطلاق تلك الأحكام على أحوال الدول وشئون السياسة ، خطأ جسيم . ربما أرتد إلى قائله ، حاملاً له عكس ما قصد ، وغير ما أراد .

وبوسع المُقلبِّ (وليس المُنقبِّ) في صفحات الصحف أن يجد الكثير من النماذج على ما ذكرت . فمثلي لا يفهم ، أياً كانت الدوافع ، أن يتشفى واحد من كبار الدعاة في مصرع رئيس سابق ، ذاكراً أن الإغتيال إنتقام آلهي . ناسياً أنه مردود عليه بتساؤل ظاهره سذاجة، وباطنه حجة ، عن قوله في أغتيال الخلفاء الراشدين. وإذا كانت هزيمتنا في ١٩٦٧ غضباً آلهياً ، فما القول في نصر أسرائيل؟. هل هو رضاء من الله في المقابل ؟. وإذا كان تدهور مستوى المعيشة في بلادنا سخطاً من الله لترك شرعه الصحيح ، فما القول في أرتفاع

مستوى المعيشة في دول الغرب ؟. وأستطيع أن أستطرد مع القاريء في أسئلة لا طائل وراءها، إلا أن نتعجب من إطلاق الأحكام دون تروٍ، والحكم على الأمور دون تحكيم للعقل. فليس كل أمر سيء ، سخطاً أو ابتلاءً. وإنما هو أمر يسهل تحليل أسبابه ، إن أتت من فرد أو مجموعة . ويسهل مواجهتها بحلول عقلانية ، إن كانت ثمة مواجهة . دون أن ينتقص هذا من إيماننا أو يزيد . ودون أن نهرب من مواجهة المشاكل بأهون الأساليب . وأقصد بها الإحالة إلى الإرادة الآلهية ، التي يجب أن يعلو التسليم بها وبقدرتها فوق هذه التفاسير . ولنا في عام الرمادة أسوة . وفي طاعون عمواس أسوة . وكلاهما حدث في عهد عمر . وعمر هو عمر . وعهده هو العهد الذي يعلو على شبهة غضب الله على عباده المؤمنين .

ولنا أيضاً أن نقف وقفة هادئة ، مع الهاتفين في كل مرة يُصيبنا فيها ضر أو ضنك ، بأن هذا عقاب الله على تركنا لشريعته . تلك التي لو طبّقناها، لأبدلت ضرنا خيراً ، وضنكنا غنى . ذاكرين لهم أن في حجتهم كثيراً من الوهن . وأنها مردود عليها بأن تطبيق الشريعة إنما يصدر عن الرغبة في تطبيقها ، وليس عن الرغبة في التوسل بها إلى غنى أو رفاهة . وأن ما يحدث في أيامنا يسهل تفسيره بأنه محصلة لأسباب قد تتعلق بقصور في أسلوب حكم ، أو تقصير في الأخذ بأحسن السبل . وهما أمران ، يُمكن أن تجد لهما حلاً إذا قست على أمور الدنيا ، دون أن تُهمل في وجدانك أعظم ما يهبه الدين ، وهو الضمير . وباختصار فهذه قضية وتلك أخرى .

النتيجة الخامسة : أن فصل الدين عن السياسة وأمور الحكم ، إنما

يحقق صالح الدين وصالح السياسة معاً . على عكس ما يُصور لنا أنصار عدم الفصل بينهما . ويجدر بي هنا أن أفصلَ قبل أن أفصِّل بين أمرين ، أولهما أقبله وأطالب به ، وهو فصل الدين عن السياسة. وثانيهما أرفضه ولا أقتنع به ، وهو تجاهل الدين كأساس من أسس المجتمع . والفرق عظيم . فالدين مطلوب ، لأنه أحد أسس تكوين الضمير في المجتمع . وكلنا يسعد بأن يتعلم أولاده أصول الدين في المدارس ، وأن يحفظوا كتاب الله أو بعضه . وأن نستمع جميعاً إلى آيات الله تُتلى من خلال وسائل الأعلام . وأن نسعد جميعاً بالأحتفال بالمناسبات الدينية . وأن يكون لرجال الدين مكانتهم، ولقدرهم احترامه وتوقيره . هذا كله وأكثر منه ، قدر من تواجد الدين في الدولة . وهو مطلوب . وهو أمر يختلف تماماً عن فصل الدين عن السياسة ، وهو الأمر الذي أسمح لنفسي بأن أستطرد فيه معك . حجتي في ذلك ما تُحدثنا به كتب التاريخ، ليس عن عصور الحكم الإسلامي المتأخرة، بل عن عصر الصدر الأول من الإسلام .

دونك ما حدث في آخر عهد عثمان، وما كان سبباً في ثورة الثائرين عليه ، ومنهم خمسة من العشرة المبشرين بالجنة . هم علي بن أبي طالب ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ،وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله . وقد أنكروا فيما أنكروا ، أن يُولي عثمان أقاربه على الأمصار . وأن يأوى من أمر رسول الله بطردهم من المدينة . وأن يتصرف في أموال بيت المال دون قاعدة ، فيُغدق على أقاربه والمقربين منه ، ويمنع عن آخرين . وأن يضطهد بعضاً

من الصحابة أسماؤهم لوامع (ومنهم أبــو ذر الغفار، وعمار بــن ياسر، وعبد الله بن مسعود). وتســاءل معي عما فعل عثمان، هل هو دين أم سياسة؟. وتحرز قبل أن تجيب. فإنك إن ذكرت أنه الدين، فأنت مُخالف لإجماع من لا تملك ولا أملك مخالفتهم إلا على باطل. وإن ذكرت أنها السياسة، فقد أرحت واسترحت. أرحــتني حــين أكدت لي ما أتصور أنه صحيح، وهو أن هناك فرقاً بــين الإســلام والمسلمين. فالأول مقدس وإلهي، والثاني قابل للخطأ، لأنه بشــر ودنيوي. وهو أمر لا يشفع له عصر أو اسم. وأنت بفصلك ما حدث على أنه قضايا سياسة قبل أن تكون قضايا دين، إنما تحفظ على الدين رونقه وجلاله، وهيبته وقداسته. وأنت في النهاية مستريح لحكمك، فما كان لأخطاء عثمان رضي الله عنه أن تمس عظمة العقــــيدة أو سموها.

ولك أن تنتقل معي أيها القارئ إلى خلافة علي بن أبي طالب، وأن تتوقف معي قليلاً، وتتأمل معي كثيراً، معركة الجمل الشهيرة. والتي كان فيها علي وصحبه في جانب، والســيدة عائشــة زوجة الرسول، ومعها طلحة والزبــير في جانب آخر. لم يكن الجانبــان طرفي نقاش أو مناظرة فكرية، وإنما كانا طرفي صراع بالسيوف والنبل، بلغ من ضراوته أن ارتفعت الصيحات في الجانبين، تدعو المقاتلين إلى أن "يطرفوا" أي أن يقطع بعضهم أطراف بعض. ودونك قبل أن نخوض في حديث القتال، أن نتساءل كما تســاءل أصحــاب علي: أيمكن أن يجتمع الزبير وطلحة وعائشة على باطل؟. ودونك سؤال الطرف الآخر في الخصومة: أيمكن أن يجتمع علي بن أبــي

طالب وعمار بن ياسر وعبد الله بن عباس على باطل؟. والحق أن السؤال يبقى بلا إجابة هنا أو هناك. أو إجابة بالنفي هنا وهناك، في ذات الوقت. وهو أمــر أثره على العقيدة عظيم. لكنــك تجــد منه مخرجاً إن ذكرت أن الأمر في هذا كله كان أمر سياســة، قبــل أن يكون أمر دين. وأمر حكم، قبل أن يكون أمر تحكيم. وإلا ففسر لي مصير الفتى من أهل الكوفة، الذي أمره علي أن يقف بــين الصفين رافعاً لكتاب الله، داعياً القوم إلى ما فيه، وكيف قتلوه، على اختلاف في الرواية. فالبعض يذكر أنهم رشقوه بالنبل فقتلوه. والبعض يرى أنهم قطعوا يمينه، فأخذ المصحف بشماله فقطعوها. فأخذ المصحف بأسنانه أو بين منكبيه حتى قتل. وكيف حدث نفس الشيء لكعب بن ثور. وأخرج معي بــنتيجة ليس لك أن تخرج بــغيرها، وهي أنها السياسة لعنها الله. أشعلت نوازع النفوس وثارات الغضب، حــتى وصل الأمر إلى أن أصبــح الداعي إلى تحــكيم كتاب الله في خضم بحرها المتلاطم، ساعياً إلى حتفه. وحتى قُتل طلحة بن عبيد الله في المعركة. وقُتل الزبير على اختلاف في رواية مصرعه. ولم يُنقــذ المسلمين إلا دعوة علي إلى عقــر الجمل الذي يحــمل أم المؤمنين. ولست في حاجة إلى أن أذكر لك حوارها مع أخيهـــا محمد بن أبي بكر، أو حوار علي معها، فتجاوزات الحــوار مفهومة ومبــررة بضراوة الصراع.

ولعلك متسائل معي الآن، ولك الحق في كل تساؤلاتك: إذا كان هذا هو ما يحدث بين رجال الصدر الأول للإسلام والمبشرين بالجنة، فكيف يكون المصير على يد من هم أدنى منهم مرتبة، وأقــل منهم

إيماناً ، و أضعف منهم عقيدة ؟. وتساءل معي مرة ثانية : إذا كان هذا هو أسلوب الأختلاف في خلاف حول قضية محددة ، قد تكون الثأر من قتلة عثمان . فما الذي يُمكن أن يحدث حول قضايا أكثر تعقيداً ، ومن رجال أقل تعمقاً في الدين و أبعد ألتصاقاً بعهد الرسول العظيم؟. بل أكتشف معي حقيقة ليس فيها مجال لشــك ، و هي أن الأمر ليس أمر قرآن وسنة ، بل أمر من يفسرهما . فأنت لا تشك ، و أنا لا أشك معك ، في أن طرفي الخصومة هم أكثر الناس فهماً للقــرآن ، و أكثر الناس ألتصاقاً بمصدر السنة ذاته ، وهو الرسول الكريم . ورغم ذلك ، فقد رأى كل منهما رأياً ، ووصل الأمر بهما إلى الإقتتال و إســالة الدم أنهاراً .

وعد معي مرة أخرى إلى أصل ما توصلت إليه معك فــي هــذا الجزء من الحديث ، وتساءل معي : أليس الأصوب أن ننظر إلى كل ما سبق من حديث الفتنة و القتال ، على أنه سياسة و أمور دنيا ؟ . لا أشك في أن الأجابة سوف تكون : بلى . ففي هذا أستنكار لما تقــود إليه الإجابة العكسية ، من كون الدين سبباً للفرقة وداعياً للتفرقــة . وحاشا لله أن يكون ذلك صحيحاً. بل إنني أستطرد معك فيما هو أهم. فالفصل بين القضيتين أرحم بالإسلام و المسلمين . فنحــن إذا أختلفنا في الرأي السياسي أنطلاقاً من الدين ، فسوف يتعصب كل منا لرأيه لأعتقاده بأنه لم يعد رأياً، بل صحيحاً من الدين بالضرورة. ولن يقبل واحد منا أن ينتصر غريمه بالرأي المخالف . وما أحــلى أن يبــذل الواحد منا حياته أو دمه أو أطرافه ، دفاعاً عما يعتقــد عن صواب

أو خطأ أنه صحيح . ولعل هــذا هــو مدخل العنف فــي الحركات الإسلامية قديماً وحديثاً . وقديماً بالقطع أكثر . لأن الطرف الآخر لا يقل إيماناً ، ولا يرى في الأمر إلا ما نراه . بينما الأمر على العكس من ذلك تماماً، في ظل ما نعيشه في فصل بين الدين و السياسة. فنحن نختلف، ونقبل بالإختلاف . ونتحاور ، و لا نتصارع بالسيف . ونقبل بهزيمة الرأي أمام الأغلبية عن رضى، أو حتى عن سخط لا يتجاوز النقد ، وعن أمل في أن تنتصر الأغلبية له ذات يوم .

النتيجة السادسة : إن استقراء التاريخ الإسلامي، يُؤكد على حقيقة تبدو شديدة الغرابة أمام المُحلل الهادىء ، الذي يحاول أستخدام أعظم نعم الله عليه، و هي نعمة العقل و المنطق. هذه الحقيقة مؤداها أن أئمة الفقه الإسلامي ، كانوا أكثر من عانى من الحكم السياسي المتسربل بالدين . وقد يُفاجأ القــارىء بهذا الأمــر ، خاصة وما يُنقل إلينا من صفحات هذا التاريخ ، إنما يقتصر على نصيحة من عابد ، أو حكمة تأتي على لسان زاهد . وفي المقابل، لا تجد خليفة يخر ساجداً لله ، أو يبكي خشية منه حتى تخضل لحيته ، أو يختصر الأمر فيسقط مغشياً عليه .

وهنا نعود مرة أخرى إلى حــديث التجزئة في الأخذ من روايات التاريخ . ونستبعد قبل أن نُوضح ما نقصد إليه . عشرات وعشرات من الفقهاء ، ممن كان شغلهم الشاغل ترجمة أماني الخلفاء إلى أحــكام فقهية ، بل و العياذ بالله إلى أحاديث مختلقة تُنسب إلى الرسول. دع

عنك هذا كله، فهو زبد لا غناء فيه. وتعال معي أحدثك عن أئمة الفقه الأربعة الذين لا خلاف عليهم ، وهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل . وتعجب معي وأنت تقرأ قصة أبي حنيفة مع الخليفة المنصور . وكيف سُجن وعُذب في السجن ، وكيف ضرب بالسياط حتى ورم رأسه ، ثم كيف أفرج عنه إلى حين . وقد تتصور أن لذلك سبباً وجيها من معارضة سياسية أو نقد للخلافة . لكنك تفزع حين تعلم أن سبب ذلك كله هو رفض أبي حنيفة لولاية القضاء ، تنزهاً منه عن الدخول في حاشية السلطان . وتأكيداً منه على مقولته للخليفة : والله ما أنا بمأمون الرضا، فكيف أكون مأمون الغضب؟. وهي مقولة لو تأملتها لزدت حزناً فوق حزن . وهي أيضاً مقولة لم تشفع له ، فقد سجنه المنصور مرة ثانية حين رفض هداياه . وظل رهين محبسه في قبو سجن مظلم ، يُضرب يومياً بالسياط ، ولا تشفع له أعوامه السبعون . ولا يخرج من سجنه إلا وهو مُشرف على الهلاك ، بعد أن دسوا له سماً بطيئاً، حتى لا يستطيع أن يروي ما حدث له. وما أسرع ما تأتي النهاية . وما أيسر ما يجد البعض في قول المنصور "من يعذرني من أبي حنيفة حياً وميتاً ؟ " دليلاً على ضميره الحي ، وإيمانه القائم ، وتقربه إلى الله برجاء الرحمة والمغفرة .

ولا أحسب إلا أن المنصور كان صادقاً مع نفسه ، وهو يفعل ما يفعل في أبي حنيفة . فأنت إن تتبعت كلمات المنصور وخطبه ، فسوف تجد رجلاً يُعيد ويزيد في قول واحد مختصره " أنا الإسلام ، والإسلام أنا ". وهو لا يتصور أن يصدر عن الإسلام شيء إلا من

عباءته ، أو أن يعلن عنه حكم إلا من خلال حاشيته ، أو أن يرتفع صيت عالم ومقامه إلا أن يكون ذلك كله منسوباً إليه . ولعل القصد أيضاً من سرد هذا الحديث واضح . فهو أستطراد فيما أتصور أنه يسير الأثبات ، وهو أن الخلافة التي خلعوا عليها صفة الإسلام ، كانت في مُجملها أمر دنيا لا أمر دين . وأمر سياسة لا أمر حكم لشرع الله . بل أنها تتجاوز في بعض الأحيان ، بل قل في أغلبها ، فتصطدم بالإسلام نفسه مُمثلاً في رموزه العظيمة من علماء الدين .

وإذا تجاوزت الأمام أبي حنيفة إلى الإمام مالك بن أنس ، فإن التاريخ يذكر لنا أن والي المدينة – في عهد المنصور أيضاً – قد أمر رجاله ، فضربوا مالكاً أسواطاً . ثم جذبوه جذباً غليظاً من يده ، وجروه منها، فانخلع كتفه. ثم أعادوه إلى داره، وألزموه الإقامة بها ، لا يخرج منها حتى للصلاة ، ولا يلقي فيها أحداً [1] . ولا يُغني من الأمر شيئاً أن المنصور أسترضاه بعد ذلك حين زار المدينة في موسم الحج . وأنه أنكر أنه أمر بهذا ، وأنه عاقب الوالي . بل إنني أكاد أجزم بأن وجود الأمام مالك في المدينة ، وأبتعاده عن مقر الحكم في بغداد، وعن حاشية الحاكم من أمثال ابن أبي ليلي وابن شبرمة ، كان مبرراً معقولاً لمحدودية ما أصابه؛ بالقياس إلى ما أصاب أبا حنيفة . وهو أيضاً مبرر نجاة الشافعي من ظلم الخلفاء ، حين عاش في مصر بعيداً عن مقر الخلافة وسلطانها . لكنه لم يعدم فقيهاً أحمق مثل فتيان ، الذي ضاق صدره بعلم الشافعي وشهرته، وسبه سباً قبيحاً ، دفع الوالي لضرب فتيان بالسوط (وإلى هنا والأمر معقول

(١) أئمة الفقه التسعة – عبد الرحمن الشرقاوي – كتاب اليوم – ص ٨٤ .

بمفاهيم عصره). ثم الطواف به محمولا على جمل، وقد حُلقت لحيته وشاربه ورأسه ، ومن أمامه المنادى يُنادي : هذا جزاء سب آل رسول الله [1] .

وهنا لك أن تتأمل معي كل العقاب ، ولن تقارنه بأسبابه، ولن تقول معي لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم لك أن تستطرد معي إلى ما حدث بعد ذلك . فقد تربص بعض السفهاء ممن تعصبوا لفتيان ، حتى أنتهى الإمام الشافعي عن حلقته بالمسجد ، وخلا المسجد من رواده ، فباغتوه وأنقضوا عليه ضرباً عنيفاً ، بهراوات أخفوها في ملابسهم . وظلوا يضربونه حتى سقط مغشياً عليه ، وتمكنوا من الهرب . ثم نقل فتيان إلى منزله حيث كانت النهاية . ولك إن شئت أن تتشكك معي في كنه القتلة الهاربين . ولك إن شئت أن تتجاوز ذلك مُستعيذاً بالله من شر الظن .

ولا يبقى إلا حديث الإمام أبن حنبل . وهو حديث ذو شجون . فما أصاب الأمام خليق بأن يكون درسا لمن يتشدقون بعصور أزدهار الفكر الإسلامي في عهد الخلافة العباسية. وخليق أيضا بأن يكون درسا للحالمين بدولة الخلافة في عصرنا الحديث . المتصورين حاكما لا وجود له إلا في مخيلتهم ، يجمع بين رحمة أبي بكر ، وفقه علي ، وشدة عمر ، ورقة عثمان ، وعدل عمر بن عبد العزيز . ويملأ أرجاء مصر بمجالس العلم . حيث يتبادل الفقهاء أراءهم في شئون الدين في حرية ، ويتجادلون فيما بينهم بروح المحبة ، ويفندون أراء معارضيهم بالحجة ، ويدفعون ناقديهم بالتي هي

(١) المرجع السابق ص ١٦٩ .

أحسن . ويحتكمون فيما يختلفون فيه إلى الخليفة العادل الزاهد ، الذي إن أعجزه الرأي ، لجأ لمجلس الشورى الإسلامي . وحسبك علم أعضائه وحلمهم . ذلك العلم الذي يحسم الخلاف . وذلك الحلم الذي يُنهي الشقاق . وما على الخليفة إلا أن يستدعي المختلفين ، فينقل إليهم الرأي الشرعي ، ويحيطهم قبل ذلك وبعده بروح الأبوة والحب الإسلامي الصادق. فيصدعون بما حُكم فيهم ، ويقبلون بعضهم البعض قبل خروجهم إلى بيت الله ، أيديهم متشابكة ، ويد الله فوق أيديهم ، مؤيدة لهم بالرشد والسداد .

دع عنك هذه الأحلام أيها القاريء العزيز . بل خذها معك وأنت تنتقل معي إلى الواقع المر في قصة أبن حنبل . والتي بدأت أحداثها بأقتناع الخليفة المأمون ، بقول المعتزلة بخلق القرآن . وهي قضية فلسفية كان لأبن حنبل فيها رأي مخالف . وما أظن أن كلا من الرأيين يُمكن أن يُخرج مسلما عن إسلامه . لكنه مركب السلطة في الدولة الدينية ، وسطوة الحكم لدى من يخلط بين أجتهاده وأصول العقيدة . وهي السطوة التي قادت أبن حنبل مُغللاً بالأصفاد إلى المأمون ، وهو في السادسة والخمسين من عمره ، محمولاً على بعير واحد مع تلميذه الشاب محمد بن نوح ، الذي مات في الطريق . ويشاء القدر أن يموت المأمون قبل أن يصل أبن حنبل . لكن هذا لم يضع نهاية لعذابه ، بل كان بدايته . فقد حبسه المعتصم في السجن الكبير في بغداد . يُعذب بالضرب بالسياط . ثم يُنقل إلى سجن خاص في قبو دار والي بغداد . مسجوناً وحده ، حتى يتضاعف عذابه ، مُضاعفاً عليه الأغلال والقيود . وأستمر ذلك نحو عامين ونصف .

هذا حديث الأئمة الأربعة الكبار ، الذين ملأوا الأرض علماً وفقهاً وحكمة . وهو حديث يستحيل أن يكون ما حدث فيه محض مصادفة . فالمصادفة لا تتكرر مع الجميع ، أو مع ثلاثة منهم على الأقل وعلى الترتيب. وهو أيضاً يستحيل أن يكون شذوذاً أو استثناء. بل الأقرب إلى المنطق أن يكون قاعدة . بل قد يكون غير مبالغ طبيعة الأمور . ولا تحسبن أن ما أتاك من حديث الخلفاء العباسيين قد تناول من هو مغمور منهم أو هين الشأن. بل إن الأمر على العكس من ذلك تماماً . فأنت لا تستطيع أن تتجاوز المنصور ، وأنت تعد خمساً من أعظم الخلفاء بعد الراشدين . وربما عددت المأمون من بينهم . أما المعتصم فحسبك أنه فاتح " عمورية " الشهير . لكن الأمر مرجعه إلى مقياسك في وزن الأمور . فهم عظماء إذا قستهم بميزان الدنيا كرجال دولة . وهما عظماء إذا قستهم بميزان الفتوح الإسلامية ، وتوطيد دعائم الإسلام في أركان المعمورة . وهم محل نظر ، إذا قستهم بمقاييس ظاهر الدين ، من ذهاب للحج ، أو تبرع بالصدقات ، أو نوادر تأتي على ألسنتهم في أحاديثهم مع الزهاد . يصرخون في نهايتها : يا ويلتي من ضيق القبر وعذابه . وهم محل شك كبير ، إن استعرضت بعض ما سبق وتأملت فيه .

لك أن تتخذ من المقاييس ما شئت . ولك أن شئت أيضاً أن تتجاوز معي قصص التاريخ ، بل قل مآسيه ، إلى واقع اليوم . وأن تقارن معي ما يحصل عليه علماء الدين الكبار اليوم من تكريم وأجلال ، ومنابر إعلام مقروء ومسموع ومرئي ، في ظل قوانين ينعتها أغلبهم بالوضعية ، وبعضهم بالعلمانية . وبين ما حدث لأئمة العظماء ، الذين لا يدعّى أحد من المعاصرين أنه يطاولهم في علم أو فقه .

لهم أن يحمدوا الله كثيراً على نعمة أمن الرضا وأمن الغضب . ولنا أن نحمد الله كثيراً على أنا لم نشهد نطعاً ، ولم يعل رؤوسنا سيف . ولنا الله أيها القاريء ، أنا وأنت ، إن قدر لك أن تقتنع بما ذكرت لك ، فسوف يحملون علينا كثيراً. وسوف يلصقون بنا كثيراً من الصفات، بدءاً بالعلمانية، وانتهاء بالخروج عن الدين. فلا تحزن وهون عليك، وتذكر معي قصة الإمام علي ، وكيف رفض خدعة تحكيم كتاب الله، فدفعوه إليها . وقبل بها ، فأنكروها عليه . وأعد قراءة ما كتبت إن أردت ، فلن تجد فيه خروجاً أو مروقاً . وإنما سوف تجد فيه كثيراً من الصدق مع النفس . وقدراً من حب الوطن عظيم . وحواراً أردته هادئاً عن طبع وعن قصد ، وفتش في الكتاب كله ، فلن تجد أستشهاداً بآية كريمة أو حديث شريف ، لأن الحديث كله كان سياسة ودنيا وفكراً ، ولم يكن حديث دين أو آخرة أو فقه . وعساي أن أكون قد أوضحت لك أن ما تسمعه اليوم من حديث الدولة الدينية ، أو الحكومة الدينية ، إنما هو أمر سياسة وحكم . وليس أمر عقيدة وإيمان . بل إنه قيادة إلى مجهول بالنسبة لك ، معلوم بالنسبة لهم . مُجّهل عن قصد ، مُبتسر عن عمد .

أرجو أن يكون ما سبق كله دعوة مقبولة إلى حوار هادئ . وأن يتخلى من يتصدى بالرأي والحجة والوقائع ، عن عادة لا أدري سبب أنتشارها في السنوات الأخيرة ، إلا أن تكون علامة من علامات الزمن الرديء ، وهي كثر . وأقصد بها أن من يتطوع بالرد ، لا يُكلف نفسه عناء قراءة ما يرد عليه .

وقانا الله وإياهم من عمى البصيرة وجهل القصد .

الفصل الثاني

(١)

قصد الجهل

في حديث لي مع أحد مراسلي الصحف العربية ، أستطردت في شرح مفهوم الفصل بين الدين والسياسة . فإذا به يقاطعني مُستنكراً ، وإذا بي أرد عليه ثائراً . وإذا بالحوار فصل في هذا الكتاب ..

ولنبدأ بالأسئلة

هل تريد أن تقصر وظيفة المسجد على أداء الشعائر الدينية والدعوة لأمور العبادات فقط ؟. هل نسيت حوار عمر مع المرأة حول المهور ، وحوار أحد المسلمين معه حول طول ثوبه من أثواب المسلمين ؟. ألا يصلح هذا دليلاً ساطعاً على أن المسجد هو المكان الطبيعي للحوار بين الحاكم المسلم والمعارضة المؤمنة ؟. هل تريد القفز على هذه الفترة الذهبية من تاريخنا الإسلامي ، وقت أن كان المسجد مقراً للعبادة، وبيتاً للحكم ، ومجلساً للشعب المتسلم ، في ذات الوقت ؟ . ولمصلحة من هذا كله ؟ . يا سيدي، إني أشك في نواياك .

وننتقل إلى الإجابة

دعني أحاول أيها الصديق أن أتسلل إلى ذهنك من خلال أسئلتك. ودعني أتخيل أن وراء هذه الأسئلة التي تداعت على لسانك بتلقائية

ساخنة، صورة مركبة من عدة أبعاد . البعد الأول منها يتمثل في إيمانك بأن ما حدث في عهد عمر، صالح للتطبيق في عالم اليوم . سواء بالنسبة لجزئية الحاكم ، أو بالنسبة لجزئية المحكوم ، مؤيداً كان أو معارضاً . والبعد الثاني يتمثل في الضغط النفسي الذي تعانيه نتيجة أستبعاد بعض أئمة المساجد، ممن يمارسون دوراً سياسياً واضحا عن منابرهم منذ سبتمبر ١٩٨١ . والبعد الثالث يتمثل في تصورك لمؤامرة "علمانية " لتقليص دور المسجد، وبالتالي دور الإسلام داخل حدود الدين . بعيداً عن أمور السياسة، التي هي جزء منه. بل هي التي ُتميزه عن غيره من الأديان .

هذا عن أبعاد الصورة في ذهنك كما أتصورها . أما أبعاد الصورة التي ترتسم في ذهني ، فدعني أرتبها لك على مستويين: المستوى الأول أن نأخذ بقولك وتصورك ، ونطبقه على عالم اليوم . فإن كان خير للمجتمع، سلمت لك بالحجة . وإن كان شراً ، أنتقلت معك إلى المستوى الثاني للحوار ، الذي يُناقش أوجه القصور في تصوراتك . وهي الوجه المقابل لأوجه القوة فيما أتصور .

ولنبدأ بالمستوى الأول ، ولنتصور أن المسجد قد عاد إلى أداء دوره في عصر السلف الأول للإسلام . وأصبح من واجبات الإمام في خطبة الجمعة ، أن يُناقش أمور السياسة من وجهة نظر الدين . ليس هذا فحسب، بل إنه ينتهز فرصة درس العصر أو درس العشاء، فيعلن رأيه مؤيداً أو معارضاً لما يستجد من أمور سياسية . وها هم المؤمنون الصادقون، يسعون إلى الأئمة في بيت الله . يقيسون أمور دنياهم على أحكام دينهم . وهم إن وجدوا رأي الإمام صائباً ، رددوا

بينهم وبين أنفسهم : الله أكبر ولله الحمد ، لله الأمر من قبل ومن بعد . وإن أختلفوا معه، رفعوا صوتهم بالرأي المخالف، مُدللين عليه بآيات الكتاب وصحيح السنة . وعلى العكس من تصور صديقنا العزيز، فسوف يكون هذا مدعاة إلى أختلاف وفتنة ، وليس إلى ائتلاف وتوحد. ليس في عظيم الأمور، بل وفي أهونها . والتدليل على ذلك يسير . فسوف يُعلن إمام مسجد في حدائق القبة مثلاً ، أن معاهدة السلام إثم كبير ، وعلى الحاكم أن يلغيها فوراً ، أتباعاً لحكم الله في الأمر ، وتأكيداً على أنه لا سلام مع اليهود، الذين أقتحموا على المسلمين ديارهم ، وبدأوهم بالعداء . وربما أنفعل الأمام صادقاً مع نفسه ومع ما يعتقد أنه صحيح الدين ، فهدد الحاكم إن أستمر في موقفه ، ليملأن عليه قصر الرئاسة خيلاً ورجلاً . وأن شباب الحدائق سوف يرفعون السيوف من الآن فصاعداً ، دفاعاً عن قولة الحق . ولست في هذا مُبالغا أو مُستنداً إلى خيال مريض ، بل لعلي اقرب ما أكون إلى واقع تاريخ قرب .

وفي المقابل ، فسوف يرتفع صوت إمام آخر في مصر القديمة مثلا ، مؤيداً لما أعلنه كبار علماء الأزهر ، ولا أحسب أن أحداً يتهمهم بكفر أو مروق، من أن معاهدة السلام كانت نصراً للإسلام والمسلمين. لأنها حررت أرضا مسلمة ، وأعادتَ شعباً مسلما إلى ديار الإسلام . وسوف يدعو الحاكم إلى العض على المعاهدة بالنواجذ . وربما أخذته الحماسة، فتوعد الحاكم بأن يملأ عليه قصر الرئاسة خيلاً ورجلاً إن هو نكص عنها . وربما أقسم بأن شباب مصر القديمة سوف يرفعون السيوف من الآن فصاعداً دفاعاً عن أستمرار المعاهدة .

ليس هذا فحسب ، بل إن تصوراً منطقياً قد يتوارد إلى الذهن ، ومضمونه أن الصدفة قد تدفع ببعض شباب مصر القديمة إلى الصلاة في مسجد الحدائق . وهنا يحلو لهم التشبه بما ذكرته أيها الصديق من حديث المعارضة داخل المسجد ، فيرتفع صوتهم مقاطعاً الإمام في خطبة الجمعة ، مدافعاً عن المعاهدة بالأسانيد . وربما حدث العكس . فساقت المصادفة أبناء الحدائق إلى مسجد مصر القديمة ، فردوا التحية بمثلها . ولا أحسب إلا أن الأمر سوف ينتهي بأن تملأ الحدائق مصر القديمة خيلاً ورجلاً . أو أن يحدث العكس . وللقارىء أن يتصور فيما ذكرته قدراً من المبالغة. وله في هذه الحالة أن يتواضع في تصوراته ويتصور ، حسماً للخلاف ، أن تنقسم القاهرة ومساجدها إلى مناطق متخصصة . فهذه مساجد للسلام ، وهذه مساجد للحرب ، وهذه مساجد لم يُحسم فيها النزاع بعد .

هذا عن عظيم الأمور ، أما أهونها فدونك ما أثاره قانون الأحوال الشخصية من نزاع ، وما أُطلق بسببه من أتهامات لعلماء أجلاء في الدين . أقسموا ولازالوا يقسمون ، أن للقانون أصولاً فقهية في المذهب المالكي . لكن الحنابلة لا يقبلون به ، والشافعية يستعيذون بالله من إثم بعض مواده ، والحنفية يدعون الله أن يُنجي الأمة من مغبة ما يترتب عليه من خطايا . أوجزها بعضهم في أنه قانون يُبيح للمرأة أن تجمع بين زوجين . هنا قد ينطلق بنا عنان الخيال ، بل قل تصور الواقع ، فنتخيل إماماً حنبلياً في مصر الجديدة، وآخر شافعي في الزيتون ، وثالث مالكي في المطرية ، ورابع حنفي في عين شمس . ولا بأس أن يختلف هذا عن ذاك ، أو مع ذاك . وأن ينتقل

شافعي من هنا إلى هناك ، أو حنبلي من هناك إلى هنا . ولنا أن يشتط بنا الخيال إلى حديث الإمام في مواجهة المعارضة ، أو إلى حديث السيف دفاعاً عن صحيح العقيدة ، أو أن نركن لخيال السلم قانعين بالتخصص .

المح على وجهك أيها الصديق دهشة وانزعاجاً . بل أكاد أتصور أنك لو أستجمعت شتات ذهنك في هدوء ، لرددت عليّ بأنني مبالغ ، وأن ما أتصوره غير قابل للحدوث . بدليل أنه لم يحدث بالنسبة لما ذكرت . وهو قائم سواء بالنسبة للوقائع أو بالنسبة لردود الفعل . لكني أبادر فأقول ، أن ذلك صحيح حتى الآن فقط لسبب بسيط ، وهو أن الأئمة المسيسون هم فقط المعارضون . ولهذا لا تسمع منهم إلا حديث المعارضة . أما حديث التأييد ، فقد تولاه عنهم الإعلام . وكل هذا مرهون بإطار الدولة المدنية . لكن الأمر يُصبح على العكس من ذلك تماماً في إطار الدولة الدينية ، إن تحققت من خلال تصورات شباب الجماعات الدينية . وهي تصورات تختلف تماماً عن أي شكل من أشكال النظم المجاورة التي تدعي أنها تتبنى الإسلام عقيدة ونظام حكم .

بل أنني أريحك وأتجاوز شطحات الخيال السابقة ، والتي أرى لها عن خطأ أو صواب، سنداً من واقع الحال أو أحتمالاته. وأواجهك بحقيقة ربما غابت عنك ، وهي أنك ضحية أبتسار وقائع التاريخ . فالدولة الإسلامية التي أستمرت ثلاثة عشر قرناً ، لم تعرف حديث المعارضة داخل المسجد إلا فيما ذكرته أنت. ولم يزد عن واقعتين

يتغنى بهما الركبان ، بل دعني أتحرز في هذا ، فأتجاوز عهد الخلفاء الراشدين ، وهو لم يتجاوز ثلاثين سـنة هجرية ، إلى جميع العهود التالية ، أي ثلاثة عشر قرناً إلا أربعين عاماً . وأذكر لك أن المعارضة لم تكن تُواجه إلا بالسيف . بل قل أيضاً دون مبـالغة ، أن التأييد في أغلب الأحوال لم يكن يأتي إلا بالسيف . وأن ما أسـتنكره المسـلمون الأوائل من بيعة معاوية لإبنه يزيد ، قد تطور في عهد عبد الملك بن مروان إلى أخذ البيعة لمن يليه ، ولمن يلي من يليه . فقد أخذ البـيعة للوليد ولسليمان من بعده مرة واحـدة . وعندما رفض أحـد خيار المسلمين [1] ذلك ، ساقه هشام بن إسـماعيل المخزومي [2] إلى مكان يُدعى الثنية في المدينة، وهو مكان للقتل أو الصلب ، ثم أعاده بعد أن بث في قلبه الرعب . فما كان من عبد الملك بن مروان حين بلغه ذلك إلا أن لام هشام . وأعجب معي وأنت تتأمل هذا اللوم ، لقـد قـال : " قبح الله هشاماً ، إنما كان ينبغي أن يدعوه إلى البـيعة ، فإن أبـى يضرب عنقه " . هكذا ببساطة وسلاسة ويسر . ولا أحسب أن واحداً من هواة الدفاع عن أي شيء وكل شـيء ، يُمكنه أن يُدلني على أن رفض مبايعة الوليد وسليمان خروج على الدين أو ارتداد عن صحـيح العقيدة .

ولا بأس أيضاً أن نعود إلى بعض حديث المسجد ، ولا ضير أن أذكرك أيها العزيز بواقعة طريفة . فقد جلس زياد (ابن أبـيه) على المنبر ، في أول توليته بالكوفة، وأطال الصمت حتى علت الهمهمة .

---

(١) سعيد بن المسيب .
(٢) تاريخ الطبري – مؤسسة الأعلى للمطبوعات ببيروت – الجزء الخامس ص ٢٠٩ .

وظل زياد صامتاً . ومع مرور الوقت ، تصايح البعض طالبين منه أن يتحدث . فإذا به يستمر صامتاً . وتطوع بعض الجالسين ممن أغضبهم هذا التصرف ، فقال لمن يجاوره : ألا قبح الله بـني أمية ، ألم يجدوا غير هذا العيي يرسلونه والياً على الكوفة، والله لأحصبـنه لكم (أي سوف أرميه بالحصى). وقد كان. وهنا وقف زياد ، وغادر المنبر . وطلب من شرطته أن تُغلق أبواب المسجد إلا باباً واحداً جلس أمامه. وأمر بأن يخرج الناس له أربعاً أربعاً (أي بالمعنى العسكري الحديث أربعات تشكيل) . وطلب من كل أربـعة من الخارجين أن يُقسـموا واحداً واحداً على أن واحداً منهم لم يحصبه . فإن أقسموا جميعاً نجوا جميعاً. وإن لم يُقسم واحد منهم (واحد فقط) ، أمر بالأربعة ، فقطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف .

هذا حادث من حوادث المسجد أيها العزيز ، وقـع قبـل مرور خمسين عاماً على وفاة الرسـول . وأسـتطيع أن أذكر لك العديد من الأمثلة التي لا غناء فيها، لأنها لا تمس الإسلام في شيء . وإنما تمس من حكموا باسم الإسلام ، والإسلام من أسلوب حكمهم بـراء . لكني أعود بك من جديد إلى حديث المسجد وأسألك : ألم تلحظ معي شيئاً ؟. ألم يتضح لك مما قرأت أنت ، ومما ذكرت أنا من أمثلة ، أننا نتحـدث إنما عـن مسجد واحـد هو مسجد العاصمة في الدولة أو الولاية . وبمعنى آخر ، ألم تلحظ أن حديث الرواة قاصر على المسـجد الذي يخطب فيه الخليفة أو الوالي ، وأن باقي المساجد لو كانت قد علمت بالفعل بالسياسة ، مؤيدة أو مخالفة، لذكر لنا التاريخ أمثلة على ذلك . وهو ما لم يحدث . فالتاريخ لا ينقل لنا أخبار مسجد الطائف أو مسجد حماة أو مسجد دمياط أو غيرها . الأمر الذي يُؤكد حقيقـة تاريخية ،

هي أن المسجد في عهد النبي عليه الصلاة والسلام ، وفي عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم ، كان يؤدي دور ديوان الحكم وجهاز الإعلام ومجلس الشعب معاً . وأنه لهذا أرتبط بالعاصمة ، أو بمكان تواجد الحاكم . وأنه بمرور الوقت ، وظهور وسائل الإعلام الحديثة ، وتطور وتعقد مؤسسات الحكم ، وأستقلال مجلس الشعب أو النواب – لم يبق للمسجد الا دوره الأول والأساسي . وهو دور التوعية الدينية .

أنك تتحدث في ذلك عن مسجد العاصمة فقط . أما باقي المساجد فقد كان دورها ، وسوف يظل هذا الوحي . ليس الآن فقط . بل منذ نشأة الإسلام . بل دعني أقلب معك وجوه الأمر ، وأطرح عليك وجهة نظر أخرى . ألست ترى معي أن في قصر رسالة المسجد على تعميق مفاهيم الدين ، وغرس القيم الدينية التي لا يختلف حولها مسلم وآخر ، تحقيق لقصد الذاهبين للصلاة . بل وأكثر من ذلك ، أحترام لحريتهم الفكرية ؟. تلك الحرية ، التي أجزم بأن الإسلام قد صانها وأرتفع بها إلى أعلى عليين . وقد تتساءل عن العلاقة بين ما أقترحه من دور للمسجد وبين الحرية ؟. وتفسير ذلك بسيط . فالإمام عندما يعرض قضايا إتفاقية ، فإنه لا يُبرز شقاقاً ، ولا يثير نزاعاً في النفوس . لكنه عندما يعرض قضايا سياسية ، فإنه بالقطع يعرض قضايا خلافية. وهنا لابد وأن تسأل نفسك، لو كنت مختلفا معه (الأمر الذي لا يُقلل من شأن إيمانك أو قدر تدينك) ، ألا يضفي الإمام من موقعه على المنبر وزناً أكبر، لرأي هو في النهاية أجتهاده الشخصي؟.

ولننتقل بالسؤال خطوة أبعد ، ألا يخلط الإمام في هذه الحالة بين رأيه الخاص وقدسية الدين ؟ . أنت لا تشك معي في هذا، فقد أختار

منبراً أنحني أنا وأنت أمامه إجلالاً .

ولنصل معاً إلى السؤال الأهم ، ألا ترى في الأمر حجراً على حريتك في التعبير عن رأيك ، أو حتى في سماع ما تُحب سماعه من اراء وأجتهادات فردية ، حين يُفرض عليك أن تجلس خاشعا ، ليس الرأي بل لقدسية المكان ؟. صامتاً ، ليس عن رضى بل عن أحترام لحرمة المكان . غاضباً ، ليس عن ضعف في الإعتقاد ، بل عن اعتقاد في ضعف حجة من دخل دائرة الخلاف والأختلاف، في مكان ُقصد منه الوفاق ، وتوجهت إليه للإتفاق ؟.

هنا أنتقل إلى المستوى الثاني في النقاش . موضحاً لك أن أضعف ما في حجتك، أنك تُهمل فارق القياس بين عصر الصدر الأول في الإسلام وعصرنا الحالي . رغم أنك لو ناقشت الأمر في هدوء ، لتوصلت معي إلى نفس النتائج . فأنت لا تستطيع أن تُنكر أن وسائل الأعلام المقروء والمسموع والمرئي في عالمنا المعاصر ، أقوى في نشر قرارات الحاكم وقوانين الدولة، من سردها على ألسنة الأئمة في صلاة الجمعة أو الجماعة . وأنت لا تستطيع أن تُنكر أن مؤسسات الحكم في الدولة ، قد أستحدثت من أساليب التعامل ما لا يسمح به المسجد ، سواء بالنسبة لقواعد المجاملة أو المقابلة (البروتوكول) ، أو بالنسبة لما هو مستحدث من أساليب الأتصال، وما هو مطلوب من اعداد كبيرة من المتخصصين كل في مجاله. وأنت تتفق معي على أن معارضة الحاكم أو الحكومة تكون أجدى وأقوى ، لو تمت من خلال الأحزاب أو المجالس النيابية ، أو صحف ومجلات المعارضة، منها لو تمت من خلال رأي يُطلقه مسلم في مسجد ، في مواجهة إمام لا

تتيسر أمامه البيانات المطلوبة للرد أو المناقشة، أو التحقق من صحة الرأي الآخر . وأنت لا تستطيع أن تختلف معي في أن المسجد هو أقوى وسائل التأثير الديني في كل ما يتعلق بأصول العقيدة أو فروعها . وأن وسائل الأعلام مهما بلغت من القوة، لا تطاول المسجد في تأثيره وأثره في ذلك . فالجالس أمام التليفاز أو المذياع ، أو القارىء لمجلة أو صحيفة ، لا يُشترط فيه بالضرورة أن يكون في حالة نفسية أو مادية تسمح له بتلقي الموعظة أو الآية الكريمة أو الحديث الشريف أو تفسيرهما . بينما الذاهب للمسجد مُهيأ نفسيا للصلاة ، طاهر البدن ، خالي الذهن ، إلا من رغبة الاستزادة من أمور الدين .

لعلك الآن ترى ما أراه ، من أن تطور العصر قد فرض على المسجد أن يتخصص فيما خُصص له ، وهو عرض مفاهيم الدين وتأصيلها في نفوس المسلمين . ولعلي لا أرى أنا ما تراه أنت ، بل وأراجعك فيه . وليس في كل ذلك قصر أو تحجيم لدور المسجد . فحاشا لله أن يكون نشر العقيدة وتأصيلها أمرا هينا أو دورا ثانويا . وأستغفر الله أن يخطر هذا على بالي أو أدعيه . وأستغفر الله أن يتشدق بذلك معارض أو يرتضيه .

ونصل معا إلى أهم ما أعرضه عليك في هذا الحديث . وهو سؤال جال في خاطري قبل أن يجول في خاطرك ، وأرقني في الصحو والنوم دون أن أصل إلى إجابة شافية له . فأنا أعرض عليك فيما سبق وفيما سيلحق ، أمورا تدور في ذهنك وذهني . وبالقطع تدور في

ذهن رجال الدين المسيسين . وأطرح أمامك أمثلة لا أشك في أنها عرضت عليهم في سني دراستهم الأولى في المعاهد الدينية ، أو في كتب التاريخ الإسلامي التي لا أشك في قراءتهم لها .

ما بالهم إذن يخرجون بأستنتاجات عكسية لما نخرج به ، ويخرج به كل من يستخدم المنطق، في الربط بين الأسباب والنتائج، والوقائع والعبر ؟.

لا ريب أنهم قصدوا الجهل (جهل القارىء لهم أو المتابع لمقولاتهم) وتعمدوا التجهيل فيما يعلمونه علم اليقين ، ويصلون الى حقيقته دون عناء شديد او جهد جهيد ..

هذا هو مربط الفرس ..

لقد قصدوا جهل القارىء حتى يتوصل إلى عكس ما يقوده إليه المنطق . وقد عرضنا عليك في هذا الفصل ، كيف جهلوا القصد في أحداث جسام ، وفي عصور بعضها نطمح إليه ونتمثل به، وبعضها نستعيذ بالله من شروره وآثامه . وأنت في النهاية أيها العزيز بين شقي الرحى ، إن دارت يمينا، طُحنت بجهل القصد . وإن دارت شمالا طُحنت بقصد الجهل. ولا تملك إلا أن تهرب كما فعلت أنا من الطاحون ، ناجيا بدينك ودنياك ، بعيدا عن دائرة التعصب الطموح ، أو الطموح المتعصب . داعيا لهم بالهداية ، وداعيا لي بالنجاة من ألسنتهم وأقلامهم . وداعيا الله أن يحفظ الإسلام والمسلمين ، وأن يُعلي كلمة الدين ، في مساجد أمر الله أن يُذكر فيها أسمه ، ويرتفع من فوق منابرها صوت الحكمة ، لا صدى الطموح إلى الحكم .

(٢)

قبل السقوط

" يا عجبا ممن يلغ في دماء المسلمين.
ثم يسأل عن دم البراغيث "
الحسن البصري

حوار هادئ في قضية ساخنة

أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله . شهادة من يدفعه مناخ رديء ، إلى رفع شعار الديانة بديلاً أو سابقاً لشعار المواطنة . إثباتاً لما لا يتطلب برهاناً أو تأكيداً ، ومقدمة لابد منها في مواجهة تيار أهون ما يفعله أن يُكفر مسلماً ، أو يرم من يختلف معه سهام الإرتداد عن الدين .

وبادئ ذي بدء ، فإني أؤكد إيماني بأن الدين جزء من مكونات الشخصية المصرية . بل هو في تقديري ضمير مصر ، ونغمة القرار في المعزوفة المصرية . وهي نغمة يمتزج فيها الهدوء بالعمق . وهو أمر جد مختلف عن نغمات الجاز الصاخبة التي يُفاجئنا بها المتسرعون والمتشنجون . والرافضون في ذات الوقت لأي نغمة

تختلف عما يعتقدونه صواباً . والمكونون لتيار عارم ، غذاه فكر أحاد الأتجاه ، لم يجد من معارضيه – وما أكثرهم – إلا تراجعاً يتلوه صمت. وصمتاً يعقبه تراجع. بعد أن تعلموا من رأس الذئب الطائر ، وبعد أن تنادوا : إنج سعد فقد هلك سعيد . وما أنا بسعد أو بسعيد. إنما أنا مواطن مصري يندب مصير مصره ، حين تنساق بُحسن النوايا في أتجاه حاشا لله أن أسميه مستقبلاً . فما أبعد المستقبل عن دولة دينية لا أحسب أن العصر يتسع لها ، أو أن الوطن يُمكن أن يسعها ، دون أن تتهدد وحدته ، وينهدم ما تعلق بها من أهداب الحضارة أو درجاتها .

إن المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية الآن ، ليست أكثر من رد فعل لمؤثر خارجي . وهو على عادة رد الفعل ، يصدر عنيفاً ومتعجلاً . بل ويجانبه الصواب في مواجهة الفعل ، الذي هو في تقديري هزيمة ١٩٦٧ ، وما طرحته من إمكانية أنتصار إسرائيل. وهي كيان ديني ، على نظم تُمثل أستمراراً لأختيار تبني الحكم المدني على النمط الأوروبي سريعاً ، وفي نفس المقال حيث يُذكر أن "العنصر النسائي لو تقمصه رجل لكان ملعوناً ، ولو قامت به امرأة لما صح ، لظهورها أمام الناس في مشاهد يُحرم الإسلام ظهورها فيها ، ومن حركات وأصوات . وما يجره ذلك من أختلاط وفسق ، وما يرتكب من مخالفات شرعية مثل الزواج والطلاق .. وهذا أمر جده جد ، وهزله جد !. وما يستتبع ذلك من سلوك حرمّه الشرع ، وكل ذلك إشاعة للفاحشة في الذين آمنوا " . ولا يترك كاتب المقال

مجالا بعد ذلك لمحاولة المناقشة أو الجدل حول هذا الموضوع ، حيث يُصرح في نهاية مقاله بقوله " إن كل من أشترك في العمل التمثيلي ملعون ، لقوله صلى الله عليه وسلم .. ويل للذي يحدّث بالحديث فيكذب فيه ليضحك منه الناس.. ويل له .. ويل له .. ملعون حتى ولو كان يُرفه عن الناس " !.

وهكذا ما أن نبدأ بتطبيق حد الزنا ، حتى ننتهي إلى منع التمثيل، وإلغاء نقابة الممثلين، وتسريح الفنانين، وإلغاء معاهد التمثيل والفنون المسرحية. وإحالة المذيعات إلى المعاش، وأغلاق المسارح ودور السينما ، ومنع الأختلاط في الجامعات ، وفرض الزي الإسلامي على المواطنات ، أستناداً إلى فتاوى من لا يتحرجون في أستخدام أحاديث من نوع الحديث المذكور في المقال، والذي تكفي نظرة واحدة إلى أسلوبه، للطعن في صحة نسبته إلى الرسول .

هذا نموذج واحد لتداعيات لن يستطيع أحد أيقافها أو مواجهتها ، في مجال واحد يتعلق بالحياة الفنية ، أما ما يُمكن أن يحدث في مجال الأقتصاد والحياة اليومية ، فحديثه يطول . بل إنه يطرح قضية بالغة الخطورة ، وهي أن أنصار الأتجاه السياسي الإسلامي لم يطرحوا هم أنفسهم برنامجا في هذه القضايا . وإنما طرحوا مُسلمات عامة تتمثل في " البركة " و " الفقر الذي يصاحب مخالفة شرع الله " . بل إن أحد أقطابهم (ولا أريد أن أذكر إسمه حتى لا يتصور أحد أنني أبني موقفي الفكري على عداء شخصي له) قد صرح بعد زيارته للسودان الشقيق ، بأن السودان يُعاني فقراً شديداً ومشاكل أقتصادية

صعبة . وأن ذلك راجع إلى أبتعاده عن الله وعن شرعه في فترة سابقة . وأن الأمل في أن تطبيق الشريعة يُمكن أن يُبدل فقرهم غنى وعسرهم يسرا. وما لبث مولانا أن تدارك نفسه في ذات الحديث بقوله: وحتى لو أستمر العسر وأشتد الفقر ، فإنه أبتلاء الله للمؤمنين . وهو أبتلاء في الدنيا يُكافئه المولى بنعم الثواب في الآخرة .

يا سبحان الله .. أي حديث هذا الذي لا يترك مساحة للمنطق أو فسحة للعقل : إذا أغتنوا مستقبلاً فهو الجزاء في الدنيا ، وإذا أفتقروا مستقبلاً فهو البلاء في الدنيا سعياً لجزاء الآخرة ؟.

إنني أعلم أن الكثيرين صادقو النوايا تماماً في كل ما يدعون إليه. بل إن بعضهم مسلمون معتدلون ، يرون أنه من الممكن أن يتواءم الإسلام مع العصر . وأن دين الله السمح الذي يدعو للخير والجمال ، لا يمكن أن يعترض على الموسيقى والغناء . ولا يمكن أن يعترض على التماثيل المُقامة في الميادين (إلا إذا دمرنا فيها جزءاً حيوياً لا نستطيع العيش بدونه) . لكني أؤكد أن أصواتهم سوف تكون أضعف الأصوات . بل إنني أدعوهم لأن يصرّحوا بما يعانونه الآن من الإتجاهات الإسلامية المتطرفة ، لمجرد أن لهم رأياً مختلفاً . وليس في ذلك بدعة أو مفاجأة ، فقد حفل التاريخ الإسلامي كله بالمزايدة في الدين . ولن يوجد في عصرنا مسلم يفهم الإسلام كما فهمه علي بن أبي طالب ، الذي لم يمنعه تفقهه في الدين ، وتمسكه به ، من أن يخرج عليه من يزايدون عليه دينياً . بل وينتهي الأمر به إلى القتل على أيديهم . بينما كلمته العظيمة لا تزال تطرق الأذهان بعنف "أنه

حق يراد به باطل " .

والحديث الشريف للرسول لا يزال يتردد في الأذهان ، مذكراً بأن الدين وعر ، وأن علينا أن نوغل فيه برفق . ومثلي لا يعرف رفقاً تأتي به منظمات الجهاد أو التكفير والهجرة أو نظائرها قديماً ، من التنظيم السري للإخوان المسلمين . بل قل غير مبالغ ، أنني لا أعرف غير الحوار بالكلمات سبيلاً . ولا أطلب قيادة ، بل حسبي أن أقاد إلى كيان واضح المعالم محدد القسمات ، وليس إلى مجهول يتعمده دعاة التجهيل أو ربما مناصرو الجهل . وأين؟. على صفحات الصحف القومية ذاتها . وحسبي أن أذكر منها جريدة اللواء الإسلامي ، التي تضع نائب الحزب الوطني بمجلس الشعب في حرج ، بين دعوة التريث في تطبيق الشريعة، وهي دعوة عاقلة، بل وتنبعث من رغبة في الحفاظ على الإسلام ذاته . وبن ما تعلنه الجريدة [1] من أنها " في كل عدد من أعداد اللواء الإسلامي ، نطالب الدولة بسرعة تطبيق الشريعة الإسلامية . وقلنا بأنه لا يُمكن صلاح هذه الأمة إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية . ولا يُمكن إزالة هذه المتناقضات الموجودة في المجتمع إلا بتطبق الشريعة الإسلامية . وهذا رأي واضح وصريح، ولا ردة عنه أطلاقاً ". ليس الأمر إذن أمر قلة معارضة من الإخوان المسلمين في مجلس الشعب ، أو قلة أكبر من الوفد ، بل هو قبل ذلك تناقض واضح في سياسات الحزب الحاكم . ودعوة واضحة من إحدى صحفه ، لا تنقصها صراحة ولا يشوبها التواء .

(١) اللواء الإسلامي – العدد ١٥٢ .

والسؤال الآن ..

هل يعلم من يدعون إلى ذلك عن يقين ، بأن هذا مدخل إلى دولة دينية ، بعض ملامحها ما ذكرت ، وأخطر ملامحها ما يصدر على صفحات هذه الجريدة " القومية " ؟. إذ نشرت في ذات العدد عن ندوة في مسجد عقبة بن نافع ، ورد فيها على لسان الدكتور عبد الغني الراجحي ما نصه " السوءات الثلاثة في الفكر الإنساني مصدرها يهودي . فالشيوعية بنت كارل ماركس ، صاحب كتاب " رأس المال". وكارل ماركس يهودي لحما ودماً . فهذا نظام من نتاج الصهيونية واليهودية . والثاني المسمى " فرويد " الذي قال أن الغرائز الإنسانية كلها راجعة إلى غريزة الجنس . وأنتم تعرفون غريزة الجنس ماذا تعني؟. إنها الشهوة البهيمية. فهبط فرويد بالكمال الإنساني إلى أسفل سافلين. والثالث "داروين" الذي قال أن الأنسان أصله قرد . هو ثالث الثلاثي القذر" . وهذا الثلاثي كله يُربط بخيط يهودي: ماركس يهودي ، فرويد يهودي ، داروين يهودي "؟" * . والخطير في مثل هذا القول ، أن الحكم على الفكر يصدر أساساً من منطلق أختلاف الديانة . وهو منهج خطير . كما أنه من الواضح أن السيد الدكتور قد أوجز فكر كل منهم بعبارات ، لا أسمح لنفسي بوصفها بأنها يشوبها الجهل . بل أقول تأدباً ، التجهيل الشديد ، والإبتعاد الأشد عن حقيقة الفكر ، والجزم بأنه لم يقرأ من أصول نظريات هؤلاء الثلاثة سطراً واحداً .

* علامة الأستفهام مقصودة من المؤلف ، لكون داروين مسيحياً وليس يهودياً .

ويبقى ما هو أخطر ، وهـــو وصف هؤلاء الثلاثة العظام في تاريخ الفكر الإنساني ، أيا كان حجم أختلافنا معهم بأنهم ثلاثي " قذر " .

ماذا يكون الحال إذن لو ظللتنا الدولـــة الدينية مـــن خلال مفاهيم الدكتور الراجحي ونظراته ؟. لا أشك في أن كتب ماركس ســـوف ُتمنع من التداول . وأن نظريات فرويد سوف ُتحظر على الدارسين لعلوم النفس. وأن نظرية داروين سوف ُتستأصل من مناهج التدريس. ليس هذا فقط ، بل المؤكد أنه سوف يتبع هذا الثلاثي "القذر" طابـــور من " القذارة " . يضع فيه أمثال الدكتور الراجحي من يشاؤون ، بعد أن يخلعوا على فكر كل منهم وصفاً بلاغياً مقززاً .

ربما كان ما ورد على ألسنة العلماء الأجلاء من عبارات بلاغية، لخصت قضايا فكرية وفلسفية كبيرة ، هو النموذج الذي يتمنى كاتب الـــرأي فـــي جريدة الأعتصام ، أن تزخـــر به برامجنـــا الأذاعية والتليفزيونية ، كبديل عن أساليب " اليونان " . وأكاد أجزم بأنه وليس غيره ، هو ما سوف يسود . لأن غيره قـــذارة ، وكل قـــذارة مكانها النار ، وليس أجهزة الأعلام .

هذا هو التداعي الأول للدعوة للتطبيق الفوري للشريعة الإســـلامية "الآن" وأقصد به قيام دولة دينية . وهو أمر لو صدقت النوايا ، كان يجب أن تسبق مناقشته أي دعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية . لا أقول ذلك من منطق القبول أو الرفض ، وإنما من منطق الترتيب المنطقـــي للمسائل . بحيث يعلم عضو مجلس الشعب الذي سوف يُعطى صوته

معها أو ضدها ، أنه يضع حجر الأساس في أقـــامة دولة دينية . وأن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية إنما هي جزء من كل . عليه أن يُلم بتفصيلاته قبل أن يُقدم عليه . وأنه مقدمة لتداعيات تبـــدأ بـــالدولة الدينية ، التي تقوم على الحكم بالحق الآلهي ، لا يتم إلا من خـــلال رجال الدين ، ولا ينذر إلا بفتنة طـــائفية . وهي موضوعات سوف نتناولها فصول تالية ..

(٣)

الحكم بالحق الألهي

أوضحت في فصل سابق أن الدعوة للتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية ، إنما تُمثل مدخلاً لاشك فيه لقيام دولة دينية . وأن هذه الدعوى تُمثل رداً شديد الذكاء على الداعين إلى البدء بإقامة المجتمع المسلم . فما أن يبدأ تطبيق الحدود ، حتى تظهر التساؤلات البريئة : كيف ندفع الفرد إلى ارتكاب المعصية، ثم نحاسبه عليها ؟. وهنا يُصبح منطقياً أن تتوالى التداعيات الجزئية ، بادئة بمنع السفور ، ومنتهية بمنع " الفجور " . وهي عبارة مطاطة ، قد يراها المعتدلون في المعازف المحرمة ، وقد يراها المتشددون في ملابس لاعبي الكرة التي لا تُخفي ما فوق الركبة . وينتهي الأمر في أسرع وقت بقيام الدولة الدينية في مصر . وهي دولة – إن قامت – لابد وأن يشملها إطار سياسي . يستند في مُجمله إلى الحكم بالحق الألهي الذي لا يعترف بالدساتير والقوانين الوضعية . ولا يرى مصدراً للفكر السياسي غير القرآن والسنة . ولا يعرف من الأحزاب السياسية إلا حزبين ، هما حزب الله وحزب الشيطان . وواضح أن حزب الله مُمثل فيمن يحكمون بأسم الدين وتحت رايته . بينما حزب الشيطان

حزب إسمي ، ليس له وجود مادي أو قانوني ملموس ، شأنه شأن الشيطان ذاته . ففي حد الحرابة مساحة لمن يطلق عليهم أسم "المفسدون في الأرض" ، وهو تعبير يتسع لكي يشمل كل مخالف لأعضاء حزب الله أو مختلف معهم .

ولعلي في حاجة الآن إلى وقفة ضرورية لكي أزيل لبساً قد يعلق بالأذهان بعد عرض الفقرة السابقة . فقد يتساءل البعض ، وماذا يضيرك لو أصبح القرآن والسنة هما المصدرين الوحيدين للحكم على أي تصرف أو سلوك؟. هل تنكرهما، أو هل تعترض عليهما ؟. وإجابتي أنه حاشا لله أن أنكر أو أعترض ، لكن الأمر ليس بهذا القدر من التجريد والبساطة . بل يستحق أن يُناقش في أناة ، وأن نستعرض معاً بعض الظواهر ، حتى نخلص ، أيضا معاً ، إلى نتائج قد نتفق فيها وقد نختلف .

إنني أستطيع أن أجمع عشرات المقالات التي كُتبت في الأربعينات والخمسينات وكانت تحمل عناوين كلها يمكن أن تُوجز في عنوان واحد هو " الرأسمالية هي الإسلام " . وأستطيع أيضاً أن أجمع عشرات المقالات ، بل وبما بعض الكتب ، التي كُتبت في الستينات والتي يمكن أيضاً أن توجز في عنوان واحد وهو "الإشتراكية هي الإسلام " . وفي كل من مجموعتي المقالات نجد أستشهاداً بآيات من الكتاب ، وأحاديث نبوية مؤكدة السند . وفي المقابل ، فإن هناك من يرى أن الإسلام له نظريته الأقتصادية التي لا هي هذا ولا ذاك . وكل ذلك يدفع إلى تأكيد حقيقة واضحة ، وهي أن القرآن ، لكونه

كتاباً مقدسـاً أنزل لكل العصور ، لا يُمكن أن يضيق بمرحلة من مراحل التاريخ . بـل يُمكن أن يتسع للتطور والتغير فيما يمس المعاملات وأحوال المعيشة . وأن هناك مساحة واسعة من الحرية فيما يتعلق بشئون دنيانا . وهنا يكمن الخطر الشديد ، لأن الأمر سوف يتوقف على رؤية من يُفسر ، وقدرته على أن يتفاعل مع الواقع في تطور أو جمود .

ولنأخذ مثالاً أكثر وضوحاً ، ربما لكونه واقعاً معاشاً ، ولكون قضيته قضية حال حاضر . وأقصد بها الموقف الديني من معاهدات السلام مع إسرائيل ..

إن الشيخ صلاح أبو إسماعيل يعرض وجهة نظره في هذه القضية في شهادته في قضية الجهاد . وهي وجهة نظر لا تختلف كثيراً عن الموقف المُعلن للإخوان المسلمين على لسان الأستاذ عمر التلمساني . حيث يقول في معرض نقده لسياسة الرئيس السادات * "أنه يطلب الرأي في "كامب ديفيد" ولا يقف عند حدود النص الشرعي. ولكنه يطلب الرأي الشخصي متجاهلاً الرأي الشرعي . ورأيناه يُطبّع العلاقات مع أشد الناس عداوة للذين آمنوا " اليهود " .. ويزعم أنه حريص على الأرض والسيادة . وقد قبل اتفاقيتي كامب ديفيد ، وبمقتضاهما فإن أسرائيل تحكمت حتى في حجم قواتنا في شرق القناة ، وفي المجالات التي تتحرك في حدودها هذه القوات على

* الشهادة – دار الأعتصام – (ص ٦٣) .

أرضنا . وقبل أن تتحكم الصهيونية في نوعية مطاراتنا في سيناء ، وقبل تدويل خليج العقبة ، مع أنه بمقتضى معاهدة القسطنطينية أقل من أن يكون مياهاً أقليمية . وأباح لليهود أن يدخلوا مصر وقتما يشاؤون .. قبل من الشروط ألا يدخل فلسطيني أرضه إلا برضى اليهود. وقبل أن يكون "لكامب ديفيد " الأرجحية على غيرها من الأرتباطات عند التعارض . فهي أرجح من ميثاق جامعة الدول العربية . وأرجح من الروابط بيننا وبين المسلمين . وأرجح من كل ارتباط بعهد من العهود عند التعاقد . وهو بذلك خان دم الشهداء. فإذا كان يعتقد حل ما صنع ، فهو كافر .. وإن كان يعتقد خطأ ما صنع، فهو فاسق ظالم " .

بينما يعرض خمسة من كبار علماء الأزهر رأيهم في نفس القضية ، وفي ذات الكتاب (ص ١٤٧) ، وذلك في رد أرسل إلى المحكمة ، على النحو التالي : "فإذا عرضنا أتفاقية السلام بين مصر وأسرائيل " كامب ديفيد " على قواعد الإسلام التي أصلها القرآن وفصلتها السنة وبينها فقهاء المذاهب جميعاً – على نحو ما أشير إليه نجد أنها قد أنضوت تحت لواء الأحكام الشرعية ، بأعتبار أنه بمقتضاها عادت أرض مصرية مسلمة هي سيناء ، بعد أن أحتلتها أسرائيل في حرب ١٩٦٧. وعاد المواطنون المسلمون فيها إلى مصر. وعادت ثروات سيناء تستفيد بها مصر ، بدلاً من أن يستنزفها اليهود في اسرائيل .

" فهل أسترداد الأرض والثروة مما أمر به الإســلام أو مما نهى عنه، وهل في هذا مصلحة محققة للمسلمين أو شر ماحق لاحق بهم؟. وهل في عودة المواطنين الذين تحررت أراضيهم إلى دولتهم – مصر – ترعى شئونهم من تعليم وصحة وتجارة ، بل تحــفظ عليهم دينهم الإسلام، وتؤدي إليهم الدولة كل مسئوليتها نحوهم ، هل هذا أمر أمر به الإسلام أو مما نهى عنه ؟ .

" وحين نعرض هذه المعاهدة في ضوء مسئوليات الحاكم المسلم في نظر الفقهاء المسلمين ، نجد أن رئيس مصر السابــق قــد نصح للأمة ، وقام بالمسئولية ، فحافظ على الرعية ، وأســترد الأرض . فحين وجد أن لا مندوحة من الحرب حارب ، بعد أن اســتعد وأعد العدة . وفاوض وسالم ، حين ظهر أنه لا مفر من السلم ، وأنه يستطيع الوصول إلى الحق سلماً أو حرباً " .

وهنا يحق لي أن أتوقف قليلاً، فنحن أمام رأيين شديدي الأختلاف. بل هما بالفعل على طرفي نقيض . أحدهما يرى أن الحاكم قــد كفر كفراً بواحاً ، بل إن دمه يُصبح حلالاً إذا أستتابه بعض الفقهاء وأصر على رأيه . بينما يؤكد رأي آخر في نفس القضية ، أن نفس الحاكم ، قد نصح الأمــة ، وقــام بالمسئولية ، فحافظ على الرعية ، وأسترد الأرض. وكلا من الرأين يصدر عن متفقهين في الدين ، ويستند إلى أصل من القرآن والسنة . ويصل أحدهما إلى حد تكفير الحاكم لمخالفته الشرع . ويصل الآخر إلى رفعه درجات لأتباعه الشرع . ولأن الحكم

لحسن الحظ – حتى الآن – لازال مدنياً ، فقد سمح لنا، نحن الرعية ، بأن نستمع إلى وجهتي النظر . وأن نقارن بينهما ، وأن نسأل أنفسنا سؤالا محدداً : تُرى لو كان الأمر بيد أصحاب الرأي الأول، هل كان يُسمح لأصحاب الرأي الثاني بالتعبير عن آرائهم ؟. لا أريد أن أقطع برأي حــتى لا أتهم بــالتعصب لوجهة نظر أو أتجاه فكري . وإنما أرجح أن أصحاب الرأي الأول سوف يتعصبون لرأيهم . فبــعد أن يُطلقوه، يخرج عن أيديهم، ويُصبح من وجهة نظرهم حكماً شرعياً ، من يختلف معهم فيه ، إنما يختلف مع حكم الله في الأمر . وبالمعنى السياسي، إنما يعلن أنضمامه لحزب الشيطان . ومادام الأمر أمر الله جل جلاله في مواجهة الشيطان الرجيم ، فإن الأمر يخرج عن حدود النقاش أو المعارضة ، إلى رفض حكم إله . ومادام أصحــــاب الرأي الأول أنصاراً لله فيما يراه ، فقد حــق على الآخرين حــكم الله فيمن يختلف مع أوامره ورفض نواهيه . ولا سبـــيل أمام الآخرين إلا أن يُتهموا بالفسق والظلم، تأكيداً لسماحة الحاكمين بشرع الله ، وتمهيداً لأستتابتهم أمام فقهاء في الدين. إن تابوا ، فأهلاً بها ونعمت ، ودرس الآخرين . وإن أصروا ، فقد كفروا كفراً صريحاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ليس الأمر إذن أمر قرآن أو سنة، أو أمر قبول بهما أو عدم قبول. أو حتى إيمان أو عدم إيمان . أو أكثر من ذلك، تفقه في الدين أو جهل به ، فطرفا الخصومة ملتزمان بالقرآن والسنة الصحيحة ، قابـــلان لحكمهما في الأمر ، مؤمنان بالله إيماناً صحيحاً ، متفقهان في الدين

بلا شبهة أو شك ، مطلقا السراح ، متفتحا الفكر ، حرا الأجتهاد لمجرد كونهما لازالا في إطار دولة يحكمها دستور وضعي . لا يرى في أختلاف الرأي جريمة ، ولا في معارضة الحاكم كفراً ، ولا في رفض الرأي الآخر معصية ، ولا في الإجتهاد المخالف فسوقاً . وهو من قبل ومن بعد لا حل دماً ، ولا يسأل المخالف التوبة . ولا خلط بين أجتهاد البشر وحكم الله عز وجل . هو آفة من يحكمون دولة دينية ، قديماً كان أو حديثاً ، دون أن يكون لذلك علاقة بروح الدين للأسف الشديد . لكنه لزوم ما يلزم ، وواقع ما يحدث . ليس فقط في جليل الأمور ، بل في أهونها للأسف الشديد . والتاريخ الإسلامي بعد الخلفاء الراشدين مليء بمثل هذه المواقف . ولعل ما أثاره الخليفة المأمون من زوابع حين أثار قضية "خلق القرآن" ، هي قضية فلسفية ، ربما يعجز عن الخوض فيها كثير من المتفقهين ، خير نموذج على ذلك . فكم من دم أريق ، وكم من أرواح أزهقت ؟. وبلغ الأمر أن عذب الأمام ابن حنبل ونُكل به ، ثمنا لأعتراضه على رأي المأمون . الذي لم يعد في نظره (أي نظر المأمون) رأيا أو اجتهاداً، بل معلوماً من الدين . من يُنكره خليق بأن يُعذب أو يلقى حتفه . وهو أمر لا يُمكن أن يحدث من حاكم، إلا عن يقين منه بأنه يد الله تُهدى من يختلف إلى ما يعتقد أنه حق . لا يُبالي أن سفك دماً ، أو أستعبد حراً ، أو أزهق حياة . بل ربما وجد في ذلك كله سبيلاً إلى مرضاة الحق سبحانه وتعالى . وأي دليل أبلغ من ذلك على إيمانٌ من يحكمون بأسلوب المأمون ، بأنهم يحكمون بالحق الآلهي ، وأن حاكم الدولة الدينية يُمكن أن يصل به

الخلط إلى الدرجة التي يرى فيها أن أجتهاده الشخصي يُمكن أن يرقى إلى مرتبة الأصل من أصول العقيدة ، واقرأ معي خطبة المنصور (الخليفة العباسي) بمكة : " أيها الاناس ، إنما أنا سلطان الله في أرضه ، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده . وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، أعطيه بإذنه . فقد جعلني الله عليه قفلا ، إن شاء أن يفتحني فتحني لأعطائكم وقسم أرزاقكم . وإن شاء أن يقفلني عليها أقفلني " .

واقرأ معي أيضا تاريخ كثير من الخلفاء الذين حكموا بأسم الدين بعد الخلفاء الراشدين ، وأضرب معي كفاً بكف ، وأنت ترى مسلما يقوده إلى حتفه بيت شعر ، وتنجيه من الموت طرفة أو دُعابة أو سرعة بديهة. حتى أصبح حديث السياف والنطع، جزءاً لا يتجزأ من تراث التاريخ لسيرة هذه الدول . وحتى حظى بعض السُياف بشهرة تجاوزت شهرة بعض الخلفاء . إلى الدرجة التي أصبحنا فيها نعرف أسم "مسرور" سياف الرشيد ، ونجهل أسماء نصف خلفاء الدولة العباسية على الأقل. وفي كل الأحوال ، فإنني أؤكد أن الأمر كله يرجع إلى ما تصوره هؤلاء الحكام ، من أنهم يحكمون بالحق الآلهي . وأن كل ما يعتقدونه هو صحيح الإسلام . وأن كل من يختلف معهم فاسق أو كافر والإسلام من ذلك كله براء . لكنه مركب الدولة الدينية، حين يزين لمن يحكمها سطوة ، هي الغرور الدنيوي كاملاً . وهو أمر لا علاقة له بالدين السمح من قريب أو بعيد .

ولعل القارىء قد لاحظ أنني أتحرز فيما أكتب عن سيرة الخلفاء

بعبارة " بعد الخلفاء الراشدين " ، خوفاً من أن يلتصق بهم رذاذ ما أرتكبه من تلاهم من الخلفاء . لكن الأمر المؤكد أن نظرية الحكم بالحق الآلهي ، تجد تأصيلاً قوياً في مقولة الخليفة عثمان بن عفان حين طلب منه الثائرون عليه أن يعتزل الحكم ، فأجابهم بالعبارة التي أصلت تصور الحكم بالحق الآلهي عند من تلاه : " لا والله ، إني لن أنزع رداء ألبسنيه الله " . وهي العبارة التي وضعت الفكر السياسي الإسلامي كله عند مفترق طرق ، بين أغلبية تأخذ برأي عثمان رضي الله عنه ، في أن الله سبحانه وتعالى هو الذي يولي الخليفة ، ومن ثم فلا حق للرعية في نزع الإمام من مكان رفعه الله إليه. وأقلية ترى أن الأمة مصدر السلطات ، هي التي تُولي ، وهي التي تعزل . وهو الرأي الذي تبناه المعتزلة فيما بعد . ولعل في تسميتهم بالمعتزلة دليلاً على موقف الدولة الإسلامية منهم وموقفهم منها .

مرة أخرى أحاول مع القارىء أن أربط بين هذا الفصل وسابقه ، وبينه وبين لاحقه أن شاء الله . فقد ذكرت أن الدعوة للتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية " بصورة فورية ودون أبطاء " إنما تُمثل مدخلاً مباشراً للدولة الدينية . التي لابد وأن يحكمها من يعتقدون بأنهم يصدرون في حكمهم وأحكامهم عن حق آلهي . وهنا يبدو التساؤل المنطقي بديهياً ، وهو تساؤل عن كنه هؤلاء الحكام . وسوف يُوضح الفصل التالي أن الإجابة البديهية على ذلك أنهم لابد وأن يكونوا من رجال الدين ، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

(٤)

وأخيرا .. تسقط التفاحة

وأخيراً ، وترتيباً على ما سبق ، تسقط التفاحة الناضجة في سلة رجال الدين العاملين بالسياسة . أما (ما سبق) فهو ما عرضته في مقالين سابقين حول الدولة الدينية والحكم بالحق الآلهي . وأما (التفاحة الناضجة) فهي الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وأما (السقوط) فبفعل قانون الجاذبية. وهو قانون طبيعي، يؤتى فعله إذا أكتمل نُضج الثمرة . وهو الأمر الذي يتعجله الداعون للتطبيق الفوري للشريعة ، والراغبون في إسقاط الثمرة ولو كانت خضراء. (فالسلة) جاهزة ، وخيوطها مغزولة منذ زمن . نسجها أئمة المساجد المُسيسون خيطاً وراء خيط ، عندما غاب الرأي الآخر، وخلت الساحة من العمل السياسي الحقيقي، وتأرجح الفكر السياسي المصري بين الديموقراطية النيابية والديموقراطية اللانيابية. وشارك السياسيون في الغزل والغزل (بسكون الزاء وفتحها) ، إيثاراً للسلامة وتجنباً للمواجهة، وتحسباً للمستقبل . حتى ولو كانوا يظهرون عكس ما يُبطنون ، مادام كل شيء – كما تقول المسرحية الشهيرة – على حساب صاحب المحل.

إن آفة حياتنا السياسية أننا لا نُسمي الأشياء بأسمائها . أو قل إذا

شئت الدقة، أننا نطلق عليها أسماء لا علاقة لها بطبيعتها . وتعالى معي نسترجع قصة حقيقية لا يُذكر أطرافها ، والبعض منهم أحياء ، أدعو لهم بطول العمر ، أنها حدثت . ربما مع أختلاف في جزئية هنا أو هناك ، لكنها في نهاية الأمر لا تُخل بمضمون ما حدث .

في بداية الثورة ، كان لكثير من الضباط الأحرار علاقة بجماعة الأخوان المسلمين . وهي كما أراد لها مؤسسها جماعة ، وليست حزباً. وحجة مؤسسها في ذلك، أنهم لا يطمحون إلى حكم أو عرض دنيوي زائل . وإنما يستهدفون هداية المجتمع إلى طريق الحق ، ولا يعنيهم إلا بناء الإنسان المسلم ، والدعوة إلى تطبيق شرع الله . ويُجمع كثير من المؤرخين ، على أن بعض الأخوان المسلمن كانوا يعلمون بموعد قيام الثورة . ويرى البعض أنهم ساندوها بمجرد قيامها بالإعلان عن تأييدهم. وأن رجال الثورة أرادوا رد الجميل للجماعة، فطلبوا منهم ترشيح وزيرين للإشتراك في الوزارة . وحدث أختلاف حول أسمي الوزيرين . وأصر الأخوان على مرشحيهم . بينما قبل الأستاذ الباقوري ترشيح مجلس قيادة الثورة ، وترك الجماعة . وفي محاولة لتصفية الجو بعد ذلك ، وضع الإخوان المسلمون شرطا لتأييدهم للثورة . وهو أن يعرض مجلس قيادة الثوة عليهم جميع قراراته ، لأخذ رأيهم في مدى مطابقتها لدين الله الحنيف . وأنهم مكتفين بذلك ، وغير طامحين إلى الإشتراك في الحكم . فالطموح الدنيوي ليس هدفاً من أهداف رجال الدعوة . والقيام بأعباء الحكم ليس وارداً في برنامجهم. لأنهم كانوا وسوف يستمرون ، جماعة

وليسوا حزباً .

لست في حاجة إلى تكرار ما هو معلوم من رفض رجال الثورة انلك، وتراوح العلاقة بين الود والكره، ثم الإنتهاء إلى العنف المتبادل، وما ترتب عليه من أحداث وأهوال . وإنما ألفت النظر إلى تناقض العرض الذي قدمه الأخوان المسلمون لرجال الثورة : هم لا يريدون الحكم ، ويطلبون في نفس الوقت أن لا تصدر القرارات إلا بموافقتهم . هم جماعة وليسوا حزباً سياسياً ، ويشترطون موافقتهم على أي قرار سياسي يصدر . هم يرفضون الإشتراك في وزارة أو أثنتين ، ويطلبون أن يعرض عليهم كل وزير قرارات وزارته لأعتمادها (دينيا) . هم يطلبون تشكيل مجلس وصايا على الحكم والأحكام ، وينظرون في نفس الوقت إلى مقاعد الحكم على أنها عرض دنيوي زائل .

هذا مثال واضح على أسلوب حكم رجال الدين ، بصورة غير مباشرة ، وفي ظل حكم مدني . فما بالك إذا أصبحت الدولة دينية، وأظهروا للحاكم المدني ، طمعاً في تأييده – ولو إلى حين – أنه سوف يُصبح إماماً للمسلمين. وأن أحكامه سوف تصدر مُؤيدة بالنص القرآني وصحيح السنة المؤكدة . وأنه سوف يضمن من خلال ذلك ولاء المجتمع وتماسكه تحت قيادته . وسوف يربح طاعة الرعية في الدنيا وثواب الله في الآخرة. وأنه من المنطقي، مادامت الدولة دينية ، والقرارات دينية ، أن تُعرض هذه القرارات على أهل الحل والعقد .

وهم متفقهون في الدين ، يفتون في أمور دنياهم بأحكام دينهم . وأنه لا خوف عليه من أن يُصبح أهل الحل والعقد أصحاب سلطة حقيقية ، فما يصدر عنهم ليس أكثر من شورى . والشورى في رأي بعض الفقهاء - بل قد يكون في رأي أغلبهم - غير ملزمة ، وفي رأي البعض الآخر ملزمة . وهو إن أتفق مع أهل الحل والعقد ، فله أن يأخذ بالرأي الثاني . وإن أختلف ، أخذ بالرأي الأول . وكل من الفريقين له أسانيده .

ربما خطر على بال القاريء عند قراءة الفقرة السابقة ، أن ما ذكرته بشأن كون الشورى ملزمة أم غير ملزمة ، قد يحمل في طياته نوعاً من الإستخفاف بحكم ديني خلافي . خاصة من خلال ما أطلقته من عبارات حول حرية الحاكم في الأخذ بهذا الرأي أو ذاك . ومعاذ الله أن يستخف مثلي بقاعدة دينية إن ثبتت بأجماع الفقهاء . لكني أرى عكس ما يرى القاريء تماماً . فالحقيقة أن من يدعون إلى إقامة دولة دينية دون حسم هذا الأمر ، هم المستخفون، ليس بي فقط، بل بالشعب كله . لأن البديهي والمنطقي أن يحسموا هذا الأمر بينهم ، قبل مطالبتنا بمتابعتهم . وإلا أصبح شأنهم معنا ، وشأننا معهم ، كمن يقود مجموعة من معصوبي الأعين ، إلى مجهول ، لم يستطع هو أن يحدده على وجه اليقين . بل إن الأمر أكثر من ذلك تعقيداً . فالشورى إذا كانت مُلزمة يقيناً، لترتب على ذلك خروج بعض النظم (الإسلامية) القريبة منا من دائرة الحكم بقواعد الإسلام . وإذا كانت غير ملزمة ، لخرجنا نحن من دائرة الأقتناع بما يدعوننا إليه . لإيماننا

بالديموقراطية من ناحيية ، ولأعتقادنا أن الإسلام ، وهو دين العدل ، لا يتناقض مع الديموقراطية بشكلها النيابي الحالي ، لمجرد أنها (بدعة) أتت إلينا من الغرب . وهو أمر أربا بمفكر أسلامي متنور أن ينزلق إليه .

إن المتفرغين للهجوم على المجتمع (الجاهلي) ، والمكفرين للحاكم أو للمفكرين ، لو بذلوا جزءاً من جهدهم المبذول - ليس عبثاً - في الوعيد والتهديد ، والنكير والتكفير ، في أمر أكثر فائدة للإسلام والمسلمين . وليكن وضع برنامج للحكم ، مناظر لبرامج الأحزاب السياسية (ومستمد من القرآن والسنة ومجمع عليه بينهم) ، لأفادوا الإسلام والوطن . بل إنني أدعوهم إلى أن يطرحوا لنا تصورهم حول ما هو أبسط من ذلك كثيراً وأهون ، وهو شكل نظام الحكم في الإسلام . وابرز ملامحه أسلوب تولية الحاكم . هل يتم بالأنتخاب كما حدث بالنسبة لأبي بكر في سقيفة بني ساعدة . أم بالأستخلاف كما حدث لعمر ، أم بالأختيار من مجموعة محددة ، كما حدث لعثمان . أم بأخذ بيعة أغلب الأمصار، أو قل المحافظات في وضعنا الحالي، كما حدث لعلي . أم بالغلبة على الآخرين بحدِ السيف ، كما حدث لمعاوية . أم بالوراثة ، كما حدث ليزيد ؟.

ليس القصد من ذكر ما سبق أن أطرح مشكلة أو أثير لبساً . فأنا في هذه الأمثلة لا أتكلم عن الدين ، بقدر ما أتكلم عن السياسة . وما سبق كله سياسة في سياسة . لكنها آفة الغرض حين تختلط الأوراق. والمأزق الذي يضع أنصار (تديين السياسة، أو تسييس الدين) وكلاهما

وجه لعملة واحدة أنفسهم فيه. فهم أن رفضوا كل ما سبق، وأستبدلوه بشكل حديث من أشكال نظام الحكم، أثبتوا على أنفسهم أن أسلوب أختيار الحاكم ليس له قاعدة إسلامية تتصل بالصدر الأول للإسلام. وأفقدوا نظام الحكم الديني ركناً جوهرياً من أركانه. وهم إن أختاروا شكلاً من الأشكال السابقة، لأحتج البعض مناصراً شكلاً آخر ينطبق على أحد الخلفاء الراشدين. وهم من هم، مكانة وفضلاً، وتمسكاً بأهداب الدين وتعاليمه. وفي كل من الحالين يصعب أن تحصل منهم على رد مقنع. فالأهون لديهم أن يتجاهلوا ذلك تماماً، لأنه يتناقض في جوهره مع ما بدأنا به المقال، من حديث التفاحة والسلة. فالهدف بدءاً وأنتهاءاً لدى بعضهم، وللأسف هم أعلاهم صوتاً، يتمثل في ذلك المطارد لهم في أحلامهم عند النوم، وفي خيالات يقظتهم عند الصحو. ذلك المكر المفر بعيداً عنهم. ذلك الذي أقترب منهم بقدر خوف القادرين على المواجهة. وأقصد به الحكم. ولا شيء غيره. من خلال حكم مباشر كما فعل الخميني، جائز. من خلال مجلس حل وعقد، جائز. من خلال نظام نيابي في دولة دينية، جائز. المهم أن يقترب بعد أن أغترب كثيراً. والمهم هو التركيز على المُطالبة بالبدء في تطبيق قوانين الشريعة فوراً، دون إبطاء أو تريث. فذلك هو مدخلهم للوصول إلى قلب ذلك العزيز المنال. أما تأثير ذلك على الوحدة الوطنية، وهو أخطر موضوعات هذه المقالات وأكثرها حساسية، فموعدنا معه في المقال التالي، إن شاء الله وأمتد الأجل.

(٥)

الله يعلم

معاذ الله أن يتصور أحد أنني أدافع عن أقباط مصر. فأنا أكره أن يُقسم المصريون إلى مسلمين وأقباط، وهم لدي مصريون فحسب. وسوف يظلون كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. لكنها بعض نزوات التاريخ، حين ينحرف عن مساره تارة هنا وتارة هناك، ثم لا يلبث أن يعود إلى سيرته الأولى، لأنه لا يصح في النهاية إلا الصحيح.

إنني عندما أدافع، إنما أدافع عن مصر، وإنما أرفض أن يُضام مصري. وأرفض أن يكون لمواطن حق الشهادة، لأنه مصري مسلم، ولا يكون لمواطن آخر هذا الحقِ، لأنه ذمي *. وأرفض أيضاً أن يكون حق الحكم لفريق من المصريين دون فريق. أو أن يكون حق التشريع لفريق دون فريق. أو أن يكن حق ولاية القضاء في أي أمر، لفريق دون فريق. أو أن يكون حق الدفاع عن الأرض، وأكرر

* على حد قول الأستاذ الحمزة دعبس في جريدة النور عن شهادة الأستاذ إبراهيم فرج في قضيه عن مصطفى النحاس.

مجموعة من المصريين، بأن لا يبدؤا مجموعة أخرى بالسلام . وأن يضطروهم إلى أضيق الطريق ، إذا لقوهم في طريق ، مستنداً إلى أحاديث مختلقة ، سندها واه ، ومتنها أوهن من خيوط العنكبوت . وأرفض أن يدعي أحد أن حرب أكتوبر كانت حرباً دينية ، وأنها كانت بين المسلمين واليهود . وأقبل فقط أنها كانت بين مصريين وإسرائيليين . فقد أختلط دم المصري المسلم بدم المصري القبطي . وما خرج كلاهما إلا دفاعاً عن مصر . ومات المصري المسلم، وودعه أهله المسلمون على أنه شهيد . ومات المصري القبطي وودعه أهله الأقباط على أنه شهيد . وما أروع أن تتحد الديانتان في أقرار الشهادة لمدافع عن أرض الوطن العزيز . لكنه مرض النفوس، وضيق الأفق، والغباء الذي يقود الوطن كله إلى التهلكة . وأي تهلكة أكثر من أن يفترق بنو الوطن على ضغينة ، وتتفرق قلوبهم على فتنة . وينظر بعضهم إلى بعض على أنهم مستضعفون . وينظر البعض الآخر للآخرين على أنهم مستبدون. بينما الأمر كله لو تفحصته عن قرب ، ولو قلبته على وجوهه ، لما وجدت فيه ديناً ولا عقيدة . وإنما سياسة في سياسة ، وطريق وعر يَعبده الساسة الذين لا يرعون لمستقبل الوطن حرمة ، طالما أنهم يحصدون صوتاً هنا أو صوتاً هناك . والسادة من رجال الدين المسّيسون ، الرافعون فقط للشعارات ، دون برامج أو تفصيلات ، ودون أهتمام إلا باللعب على العواطف في غيبة صوت العقل .

أيها الصارخون ، وآإسلاماه وآإسلاماه. وفروا صراخكم ، فالإسلام

بخير ، والخطر كله على الإسلام إنما يأتي منكم . حين تدفعون بشباب غض في سن الصبا ، إلى ترك الجامعة لأن علومها الحديثة علمانية . وتحشون رؤوسهم بخرافات ، أهونها أن الرعد ضراط شيطان عظيم . وأن المرأة باب الشر . وأن المجتمع كله جاهلي . والله وحده يعلم أنكم أجهل أهل الإسلام بالإسلام . فالإسلام كان ولايزال وسيظل ، دين العلم والعقل . وخير للإسلام المسلمين ، أن يدرسوا علوم الأحياء والطبيعة والكيمياء ، من أن يتفرغوا لدراسة حكم الدين في موضع الحجامة، وفيمن أعتق عبداً وله مال وفي عتق ولد الزنا ، وفي المصبوغ بالصفرة ، وفي لبس القباطي للنساء، وفي النهي عن تهييج الحبشة ، وفي إطفاء النار بالليل، وفي الكي والسعوط والنشرة والترياق والعلاق ..

ليس من الإسلام في شيء أن يبحث أعضاء تنظيم الجهاد عن تمويل ، فلا يجدوا سبيلاً إلا الهجوم على محلات الصاغة الأقباط ، وقتلهم والأستيلاء على أموالهم . ولا أريد أن أستطرد في هذا الحديث لكي لا أنكأ جراحاً ، لكنها فتوى أصدرها من يستحق أن نصرخ في وجهه وآإسلاماه .. وآإسلاماه .. فما كان الإسلام دين إرهاب ، وما كان من الإسلام في شيء أن يقتل مواطناً يجلس في محله آمناً ، وأن ييتم أطفالاً وأن يخرب بيوتاً ، لا لسبب إلا لأن لهم ديناً يخالف دينك . أو لأن أميراً أجتهد فأخطأ ، وعلى مواطن مصري أن يدفع ثمن هذا الخطأ من حياته .

ضايق بمثلي أن يشعر بالحزن والأسى وهو يقرأ للدكتور أحمد

عمر هاشم * تلك العبارة الغريبة : " الإسلام لا يمنع من التعامل مع غير المسلمين ، ولكن يمنع المودة القلبية ، والموالاة .. لأن المودة القلبية لا تكون إلا بين المسلم وأخيه المسلم " . لا يا سيادة الدكتور ، المودة القلبية تكون بين المصري والمصري ، مسلما كان أو قبطياً ، لا فرق . والقول بغير ذلك تمزيق للصفوف .

خليق بمثلي أن يشعر بالأسى والأسف، حين يرتفع صوت الدعاة، مُعلناً أن الهندي المسلم أقرب إلى المصري المسلم من القبطي المصري . لا والله لا يكون ، ولن يكون . فالمصري لدينا ، وأنا أقصد المصريين جميعاً ، لا يتميز إلا بحبه لوطنه ، وولائه لأرضه. وغير ذلك غرض في النفوس ، ومرض في الصدور ، وسوء في القصد ، وسواد في النظرة ، وفساد في الوطنية ، وإثم وطني عظيم..

الله وحده يعلم من وراء هذه الهجمة الضارية، الممزقة للصفوف، المُفرقة للجماعات ، المثبطة للهمم ، المُفسدة للتماسك ..

الله وحده يعلم .. هل هم رجال الدين الذين وصلوا إلى كراسي البرلمان ، وحلموا من خلالها بكراسي الحكم .. الله يعلم ..

هل هم أئمة المساجد ممن أصبحوا نجوما للكاسيت ، تنافس أشرطتهم أشرطة نجوم الغناء . صارخة بالنكير ، هاتفة بالتكفير ، مبشرة بعذاب أليم ، واعدة الجميع بسقر ، مطاردة للكل إلى لا مفر . فكل شيء أسود أسود . وكل نعيم إلى ذهاب . وكل ثروة إلى خراب

(*) جريدة اللواء الإسلامي – العدد ١٥٣ .

فالدنيا إذا حلت أوحلت ، وإذا جلت أوجلت ، ويا مغتراً بالسلامات ، كم ملك رفعت له العلامات . فلما علا .. مات ؟. وهكذا ، سجعات في سجعات .. الله وحده يعلم ..

هل هم جيراننا الأفاضل ، الذين يعز عليهم أن تكون مصر في وسط المنطقة كلها ، واحة للأستقرار والوحدة الوطنية . وفوق ذلك كله ، واحة للمدنية عن أصالة وأستحقاق . تهفو إليها قلوب أبنائهم ، ويحلم الواحد منهم بهوائها . وتزامل الدين والدنيا معاً فيها . ويعز عليهم ذلك ، فيُقسمون أن يسحبوها للخلف بتزيين حياة السلف ، ويحلمون بتمزيقها بالفتنة عن ظن بأن لكل داء دواء ، وداء الحضارة دواؤه المال ، دولاراً كان أو ريالاً .. الله يعلم ..

هل هي إحدى القوى الكبرى التي ترى مصلحة لها في سقوط المنطقة كلها في يد التخلف ؟. حين ينهار كل شيء ، ويُصبح التقدم بدعة وضلاله . وما عليها إلا أن تدفع مصر في هذا الطريق ، فيتبعها الجميع ، لأنها المنارة والريادة . ربما رغبة منها في محاربة عدوها الرئيسي .. ربما .. وربما رغبة منها في سحب المنطقة كلها إلى مراهب الصراع الطائفي . فلا تقوم لها قائمة إلا في القرن الثاني والعشرين . ربما ، وربما دفعاً للأقليات إلى الإستنجاد بها والإرتباط بها، ولاءاً وأنتماءاً كاملاً ، حين لا يُصبح هناك أمل آخر . ربما ، وربما لأن ذلك كله لا يأتي في النهاية ، إلا ببديل عسكري واضح لا لبس فيه ، يرى المواطنون فيه أملاً وترى هي فيه وسيلة . ربما ..

الله وحده يعلم ..

الشيء الوحـــيد الذي أعلمه ، ويجب على الجميع أن يواجهوه لأنهم يعلمونه مثلي تماما ، أن الدولة الدينية التي يحكمها رجال الدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهو لزوم ما يلزم كما سبـــق وأن ذكرت ، سوف تكون مدخلا مباشرا للفتنة الطائفية .. بل ربما تمزيق الوطن الواحد ..

أيها السادة .. دعوا المغالطة ، فقضية الحكم الديني ليست قضية أغلبية وأقلية ، بل هي قضية أتفاق عام ..

أيها السادة .. دعوا الأكاذيب ، فالحكم الديني لن يكون مقبولا من المسلمين المتنورين ولا من الأقباط جميعاً . وقد تجدون قبطياً هنا أو هناك ، يرحب بالدولة الدينية . لكنه شذوذ عن القاعدة . وقد تجدون مفكرا مثقفا ، يرحب بحكم رجال الدين . لكنه أستثناء . وقـد تجدون سياسياً محترفاً يرفع الشعارات الدينية. لكنها انتهازية، وقصر نظر ، وعدم إدراك . لأنه ، هو نفسه ، قد يكون أول ضحـــايا ما يدفع المجتمع إليه ..

أيها السادة .. لكم الحـــق كل الحـــق بـــعد ذلك في أن تفعلوا ما تريدون، فهو وطنكم بقـــدر ما هو وطني . لكني أقســـم لكم جميعاً ، أنني لن أترك التصدي لهذا الأمر ما حييت. ولن أترك هذه الدعوة ما ظل فيّ عرق ينبض . ولن أتزحزح عن إيماني بأن كل هذه الدعاوى

سياسة، ألبُست ثوب الدين . وليست ديناً ألبُس ثوب السياســـة. ولن أمل في أن أكرر على مســـامعكم أنها الفتنة .. لعن الله من أيقـــظها، وحفظ الله مصر من أخطارها ..

ويا مصر .. يعلم الله أنني أحبك بلا حدود . وأتعشقك حـــتى آخر قطرة من دمي . وأتعبد في محرابـــك بـــكل ذرة من كياني ، وأدفع حياتي كلها ثمناً لبقائك متماسكة ..

والله وحده يعلم حجم الصدق فيما أقول .. الله يعلم ..

(٦)

ولا يخلو الأمر من فكاهة

خليق بالقاريء بعد المقالات السابقة ، أن يخلو إلى بعض من الفكاهة ، التي ينطبق عليها وصف الشاعر "بعض الشر أهون من بعض". وإذا كنت قد وصفت ما أنا مُقدم على كتابته بالتفكه ، ثم وصفته بالشر ، فلا غرابة في الأمر ، فقد وضع الحكيم العربي الأمر في نصابه ، حين ذكر أن شر البلية ما يُضحك ..

الإمام الغزالي والبسبوسة

قد يتبادر إلى ذهنك أنني قد (زدتها حبتين) كما يقول المثل العامي، وأنني أتجاوز إلى ما لا يجوز ، حين أقرن أسم إمام عظيم مثل الإمام الغزالي، مؤلف كتاب إحياء علوم الدين بحلوى البسبوسة. لكني أرجو سماحك حتى تُكمل قراءة المقال . فمثلي لا يفعل ذلك . ومثلي لا يرى أن هناك علاقة بين الإمام الغزالي وبين الحلوى أيا كان نوعها. بل إني إن فعلت، أكون قد تجاوزت حد التفكه ، إلى ما لا يصح وصفه بألفاظ لائقة . لكني أقص عليك حديثاً راعني بقدر ما

سيروعك ، وأدهشني بقدر ما سيدهشك . أورده قبلنا أستاذاً جليلاً وعالماً فاضلاً هو الأستاذ الدكتور زكريا البري وزير الأوقاف السابق. الذي أصدر كتاباً عنوانه "أيها السادة – السلام عليكم ورحمة الله". وفيه يذكر أنه بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، قد دعا مجموعة من صفوة العلماء وأساتذة الدين إلى تأليف ثلاث لجان للأحتفال بذكرى ثلاثة من علماء الإسلام الخالدين ، هم الإمام محمد عبده ، والإمام جمال الدين الأفغاني ، والإمام الغزالي . وقد أجتمعت هذه اللجان، ونقبت في تاريخ هؤلاء الأئمة وفي كتاباتهم، وأستعرضت ما قدموه للإسلام من خدمات جليلة ، وأعمال وكتابات خالدة ، وقررت أن تحتفل بهم بصورة تليق بما لسموه . ولخصت أقتراحاتها في ثلاثة بنود: هي سد الحنك ، كشك الفقراء ، البسبوسة .

وقبل أن تفغر فاك مندهشاً ، أترك الأستاذ الدكتور زكريا البري يعرض ما حدث في إحدى خطبه ، والتي نشرها في الكتاب الذي سبق أن ذكرته * .

يقول الدكتور البري : ماذا يقول الناس عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية إذا ما أعلنت عليكم مقرراته وتوصياته ، بالنسبة للجان ألفتها في المجلس لإحياء ذكرى الإمام محمد عبده ، وإحياء

* أيها السادة – السلام عليكم ورحمة الله" – د. زكريا البري – ص ٣٢٠ .

ما قولكم فيّ وفي المجلس ، إذا ما أذعت عليكم هذه المقــررات، وكانت على الوجه التالي :

أولاً : لجنة الإمام محمد عبده ، أجتمعت مرات متعددة ، وتناقش رجالها ، وهم من كبار المفكرين الإسلاميين المعجبين بالإمام محمد عبده . وبــعد حــوار طويل ، أنتهت توصياتهم إلى ما يأتي ، أعلنها بأعتباري رئيساً للمجلس : أن يحتفل الناس جميعاً في المدائن والقرى، كباراً وصغاراً ، رجالاً ونساءً ، بذكرى الإمام محمد عبده، وهو يوم كذا من شهر كذا ، على أن يكون الأحتفال بــأن نأكل جميعاً حــلوى معروفة هي " سد الحنك " .

ذلك هو قرار لجنة إحياء ذكرى الإمام محــمد عبــده . أما لجنة الإمام جمال الدين الأفغاني ، فقد أجتمعت بدورها ودخلت في حوار كما يدور بين المفكرين ، وأنتهت مقرراتها بالإجماع إلى أن نحتفل جميعاً في المدائن والقرى ، كباراً وصغاراً ، رجالاً ونساءً ، بذكراه في يوم كذا .. وأن يكون أحتفالنا أكل حلوى معينة معروفة تســمى " كشك الفقراء " .

أما لجنة الأحتفال بالإمام الغزالي ، فقد قررت بعد حــوار طويل ومناقشات حرة ، أن يحتفل المســلمون جميعاً في المدن والقــرى ، كباراً وصغاراً ، رجالاً ونساءً ، بــيوم مولده وهو يوم كذا .. بــأكل حلوى " البسبوسة " .

ماذا يقول الناس فيّ ، وفي المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،

وفي هذه اللجان ؟!. سيقولون قــطعاً : أن رئيس المجلس الأعلى أصيب بــالجنون المفاجيء هو وأعضاء هذه اللجان ، لأن ربــط الأحتفال بهذه الصورة غير منطقي ولا يُفهم مطلقاً .

أظن أيها القاريء العزيز أنه يحق لي ، ولك ، أن نتوقف قــليلاً ، وأن نبتسم كثيراً ، وأن نضرب كفاً بكف . بل قل إن شئت الدقة ، أن نضرب خداً بكف وأن نناقش ما حدث ، وهو في رأيي لا يستحق أن يُناقش ، على ثلاثة مستويات ..

المستوى الأول هو حجم المفارقة بين مناصب من شــاركوا في هذه اللجان ، ولا أريد أن أذكر أسماءهم ، والأجتماعات العديدة التي حضروها ، والمناقشات الصاخبــة التي دارت بــينهم ، وبــين ما تمخضت عنه الأجتماعات من توصيات . الأمر الذي ينطبــق معه المثل الشائع ، تمخض الجبل فولد (بسبوسة) ..

أما المســتوى الثاني فهو مناقشــة ما كان يُمكن أن يحــدث ، لو أخذتهم الدولة علــى قدر (توصياتهم) ، ونفذت مــا يدعون إليه .. وتصوروا معي لو قامت الدولة في كل مدينة وكل قرية ، بــتصنيع البسبوسة في يوم تخليد ذكرى الإمام الغزالي مثلاً . وآلاف الأطنان التي سوف ُتستهلك من السكر أو السمن البلدي أو الدقيق . وحــجم المآسي والعبرة ، التي سوف يخرجون بــها من هذه الذكرى . وهو أمر يتناقض تماماً مع تاريخ الإمام العظيم . فلم يكن الإمام (لذيذاً) بقدر ما كان عميقاً واسع العلم . ولم يكن (مالئاً للمعدة) بقدر ما كان شاحذاً للعقل . وهو في كل الأحوال لم يكن (سهل الهضم) بأية

حال..

أما المستوى الثالث ، فهو أن نتخيل معاً لو كان سادتنا الأفاضل ، أعضاء هذه اللجان ، هم المنظمون لأحتفالاتنا (القـــومية) في ظل الدولة الدينية التي يدعون إليها ، ويعتبرون تطبيق الشريعة الإسلامية مدخلاً لها ..

سوف نحتفل بذكرى ٦ أكتوبر بأكل (العسالية) .

وسوف نحتفل بعيد السويس بأكل (الملبن) .

وسوف تصبح أيامنا كلها (حلوة) .

وسوف يصبح منصب وزير التموين فـــي الدولة الجديدة أهــم المناصب . فهو المُنظم لشـــئون الدولة الفكرية . وفي يده أن يُعلي ذكرى أقــــوام وأن يخفض ذكرى آخرين ، طالما أن في يده مفاتيح مخازن السكر ، والدقيق ، والسمن البلدي . وسوف يُصبح طبيعيا أن يبادر واحد من أبناء البلد صاحبه بقوله: صباح الخير يا عسل. فيجيب الآخر : عسل كده حتة واحـــدة ، ده كتير عليا أوي .. أنا فين والإمام البخاري فين ..

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ..

كونفوشيوس مسلما

في إحدى مجلاتنا القوميّة المحترمة : وهي مجلة أكتوبر ، وفي الصفحة الدينية بها ، نشر الأستاذ ابراهيم مصبـــح بـــتاريخ ٦ يناير ١٩٨٥ مقالاً عنوانه : الإسلام قانون واقـــعي للمجتمع (ص ٥٠) .

قال فيه : " وبينما أنا أقلب صفحات إحـــدى الكتب ، إذا بـــي أجد كلمة لحكيم الصين كونفوشيوس ، وترجمتها " عندما رغب الحـــكام الأقدمون أن يعمر العالم بالإسلام ، سعوا أولاً إلى إصلاح بلادهم . وقبل أن يُصلحوا بلادهم ، أصلحوا من أسرهم. وقبل أن يصلحـــوا من أسرهم، أصلحوا من أنفسهم . وقبـــل أن يصلحـــوا من أنفســـهم ، حاولوا أن يكونوا مخلصين صادقين في أفكارهم . وحاولوا أن يروا الأشياء على حقيقتهـــا تماماً " .

ويبدو أن الأستاذ مصبح يستهين كثيراً بذاكرتنا التاريخية ، وأستبعد بالطبع أن يكون سيادته جاهلاً بأن كونفوشيوس قـــد مات قبـــل أن يظهر الإسلام بأكثر من ألف عام . ليس هذا فقـــط ، بـــل أنه على يد الأستاذ مصبح يتحدث عن الإسلام بأعتباره ديانة للحكام الأقدمين ، أي القدماء بالنسبة لكونفوشيوس نفسه ، وسبحان من له الدوام .

لقد تذكرت وأنا أقرأ ما سبق ، أن الشاعر حافظ إبـــراهيم ، وقـــد كان مشهوراً بخفة الدم والدعابـــة ، قـــد تعجب عندما شـــاهد عدلي ورشدي ، وهما من أقطاب السياسة وقتها ، يصليان معاً . ويبدو أن صلاتهما كانت نوعاً من أداء الواجب الرسمي ، وأنها كانت مفاجأة للشاعر الكبير ، الذي عقب على ذلك ببيتين من الشعر هما :

عدلي يصلي ورشدي ... أمنت بالله ربي
يارب أبـــق فـــؤاداً ... حتى يصلي النبي

والنبي هو المعتمد البريطاني في ذلك الوقت ، ولنا أن ندعو الله أن يبقي الأستاذ مصبح حتى يتحدث بوذا هو الآخر عن عظمة الإسلام .

الفصل الثالث

اللاعبون بالنار

" إن الملك منصب شريف ملذوذ، يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية، والشهوات البدنية، والملاذ النفسانية فيقع فيه التنافس غالبا، وقل ان يسلمه احد لصاحبه إلا إذا غلب عليه ". مقدمة ابن خلدون

(١)

مولانا الذي في الجيزة •

من نكد الدنيا عليّ أن مولانا الشيخ صلاح أبو اسماعيل قد وضعني في ذهنه، وصال وجال متوعداً اياي بالعذاب العظيم. ولم يفته أن يوظف إمكانياته الهائلة في أختيار الجمل المثيرة والعبارات الرنانة، في وصف أحتجاجي على أنتصاره العظيم على قيادة الوفد

• نشر بالمصور بتاريخ ١١ مايو ١٩٨٤ .

الجديد، حين ساقها إلى تحالف، ظن أنني واحد من ضحاياه. بينما مبادىء الوفد هي الضحية.

لقد أنطلق مولانا واصفاً اياي بأنني كالملح إذا وضع على النار. وهي عبارة يُفهم منها أنني (أنفجر) غيظاً وكمداً. وهي في نفس الوقت صياغة شديدة البلاغة للجملة العامية الشائعة (ياعوازل فلفلوا).

وأشهد له وأنا بكامل وعيي، أنه قد أصاب كبد الحقيقة. وأنني لملا حزين ومُحبط ومكلوم. لا لأنه نجح في توجيه الوفد إلى عكس ما حاولت، ولا لأنه بقي في الوفد فترة، بينما آثرت أنا الأستقالة على الفور. بل لسبب آخر ربما لم يخطر على باله، وهو أنه قد أصابني في أغلى ما أملك: مصر. ذلك الوطن العظيم، الذي لا أعرف معنى لوجودي إلا به، ولا أعرف شيئاً يسبقه لدي بدءاً أو يعلوه انتماءاً.

سوف يضحك مولانا الشيخ صلاح بالتأكيد ملء شدقيه وهو يقرأ العبارات الأخيرة. فالداعي إلى القومية المصرية بالنسبة له واحد من اثنين: إما منتسب إلى الفراعين والعياذ بالله. أو منكر لمأثورته الجليلة، التي تجعل المسلم في الهند أقرب إلى المسلم في مصر من المسيحي المصري. وهي مأثورة تُفرغ القومية المصرية من محتواها، وتجعل من رافعي شعارات القومية المصرية والوحدة الوطنية، من أمثال سعد زغلول ومصطفى النحاس، مجرد خوارج على فكر الشيخ الجليل، ومنشقين على مبادىء الوفد الأصيل (الجديد).

إن الذي يعلمه الشيخ صلاح ، ويدعي أنه لا يعلمه ، أن مصر يراد لها (والذي يريد لها هو الأستعمار العالمي والصهيونية العالمية) أن تواجه واحداً من أختيارين، تم تجريبهما في المنطقة. وهما الإختيار الإيراني، أو الإختيار اللبناني. أو أن تواجه الإختيارين معاً. على أن يكون الأختيار الأول مدخلاً للإختيار الثاني ، أو العكس .

أما الأختيار الآخر الممكن ، وهو الإختيار المصري ، فإن المطلوب من الشيخ صلاح وأمثاله ، أن يواجهوه بكل القوة والصلابة . وألا يتحرجوا من نعته بأعنف الألفاظ ، بدءاً بوصفه بمنطق القرود ، وأنتهاء بالتهديد بسحقه تحت الأحذية . ومروراً بالتلويح بالكفر والإتهام بالإرتداد عن الإسلام . والتأكيد على أن أنصاره ملحدون ، لا يرعون للدين حرمة ولا يحملون للعقيدة ولاء.

ومادام السياسيون في مصر لا يُدركون ذلك الخطر . ومادام المفكرون في مصر يلوذون بالصمت في أغلب الأحيان . ومادام الشيخ وأنصاره قادرين على تمزيق من يرفع صوته معترضاً ، ولو على أستحياء ، على أية جزئية من جزئيات فكرهم بأتهامات أهونها الإرتداد عن الدين ، وهي أتهامات تحمل تهديداً مستتراً بما أنتشر بين من تبنوا هذه الأفكار ، من مقولات إهدار الدم وإباحة القتل ، دفاعاً عن توجيهات هذه القيادة .

ومادامت الأحزاب المصرية مُنشغلة بقضية الديموقراطية وقانون الأنتخابات ، والحكم على حوادث التاريخ القريب أو البعيد ، لاهية عن إدراك ذلك الخطر الذي يستطيع أن يُغرق السفينة بمن فيها . بل

وأكثر من ذلك ، مرددة لبعض مقولات الشيخ وأنصاره ، أجتذاباً لمشاعر الجماهير وأصواتهم . فإن الجزء الأكبر من هذا المخطط قد تحقق بالفعل . والحلم الاعظم الذي يداعب خيال مولانا في الجيزة ، في أن ينتقل من قرية طهرمس إلى القاهرة ، عاصمة الخلافة الإسلامية الجديدة ، وعن يمينه مسرور السياف ، وخلفه كوكب الأسرى من الذميين والعلمانيين ، بينما تدوي في سماء القاهرة قرقعات المنجنيق ، وبينما تزين شوارعها الأحجبة والتعاويذ – هذا الحلم قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقيق .

إن ماساة مصر ، أننا لا نُسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية ، وننشغل بالصغير من الأمور قبل كبيرها . وننسى أننا واقفون على أرض متحركة ، وهي أرض تتحرك للخلف لا للأمام . الأمر الذي يبعث على الأسى والحزن ، ولا يُجدى معه إلا أن نفتح كل النوافذ للضوء، وأن نفسح كل المنابر للحوار .

أن ما حدث في مصر الآن ، من تحالف بين الأخوان المسلمين وأمراء بعض الجماعات الإسلامية وأعضاء بعض التنظيمات الدينية، مثل الجهاد والتحرير الإسلامي من ناحية . وبين الوفد من ناحية أخرى . إنما هو حلقة من حلقات مُسلسل ترتبط حلقاته ببعضها .بدأ بحادث الفنية العسكرية، ثم حادث الشيخ الذهبي، ثم حادث المنصة . ثم ما حدث الآن من تحالف يحمل في طياته أشد الأخطار على المستقبل في مصرن.

إن الملامح الأساسية لهذا المسلسل تتمثل فيما يلي ..

أولاً : أنه يُمثل تنويعات على نغم واحد ، هو تغيير مسار المجتمع إلى دولة دينية ، يحكمها من يتصورون أنفسهم أوصياء على الدين، ولا يرون المستقبل إلا من وجهة نظر ضيقة وأحادية الأتجاه وشديدة التعصب والتخلف في ذات الوقت .

ثانياً : أن النغمات قد تختلف، ولكنها في النهاية من مقام واحد . فالحوادث الثلاث الاولى ترتفع نغماتها صاخبة بالعنف ، بينما النغمة الأخيرة هادئة وناعمة . لكن الذي يربط بينها جميعاً هو الإيمان لدى أصحابها وعارفيها ، بأن الشارع السياسي سوف يستجيب بالتأكيد ، وسوف يُستدرج بالعاطفة ، إلى مساندة هذا التيار .

لقد كانت المحاولات الثلاث الأولى في أتجاه إحداث التغيير عن طريق العنف . بينما تستهدف المحاولة الأخيرة إحداث العنف عن طريق التغيير . وبمعنى آخر ، فقد أستهدفت المحاولات الثلاث الأولى ضرب الشرعية بالإرهاب. بينما تستهدف المحاولة الأخيرة، تحقيق الإرهاب بالشرعية . وفي كل الأحوال فإن النتيجة واحدة .

ثالثاً : إن الذي يدور في ذهن الشيخ صلاح وذهن غيره من الطامحين ، أن هناك تياراً إسلامياً سياسياً واسعاً . لكنه ينقسم إلى مجموعات متباينة ومتعددة . وأنه في حاجة إلى قائد يجمع بين طوائفه المتناثرة ، ويحلق منها قوة ضاربة ، لا تعترف بحكم تكوينها

الفكري والثقافي ، بما أصطلح عليه المجتمع من قيم وأفكار وأطر شرعية ، وقد وجد الشيخ صلاح ضالته في قيادة الوفد ، حين تحالف معها في غياب الديموقراطية داخل الحزب . حيث أمكنه أن يدفع بعض قيادات هذه المجموعات إلى رأس قوائم الحزب الأنتخابية ، حتى تدخل المجلس النيابي تحت مظلة الشرعية ، وتحت زعامته الشخصية . بأعتباره المُخطط الأكبر لهذا النصر ، الذي إن تحقق ، فسوف يَحدث تحت تأثير عوامل متداخلة . منها شعبية الوفد ، ومنها الرغبة في التغيير ، ومنها أسلوب الأنتخاب بالقائمة النسبية ، ومنها وفي آخر القائمة ، شعبية هذه القيادات في مواقعها الأنتخابية .

هنا يُصبح لهذه المجموعة داخل المجلس صوت أعلى من كل الأصوات . لأنه في النهاية صوت تكفير لا صوت تحذير . فالحاكم إن أختلف معهم كافر ، ولا ولاية له. والبنوك مرفوضة ، لأنها ربوية . والأختلاط في الجامعات مفسدة . وعضوية المرأة في مجلس الشعب مخالفة صريحة للدين . والوزير القبطي لا يُناقش لأن ولايته حرام . وزي المرأة يجب أن يُقنن . وصوت المرأة عورة . والنظام الحزبي بدعة . وحفلات الغناء مجون . والفلسفة ضلالة . والمعارض لهم في المجلس ، إما فاسق أو مُفسد في الأرض أو مرتد .

رابعاً : إن الاحتجاج بمشروعية وصول ممثلي الأتجاهات الإسلامية السياسية المتطرفة إلى مجلس الشعب عن طريق الأنتخاب ، لون من المغالطة . إننا يجب أن نعترف جميعاً بأننا نسبح في نهر

حديث التكوين ، لم يتحدد مجراه بعد ، ولم تستقر تياراته ، ولم تتحدد شطآنه بصورة نهائية . وفي ظل ذلك يُبدو الحديث عن مسابقات الغوص ، نوعاً من المراهقة السياسية أو المغالطة .

إن أغلب أحزابنا السياسية لم تتحدد ملامحها الفكرية بعد . وبدون الدخول في تفصيلات أو معارك فكرية ، فإن أغلبها يسعى إلى جمع المتناقضات في سلته. مدعياً الناصرية تارة، والتطرف الديني تارة، والليبرالية تارة . تاركاً المُراقب السياسي في حيرة ، لا يستنتج منها إلا أن كل ما يحدث ، إنما هو مخاض لميلاد أحزاب وقوى سياسية جديدة ، سوف تتميز فيها الملامح الفكرية دون غموض أو أختلاط للمفاهيم .

من هنا يُصبح ضرورياً أن يتفق الجميع على حد أدنى من قواعد اللعبة السياسية . سواء بالنسبة لقضية الديموقراطية ، أو قضية الإختيار بين السلفية والمعاصرة . أو قضية تكوين المصدات الفكرية ، لمواجهة الرياح الشرقية الآتية من إيران ، محملة بغبار الجمود والتخلف . أو الرياح الشمالية الشرقية الآتية من لبنان ، محملة بأمطار الفتنة وغمام التمزق الطائفي .

(٢)

مصرية .. مصرية

نشط الشيخ صلاح أبو أسماعيل وأنصاره ، ممن تسللوا إلى الوفد في غفلة من مبادئه ، وفي وعي من قيادته ، في كتابة وتوزيع بيانين أنتخابيين ، يستحقان من كل مصري أن يتوقف وأن يتأمل وأن يواجه .

كان عنوان البيان الأول " أصحاب الايدي المتوضئة.. لماذا ؟ "، أما مضمونه فإنه يُمثل أنطلاقة شجاعة للشيخ الجليل ، على طريق تمزيق الوطن الواحد تحت شعارات دينية .

لقد كان المعهود عن الشيخ أنه يقسم المصريين إلى مسلمين وذميين . ولأن كل شيء يتطور ، فقد خطا الشيخ خطوة جديدة ، بتقسيم المسلمين أنفسهم إلى قسمين : أولهما أصحاب الأيدي المتوضئة ، وثانيهما قسم آخر لا يحتاج القاريء إلى ذكاء كبير ليعلم صفة أصحابه ولا نوع أياديه .

ويمكن أن أوجز تعليقي على البيان فيما يلي ..

اولا : أن الشيخ وأنصاره لم يغيروا من أساليبهم المتمثلة في خلط

* كتب هذا المقال في ١٥ مايو ١٩٨٤ وأرسل للنشر في مجلة أسبوعية ، ولم ينشر لأعتبارات قدرها رئيس التحرير .

الأوراق . فهم يتحدثون إلى الناخبين في قلب السياسة ، بلسان الدين. وفي جوهر الغرض الدنيوي ، بمقولة الزاهدين . وفي صميم تمزيق الصفوف ، بشعارات التماسك الديني .

ثانيا : أن الشيخ يتناسى أن البيان الذي أصدره بيان أنتخابي . وأن المفترض فيه أنه موجه للمصريين جميعا ، مهما أختلفت أنتماءاتهم الدينية . وأن القصد منه هو الدعوة إلى عضوية المجلس النيابي ، وهو مجلس يُقاس نجاح العضو فيه بصدق الوطنية لا بإسباغ الوضوء . ويقيّم أداء أعضائه بحسن دراستهم للمشاكل ، وكفاءتهم في طرح الحلول ، لا بقدرتهم على تكفير الآخرين والتشكيك في معتقداتهم .

ثالثا : أن الشيخ يُثبت مرة أخرى أنه يتناقض مع راية الحزب الذي يدعيّ الأنتساب إليه .

لقد كان سعد زغلول زعيما للمصريين جميعا ، لأنه كان مدافعا عظيما عن أستقلال الوطن ، لا لكونه كان يُحسن الوضوء . وكان مصطفى النحاس زعيما للمصريين ، بقدر إيمانه بالديموقراطية والوحدة الوطنية ، لا بقدر أدائه للفروض . وقد كان مؤديا لها . فالإيمان الأول قضية سياسية مصرية ، يُحاسب عليها في الدنيا أمام البرلمان . بينما الإيمان الثاني قضية خاصة ، يُحاسب عليها في الآخرة أمام الله .

رابعا : لست في حاجة إلى أن أنكر مولانا بأن مصر لم تعرف الإرهاب إلا على أيدٍ أدعى أصحابها أنها أيد متوضئة . ولم يمنعها

وضوؤها من أن تلج في دماء أخوة في الله والوطن .

إنني أدعو مولانا إلى أن يتوقف عن تصنيفاته وبلاغياته . وأن يرى أنه يسبح حقيقة ضد التيار ، وليس معه . فمصر السماحة والوحدة الوطنية، لا تُحنى هامتها بالفرقة، أمام صوت منغوم أو بيان منظوم . ومصر الفكر والثقافة ، لن تسمح لنفسها بالتراجع أمام دعاوى التمزيق الطائفي ، مهما أرتفعت سيوف التكفير وسهام الإرتداد عن الدين . ومصر الحضارة والتاريخ ، لن تنكمش على نفسها مهما ارتفعت أصوات أنصار الشيخ من سرادقات دعايته الأنتخابية ، صارخة وآإسلاماه. وكان الإسلام في محنة. هاتفة إسلامية إسلامية، وكان مصر لم تكن ولاتزال ، مسلمة قبطية . عربية فرعونية . إفريقية بحر متوسطية . وهي في كل الأحوال مسيرة تاريخ عظيم ، صنعه أبناء وطن كان الإيمان العميق أبرز ملامحه، والوطنية (السمحة) أروع أنجازاته .

ليعزف الشيخ إذن أنغامه و (تقسيماته) . ولنواجه نحن الشيخ بكشف حقيقة هذه الأنغام ، وأنها أنغام فارسية وافدة ، تُصيب الجمهور المؤمن والحسن الظن بالخدر ، دون إدراك ، لأنها مقدمة مدروسة للحن جنائزي كئيب .

إنني مع اعترافي بأختلاف الشارع السياسي الإيراني عن الشارع السياسي المصري ، وبأختلاف مذهب الشيعة في إيران عن مذهب أهل السنة في مصر . إلا أنني أرى أن هناك تشابها كبيراً بين ما

حدث هناك، وما يحدث الآن في مصر، ويدعو إليه الشيخ وأنصاره.

لقد بدأت الثورة الإيرانية من على منابر المساجد في إيران ، يوم رمى الأئمة و(الملات) بقفاز الخروج عن الدين في وجه السلطة الحاكمة . وأنهال نقدهم للمشاكل السياسية من تحت عباءة الدعوة الدينية . وأصبحت الدعوة للعصيان المدني ، نوعاً من الأمر بالمعروف. والتوجيه إلى تدمير نظام الدولة نوعاً من النهي عن المنكر .

كان الهدف واضحاً ومتمثلاً في إقامة دولة دينية ..

وكان الأسلوب واضحاً في خلط أوراق السياسة والدين ..

وكان التوجه واضحاً إلى الشارع المتدين ، من خلال الخطب المنبرية التي تحولت إلى شرائط (كاسيت) يتداولها البسطاء، الذين يضغط الظلم الإجتماعي على أعصابهم فيلهبها . ويتصورون من خلال مقولات مدروسة ، أن تدمير ما هو قائم هو أسرع مدخل إلى ثواب الآخرة .

وكان التركيز في الشارع السياسي على صغار السن ، الذين لا يرون في المستقبل القريب أملاً أو أماناً . ويستوى لديهم كل شيء . ويستهويهم أن يدفعوا المجتمع بأكمله إلى الأنتحار الجماعي . وهكذا تكامل مربع الرعب الإيراني ، أمام ساع إلى الزعامة ، وأئمة مُسيسون على المنابر ، وشارع مطحون بالمشاكل ، ومغامرون صغار ، فقدوا الأمل في مستقبلهم ، فأستهوتهم المخاطرة بمستقبل الوطن . وعندما تكامل المربع أنهار كل شيء . ولم يُغن المثقفون

عن أنفسهم شيئاً . ولم يدفعوا عن وطنهم ذلك الفزع . لأنهم كانوا قد انهزموا منذ زمن طويل ، حين فضلوا الصمت على الكلام ، والتقوقع في الداخل عن المواجهة .

هذا عن إيران .. فماذا عن مصر ..

لنراجع معاً البيان الثاني الذي يوزعه الشيخ وأنصاره على الناخبين ، والذي أشارت إليه صحيفة الوفد في حينه على صفحتها الأولى . أنه بيان وقعه عشرة من علماء الأزهر ، ورفعوه إلى شيخ الأزهر الجليل . يناشدونه فيه التدخل لألغاء القوانين التي تعوق الدعوة الإسلامية من وجهة نظرهم . وهي القانون الذي يمنع أستغلال الدين لترويج أفكار متطرفة ، بقصد الإضرار بالسلام الأجتماعي أو الوحدة الوطنية . والقانون الذي يمنع أئمة المساجد من التعرض بالنقد أو النصح لأي جهة من جهات الإدارة العمومية .

إن البيان ليس أكثر من أحتجاج صارخ على أفتقاد المربع المصري المستهدف لأهم أضلاعه ، وهو الأئمة المسيسون ..

وعيب الداعين إلى ذلك أنهم يتصورون أن الشعب المصري مُصاب بضعف شديد في الذاكرة ، رغم أن عهدنا بما يدعون لعودته ليس ببعيد ..

ليس ببعيد ، ما كنا نسمعه على منابر المساجد من تسفيه للكتاب وتكفير للفنانين ..

ليس ببعيد ، ما كنا نسمعه على منابـــر المســـاجد من هجوم على الإخوة الأقباط وتسفيه لمعتقداتهم ..

هل هذا هو ما يدعو الشيخ صلاح لعودته ؟.

ان الواقف على المنبر متحـــدثا في السياســـة ، يخلط بـــين رأيه السياسي وقدسية الدين الذي يدعو بأسمه على المنبر . وهو في نفس الوقت يسلب حقا طبيعيا للمواطن في الرد أو المواجهة ، إذا كان ما يدعو إليه الإمام مختلفا مع رأيه الشخصي ، أو متناقضا مع مواقفه. اللهم إلا إذا كان الشيخ صلاح وأنصاره ، يرون أن الدين الإسلامي يسمح بوجود منابر للمعارضة داخل المسجد ..

أستغفر الله العظيم ..

إننا جميعا نؤمن بأن الدين ركن أساسي من أركان المجتمع . بل إنه ضمير المجتمع ذاته . لكننا نريد أن يرتفع الدين عن مهاتـــرات السياسة ، وطموح الطامحين من نجوم (الكاسيت) المنبريين .

لنذهب إلى المساجد والكنائس لكي نسمع موعظة دينية لا يختلف عليها أثنان . ولنذهب إلى مجلس الشعب لكي نتطاحن ونختلف دون حرج أو قيد ..

إننا جميعا في حاجة إلى إعادة توزيع الأدوار من جديد ..

ليتكلم رجال الدين في الدين ..

وليتكلم رجال السياسة في السياسة ..

اما أن يرفع رجال الدين شعارات السياسة إرهابا . ويرفع رجال السياسة شـــعارات الدين أستقطابـــا . فهذا هو الخطر الذي يجب أن نتنبه إليه ..

إن الإرهاب لا ينمو بصورة ذاتية ، بل يتواجد بقدر ما نتيح له من مناخ . ويتوالد بقدر ما نتراجع أمامه . ويقوى بقدر ما نخاف . ويعلو صوته بقدر خفوت أصواتنا . ويزداد رصيده بقـــدر ما نســـحب من حساب الشجاعة في بنك المستقبل ..

ان أحداً منا لم يتنبه حين أندفعت الأقلام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، مصورة ما حـــدث وكأنه أنتصار أتى من الســـماء على مؤمنين صادقين. هتفوا بأن الله أكبر . فأمدهم الله بجنده ، وأعزهم بنصره . بل وأقسم البعض بأنه رأى الملائكة محاربـــين معه في الصفوف . ونسى المروجون لهذه القصص، أن الإسلام الحقيقي يتمثل فيما فعله المصريون خلال سنوات ما قبل الحرب، من تعلم وتدريب وأستعداد بأحدث علوم ، وأساليب العصر . وأنه لو كان الأمر أمر صيحـــة أو بركة تحل ، لهان الأمر . لكنه تيار دعائي ساد ، ولم يواجهه أحـــد . فأصبح مؤشرا حقيقيا وخطيرا لتراجع العقل أمام المزايدة ، والعمل أمام الغيبيات . ونسي الدعاة إلى ترسيخ هذه المقولات ، أنهم يقودون الفكر المصري إلى نتيجة محزنة – لأنها غير صحيحة – مضمونها أن أصحاب الأيدي المتوضئة ، هم القادرون على حل مشاكل المجتمع المصري ، ومواجهة مأزقه الحضاري " .

ومرة ثانية لم يتنبه أحد حين بدأت أستعراضات القوة من أنصار الأتجاه الديني السياسي . ولم تجد في المقابل إلا تراجعاً يُغري بالمزيد من التقدم ، في المساحات الخالية من إمكانيات المواجهة ..

أنتشر المهاجمون للمجتمع الفاسد في الطرقات بمكبرات الصوت الصغيرة ، بل في الأتوبيسات دون أن يواجههم أحد ..

أستبدلت مكبرات الصوت الصغيرة في المآذن، بمكبرات صوت أكبر ، ولم يعد الأمر قاصراً على آذان الفجر في هذه المكبرات ، بل إتسع لكي يشمل التواشيح . وفي المقابل زاد حجم التراجع ..

ظهرت الأسلحة البيضاء في الجامعات ، مهددة لمن يقف أمام مسيرة الجماعات الإسلامية وأساليبها في منع الأختلاط والحفلات والرحلات ، دون أن يواجههم أحد ..

أرتفع صوت الشيخ صلاح تحت قبة المجلس النيابي ، خالطاً أوراق السياسة بالدين ، والدين بالسياسة . دون أن يواجه إلا بالمزايدة عليه ..

أنتشرت ظاهرة وضع اليد على الحدائق العامة ، بل وعلى ممتلكات الغير ، بحجة إقامة المساجد . دون أن يتدخل أحد أو يواجه أحد بحجة (الحساسية) ..

وهكذا .. مزايدة وراء مزايدة .. يواجهها تراجع وراء تراجع . حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه ..

والآن ، ونحن على أبواب مجلس نيابي جديد ، سوف يحكم مستقبل مصر في السنوات الخمس القادمة والحاسمة ، أود أن ألفت أنظار أعضاء مجلس الشعب الجديد إلى أن عليهم مسئولية كبرى في مواجهة رواد الإرهاب الفكري داخل المجلس ..

إن عليهم أن يواجهوهم ، لا أن يصمتوا أمامهم أو يزايدوا عليهم ..

إن عليهم أن يعيدوا ترتيب الأوراق التي بُعثرت عن عمد . وأن يدركوا أن المجلس منبر سياسي ، وأنه لا كهنوت فيه ، ولا إسباغ لقدسية دينية على أي مقولة سياسية ..

ان رسل الإرهاب السياسي سوف يعلقون أطماعهم السياسية في مقولات دينية . وعلى أعضاء المجلس أن يُعيدوهم إلى دائرة أنطلاقتهم الأساسية ، وهي دائرة الحوار السياسي . عن إدراك بأن المجتمع كله سوف يدفع فاتورة الحساب إذا تخاذل البعض أو تخوف .

ان علينا جميعاً واجباً أساسياً وتاريخياً . وهو أن نترك لأبنائنا مناخاً فكرياً أفضل . وهو أمر لا يتأتى إلا بمواجهة الإرهاب الفكري بكل الشجاعة والوضوح والحسم . ومادام الشيخ وأنصاره قد أختاروا المجلس النيابي منبراً ، فليتحدثوا بلغته . وليس للمجلس إلا لغة واحدة ، وهي لغة السياسة . وليس له أيضاً إلا جنسية واحدة .. وهي جنسية : مصرية .. مصرية ..

الفصل الرابع

السودان .. بين الجموح والطموح

امير المؤمنين هذا .. (واشار الى معاوية)
فإن هلك فهذا .. (واشار الى يزيد)
فمن ابى فهذا .. (واشار الى سيفه)
يزيد بن المقفع

مقدمة

كان بودي أن أتوجه بما حدث في السودان ، تحت مظلة تطبيق الشريعة الإسلامية ، إلى ضمائر علمائنا الأفاضل ، أو رجال ديننا المُسيسين . لكن الصدفة وحدها هي التي وضعت أمامي أقوالهم ، الموثقة بالنشر ، والمتناقضة بالكامل مع كل ما حدث في ذلك الجزء الغالي من بلادنا في الجنوب .

ان ما حدث في السودان لا يمكن تفسيره إلا أنه " الجموح " . جموح الحكم الفردي حين يعوزه التأييد ، وحين يمل سامعوه ما يعيد فيه ويزيد . فيبحث عن جديد قديم ، أو قديم جديد . ويستهويه ما وجده ، وما وجدناه معه ، من ضالة في صفحات تاريخ الأستبداد على مدى ثلاثة عشر قرناً بعد الخلفاء الراشدين . وهو تاريخ مليء

بصفحات سوداء ، لا يقلل من قتامتها صفحة بيضاء ، تظهر هنا وهناك .

أخيراً وجد (الإمام) نميري (وهو لقبه الدستوري الآن) ضالته. وأخيراً عثر على مبرر لكي يفعل بالسودانيين ما فعل ، وما سوف نعرضه على القاريء موثقاً بالأدلة ، ومستنداً إلى ما أعلنته جهات (محايدة) من أسانيد .

أما ما تغنى به علماؤنا الأفاضل ، وقلوبهم التي ذابت حسرات على فوز السودان بقصب السبق ، فلا تفسير له إلا أنه " الطموح " . ذلك الذي يُزين للبعض مجتمعاً هم فيه أهل الحل والعقد ، وأهل الشورى والمشورة . دون أن يردعهم ، أو يُروعهم ، مصرع الشيخ (الطيب) الذي أعدمه النميري شنقاً وعلناً . لمجرد أن له رأياً مختلفاً في " أسلوب تطبيق الشريعة " ، بصفته واحداً من أكبر دعاتها . أو مشهد الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام لذات السبب ، والذين أحضرهم الإمام نميري للإستمتاع بمشهد القتل ، تمهيداً لأستتابتهم أو اللحاق بقائدهم . وربما كان لبعض ما ذكره علماؤنا الأفاضل سبب من حسن النية وحب العقيدة ، بل إني أسلم لهم ومعهم بذلك ، وأؤكد لهم في نفس الوقت أننا في عصر لا يقود فيه أحد أحداً بحسن النوايا ، ولا يتبع فيه أحد أحداً بالنوايا الطيبة .

ولا يبقى بعد حديث الجموح (وهو الجزء الأول في هذا الفصل)، وحديث الطموح (وهو الجزء الثاني) ، إلا حديث ما بينهما . وهي

المتشابهات ، التي نعرض لها في حينها.

١ - حديث الجموح

اولاً : الدستور ونظام الحكم

كما سبق وذكرنا في الفصل الأول من الكتاب ، فإن تطبيق الشريعة الإسلامية يُمكن أن يُمثل مدخلاً للحكم بالحــق الآلهي ، يترتب عليه قيام الدولة الدينية . وقد حدث هذا في السودان . فقد أعلن عن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان في سبتمبر ١٩٨٣ . وبــعد أقل من عام ، وبالتحــديد في ١٠ يونيو ١٩٨٤، أرســل (الإمام) نميري مقترحاته بشأن تعديل مواد الدستور في بعض بــنوده ، على النحو الذي أعرضه على القاريء * .

١- تعديل المادة رقم ٨٠

النص الأصلي : دورة الرئاسة ست سنوات قابلة للتجديد .

التعديل : دورة الرئاسة تبدأ من تاريخ البيعة ، ولا تكون محــددة بمدة زمنية معينة "مدى الحياة" .

التعليق : لم يخرج (الإمام) نميري على واقع ما حــدث في نظم الخلافة الإسلامية منذ بدأت وحتى أنتهت . حيث لم يعرف تاريخها كله تحديداً لفترة حكم أو رئاســة . ولســت أرى في النص الأصلي أختلافاً مع روح الإسلام ، خاصة وأنه لا يوجد نص من قرآن أو ســنة

* المصدر : المنظمة العربية لحقوق الإنسان - نشرة رقم (٣) - ٢٧ أغسطس ١٩٨٤ .

ينظم هذا الأمر . ولست أرى في النص المعدل إلا تأكيداً على مفهوم الحكم بالعهد الآلهي ، وليس برغبة لرعية وبإرادتها . حيث يُصبــح الحاكم إذا تسلط أو أستبد ، نوعاً من القــدر الذي يُصيب الأمة ، ولا ينجيها منه إلا قدر آخر ، يتمثل في موت أو أغتيال .

٢- تعديل المادة ١١٢

النص الأصلي : في حــالة خلو منصب الرئاســة ، يتولى نائب رئيس الجمهورية الأول الرئاسة . ويتــم أنتخاب رئيس جديد خــلال ستين يوما .

التعديل : يجوز لرئيس الجمهورية أن يُعهد بالرئاسة إلى أي أحــد من المسئولين ، وذلك بكتاب مختوم موقع عليه بــخط يده . ويفض الكتاب في مجلس الشورى ، وعلى المجلس مبايعة صاحــب العهد مدى الحياة .

التعليق : ١- ينطبق على هذه المادة القول بأنه (لا يُغنى قــدر من قدر) . فحتى لو أطاح قدر الله بالحاكم ، فسوف تبقى آثاره إلى زمن ليس بالقليل . لأن المادة مكونة من ثلاث جزئيات متتالية هي :

أ- الحاكم هو الذي يُعين من يخلفه ، وليس الشعب .

ب- إرادة الحاكم بتعيين خليفته نافذة بعد وفاته .

جـ- خليفة الحاكم ذاته ، مستمر في الحكم مدى حياته .

٢- يُلاحظ أن (الإمام) نميري قد بحث في أساليب إختيار الخلفاء

في عهد الخلافة الراشدة ، وأختار أبعدها عن الديموقــراطية ، وهو أسلوب عهد أبو بكر بالخلافة لعمر . وأهمل أسلوب الأختيار بــين أكثر من مرشح على يد مجموعة مختارة، كما حدث لعثمان، أو ترك أختيار الخليفة لبيعــة الأمصار ، كما حدث لعلي . أو تركها لجماعة المسلمين ، كما حدث لأبي بكر في سقيفة بــني ســاعدة . أي أنه لم يخرج في أسلوب أختياره لنمط تولية خليفته عن نموذج حدث ، لكنه أختار أبعد النماذج عن الديموقراطية . ناهيك عن فارق القياس بين الأشخاص .

٣- تعديل المادة ١١٥

النص الأصلي : يجــوز محاكمة رئيس الجمهورية إذا أتهمــه ثُلث أعضاء مجلس الشعب وأيدهم ثلثان .

التعديل : لا يجوز مساءلة رئيس الجمهورية أو محاكمته .

التعليق : إذا كان (الإمام) نميري مســتنداً في ذلك إلى أصل في تاريخ الحكم الإسلامي (السياسي) فهذا يكفيني . وإذا لم يكن ، فهذا يكفيه .

٤- تعديل المادة ١٢٨

النص الأصلي : رئيس مجلس الشعب ينتخبه المجلس .

التعديل : رئيس مجلس الشعب يعينه رئيس الجمهورية .

التعليق : لا تعليق .

٥- تعديل المادة ١٨٧

نص المادة : الهيئة القضائية مستقلة ومسئولة أمام رئيس الجمهورية

من حسن الأداء .

التعديل : الهيئة القضائية مسئولة مع رئيس الجمهورية **أمام الله .**

التعليق: ١- أضاف النص إلى (الإمام) نميري صلاحيات قضائية، أسوة بصلاحياته التشريعية .

٢- تــم تأجيــل المُساءلة كمــا هو واضح في النص إلى (يوم القيامة) .

٦- تعديل المادة ١٩١

نص المادة : يعدد النص صلاحيات مجلس القضاء العالي .

التعديل : تُحال جميع صلاحيات مجلس القضاء العالي إلى رئيس الجمهورية .

التعليق : لا حول ولا قوة إلا بالله .

٧- تعديل المادة ٢٢٠ *

تُعدل المادة بحيث يُصبح نقض البيعة للإمام خيانة عظمى .

التعليق : هنا مربط الفرس . فرغم كل التعديلات السابقــة ، **والتي ليس لها سابقة (دستورية) في تاريخ العالم المتحضر ، فقــد أدرك الإمام (نميري) أنه من المحتمل أن يعترض البعض . بــل والأكثر أحتمالاً ، أن يأتي الإعتراض من بعض ذوي النوايا الإيمانية الطيبة،**

---

* لم يرد نص المادة الأصلي في المرجع السابق الأشارة إليه .

حين يكتشفون حجم الفرق بـين الأمنية والفعل ، فكان هذا النص . ولعله لا يخفى على القاريء أن الخيانة العظمى عقوبتها الإعدام .

إنني لا أشك في أن التعديلات السابقة ، سوف تُصيب من يقرأها بإرتفاع في ضغط الدم ولو طفيف ، خاصة لو كان عاشقاً للحـرية ، أو طامحاً إليها . بل قد يتبادر إلى الأذهان قول ردده صديق لي : إن شعباً يقبل أن يعرض عليه هذا ، يستحق أن يطبـق عليه ذلك كله . وأنا أطمئن من يتبـادر إلى ذهنه هذا الخاطر بـأن أغلبـية مجلس الشعب السوداني قد أعترضت على بعض التعديلات حين عرضت عليها . ولم يتوافر لدي حتى الآن معلومات عن تعديلات التعديلات. وإن كان واضحاً، أن تعديلاً واحداً منها يبقى، كفيل بأن يُزلزل قارة، وليس بلداً آمناً مثل السودان ، وشعباً طيباً مثل الشعب السوداني . بل إنه من المؤكد أن التعديل الأخير بالتحديد، والذي نتناوله بالتعليق، لم يتغير فيه شيء . ودليلنا على ذلك إعدام محمود محمد طه زعيم جماعة الإخوان الجمهوريين ، ذي الثمانين عاماً ، يوم ٢٠ ينايـر ١٩٨٥ . جزاءً وفاقا على قيامه بطبع منشـور يعترض على (الإمام) نميري في أسلوب تطبيق الشريعة. ظاناً، رحمه الله ، أنه يقف أمام نموذج آخر لعمر بن الخطاب ، الذي ناقشته امرأة في المسجد في ثوب له، أطول من أثواب المسلمين . ولعله، وهو في طريقه للشـنق ، أمام هتافات بعض الغوغاء ، كما نقلت لنا الصحف السودانية : (لا إله إلا الله .. حاكم مسلم يا نميري) ، قد أدرك حجم الهوة بين الحلم والحقيقة . بل لعله بأستشهاده ، قد وضع نقاطاً كثيرة على الحروف . وصاغ رداً بليغاً

على تهنئة الشيخ صلاح أبو أسماعيل للإمام نميري في السودان أن أعز الله به الحق ، وأيد به الإسلام ، وحقق الله به وعلى يديه ، آمالنا وآمال المسلمين بعامة ، وآمال السودان الشقيق بخاصة ، في تطبيق شريعة الله جل علاه [1] .

ثانياً : نماذج من القضايا والأحكام في ظل تطبيق الشريعة في السودان [2]

نذكر هنا سبع قضايا محددة ، لنرى كيف كان الحكم فيها :

القضية الأولى

سرق بعض المواطنين أسلاكاً كهربـائية ، وقُـدموا للمحـكمة الطوارىء رقم (٢) برئاسة القاضي فؤاد عبـد الرحـمن الأمين . فأصدرت المحكمة أحـكاماً متعددة على المتهمين في يوم ٢٠ مايو ١٩٨٤ . أهمها الحكم على المتهم الأول صديق رمضان مهدي بالقطع من خلاف [3] والغرامة ألفين جنيه . وفي حالة عدم الدفع ، بالسـجن سنتين بالتتابع. وعلى المتهم الثالث عبد الله النور آدم بنفس العقوبة [4] . ونفذت الأحكام يوم ٢١ مايو ١٩٨٤ .

ويلاحظ الآتي:

(١) كتاب البرلمان – مجلس الشعب السوداني – ص ١٤٣ .
(٢) المصدر : هذا الجزء بأكمله سواء نصوص الأحكام أو التعليق عليها ، منقول بـالنص ، من النشرة رقم (٣) – المنظمة العربية لحقوق الإنسان ٢٧ أغسطس ١٩٨٤ .
(٣) أي قطع اليد اليمنى والقدم اليسرى وهو حد الحرابة .
(٤) جريدة الصحافة السودانية العدد ٧٧٢٢ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٨٤ .

١ - أن رئيس الجمهورية القى خطاباً يوم ٩ مايو أشار فيه لهذه القضية، وكانت تحت نظر القضاة . وقال إن هؤلاء الجناة يستحقون القطع من خلاف . فأعلن الحكم عليهما قبل المحكمة . وطابق قرار المحكمة توجيهاته العلنية !.

ب - سرقة المال العام في الشريعة لا قطع فيها ، لأن فيه شبهه ملك. والمال العام ملكية عامة . وكانت الأسلاك المسروقة تخص الدولة .

جـ - وإن صح القطع ، فهو قطع اليد اليمنى للسرقة . ولا يجوز إلحاق هذه الجريمة بالحرابة ، فإن للحرابة ظروفها وشروطها .

د - لا يجوز في رأي جمهور الفقهاء الجمع بين الحد والغرم .

القضية الثانية

إختلس المواطن الفاتح عبد الرحمن أحمد مبلغ ٤٧ ألف جنيه من مدرسة وادي سيدنا الثانوية التي كان يعمل محاسباً فيها . وقُدم لمحكمة الطوارىء رقم (٧) برئاسة القاضي المكاشفي طه الكباش. وحكمت المحكمة على المتهم بقطع اليد اليمنى والغرامة ٤٧ ألف جنيه. وإذا لم يدفع الغرامة ، يُسجن ثلاث سنوات [١] .

ويلاحظ الآتي:

١ - أن الجريمة أختلاس ، والإختلاس ليس سرقة . ولكن التخليط

(١) جريدة الصحافة السودانية العدد ٧٧٣٤ بتاريخ ٢ يونيو ١٩٨٤ .

الموجود في القانون ، سمح للقاضي أن يعّرف الجريمة سرقة بالفهم الوضعي ، وأن يطبق عليها حد السرقة الشرعي .

ب - في أحكام الفقه عند الجمهور ، لا يجتمع حد وضمان . فمن وقع عليه الحد ، لا يُغرم المال المسروق. بل في غالب آراء الفقهاء ، لا يجتمع الحد مع أي عقوبة أخرى .

القضية الثالثة

القى القبض على مواطن أسمه حيدر ومواطنة أسمها مكوب الدنيا ، واتهما بجريمة مخلة بالآداب [١] .

واتضح أثناء التحقيق مع المرأة أنها على صلة بعدد من الرجال . فاعطت المحققين قائمة بأسماء معارفها ، فأختارت المحكمة المواطن عبد الرحيم عيسى طه من الأسماء المذكورة في القائمة . وارسلت في طلبه . وعندما حضر ، لم تُجر له محاكمة خاصة . بل أخذت المحكمة عليه (إقرار المرأة). وحكمت عليه بالجلد ٢٥ جلدة والسجن لمدة عام . صدر هذا الحكم في ٨ مايو ١٩٨٤ .

ويلاحظ الآتي :

ا - اقرار المتهم في أحكام الأسلام ، بيّنة على نفسه لا على غيره .

ب - لا تجوز محاكمة بلا بينة . والبينة هي إما إقرار أو شهود عدول.

(١) جريدة الأيام السودانية العدد ١١٢٦١ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٤ .

جـ- أمثال هذه المحاكمات تُشجع البلاغات الكيدية ، وتفتح باب إشاعة الفاحشة بين الناس ، وتخريب علاقات الأسر و الأهل .

القضية الرابعة

حكمت محكمة الطوارئ رقم (٢) برئاسة القاضي الشيخ الولي محمد على المتهم منارة جوزيف سانتينو ، الإيطالي الجنسية ووكيل الكنائس الكاثوليكية بالسودان ، بالسجن شهراً و الجلد ٢٥ جلدة والغرامة ٥٠٠ جنيه ، لضبط زجاجة ويسكي وقنينة (أوزو) و ١٦ زجاجة نبيذ وكرتونة بيرة في حوزته . صدر هذا الحكم في ٢٠ مايو ١٩٨٤ [١] .

ويلاحظ الآتي :

أ- أحكام الإسلام لا تحظر الخمر على غير المسلمين . وكذلك القانون السوداني ، وإن حظر عليهم السكر . والتعامل في الخمر . وقد أدين المتهم بالتعامل في الخمر ، لأنه أدعى أن الخمور تخص المطران ، وإن لم يستطع أثبات ذلك . ولكن المتهم بريء حتى تثبت إدانته ، فليس عليه هو أن يثبت براءته ، بل على الإتهام أن يثبت أنه كان يتعامل في الخمر (أي يتاجر فيها) ليُعاقب .

ب- كل الخمور الموجودة في حوزته يُمكن أن تكون للأستعمال الشخصي . والنبيذ جزء من قداس الكنائس ، يشربونه شعائريا رمزا

(١) جريدة الأيام السودانية العدد ١١٢٦١ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٤ .

لدم المسيح . فأي غرابة أن يُوجد النبيذ في حيازة وكيل الكنائس ؟.

القضية الخامسة والسادسة والسابعة

في الصحف السودانية عشرات الأحكام التي صدرت على مواطنين اتهموا بالشروع في الزنا . فيما يلي عدد منها :

أ- حكمت محكمة الطوارئ رقم (٢) على المتهم سمير أمين محمود (سوداني يعمل بشركة شفرون) بأرتكاب جريمة الشروع في الزنا ، وعاقبته بستين جلدة ، وألف جنيه غرامة ، وبالسجن سنة إذا لم يدفع [١] .

ب- حكمت محكمة الطوارئ رقم (٧) على عثمان حمزة فرار (بالمباحث المركزية) ونوال محجوب حامد وعويضة ميرغني والفاتح عبد الرحمن (موظف) وصلاح حامد البدوي وكمال محمد عباس (فني بالتليفزيون) وياسر النور بشرى بأرتكاب جريمة الشروع في الزنا . وعاقبت كل منهم بالجلد ٨٥ جلدة والغرامة ٥٠ جنيه ، وبالسجن شهراً في حالة عدم الدفع [٢] .

جـ- أدانت محكمة الطوارئ رقم (٣) المتهمين أحمد أبراهيم آدم وفاطمة حسن صالح بجريمة الشروع في الزنا ، وحكمت عليهما

(١) جريدة الأيام السودانية العدد ١١٢٥٢ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٤ .

(٢) جريدة الصحافة العدد ٧٧١٣ بتاريخ ٩ مايو ١٩٨٤ .

بأربعين جلدة لكل منهما ومبلغ ١٥٠ جنيه غرامة ، أو السجن ٣ شهور في حالة عدم الدفع [١] .

ويلاحظ الآتي :

اولا : لا يوجد في أحكام الفقه الإسلامي جريمة مستقلة تسمى "الشروع" في هذه أو تلك الجريمة . بالنسبة للزنا فهو معروف . ودون الزنا لا يوجد سوى الخلوة المحرمة بين المحارم . وهذه وما يُلحق بها من أخلال بالآداب يُمكن أن يعاقب تعزيراً ، دون إشارة من بعيد أو من قريب للزنا . لأن مجرد ذكره يقتضى تقديم شهود الأثبات عليه .

ثانيا : أن لذكر الزنا في الأحكام الشرعية خطراً . ولا يذكر إلا لوقوع حد الزنا ، وإما حد القذف على القاذف . وذلك لكي لا تشيع الفاحشة بين الناس .

ان الممارسات السودانية بذكرها تهمة الشروع في الزنا، وإدانتها للناس بهذه (الجنابة) ، تخالف أدباً من أداب الشريعة الإسلامية [٢] .

ثالثا : اعلان حالة الطوارىء وتشكيل محاكم استثنائية لتطبيق الشريعة الإسلامية [٣]

أعلن رئيس جمهورية السودان في ٢٩/ ٤/ ١٩٨٤ قانون

(١) جريدة الأيام العدد ١١٢٤٤ بتاريخ ١٣ مايو ١٩٨٤ .
(٢) إلى هنا أنتهى النص الحرفي لما نقل من المرجع السابق ذكره، بخصوص قضايا محددة
(٣) المرجع السابق - دون تعديل .

الطوارىء ، وذلك بموجب أحكام المادة (١١١) من الدستور والمادة (٢) من قانون الدفاع عن السودان لسنة ١٩٣٩. بقرار جمهوري رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨٤ ، أبتداء من يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٨٤ .

وقد أجاز مجلس الشعب السوداني ذلك القرار [١] ، وفوض السيد رئيس الجمهورية بأعمال قانون الطوارىء دون الرجوع إليه لأي مدة أو مدد يراها مناسبة .

محاكم مخالفة للنظم القانونية الدولية

ولقد جاءت محاكم الطوارىء في السودان أستثناء من القواعد العامة في تشكيل المحاكم ، بأعتبارها محاكم أستثنائية ، ودخلت فيها عناصر من غير الهيئة القضائية . كما جاءت هذه المحاكم مُخالفة للنظم القانونية المتعارف عليها في كل القوانين الدولية للأسباب التالية :

أولاً : أن محاكم الطوارىء المُشكلة في السودان هي محاكم ميدانية. ولا يتم تكوينها إلا في حالة الحروب أو الكوارث .

ثانياً : أن تشكيل هذه المحاكم يتم مباشرة من السيد رئيس الجمهورية أو ممن يخول له ذلك الحق السيد الرئيس . وقد يكون وزيراً أو محافظاً أو حتى مفتشاً للشرطة ، وفقاً للتشريع رقم ٩ لسنة ١٩٣٩ ، عملاً بأحكام المادة (٥) من قانون الدفاع عن السودان لسنة

(١) المصادر : ملحق الشريعة الخاص للجريدة الرسمية لجمهورية السودان الديموقراطية رقم ١٣٥٠ في ٧/ ٥/ ١٩٨٤ .

١٩٣٩ ، والمادة (٣) من لائحة الطوارىء لسنة ١٩٨٤ . وهذه السلطات القضائية يجب أن تُمارسها الهيئة القضائية في كل الأحوال .

ثالثاً : أن المحاكم الأستثنائية هي خروج عن القاعدة العامة في تشكيل المحاكم. وفي ذلك خطورة على المواطن وعلى العدالة. لذلك فقد أتى التشكيل بتصنيفة غريبة على المجتمع السوداني، لأنها تتكون من قاض وأثنين من رجال القوات المسلحة من الجيش أو الطيران أو الشرطة أو حتى السجون . وتكون أحكامها بالأغلبية . ولأن المحكمة تتكون من ثلاثة : أثنان منهم تنقصهم الخبرة القانونية . علاوة على أن القضاة المدنيين من غير سلك القضاء غالباً ، وبعضهم من رجال البوليس المتقاعدين الذين مُنحوا سلطات قضاة – فإن هذا يشكل خطورة على المتهم الذي حُرم من أن يحاكم أمام محاكم مدنية ، وبواسطة قضاة مؤهلين ، وبإجراءات معلومة ووفقاً لقواعد واضحة في الإثبات .

رابعاً : أن أجراءات هذه المحاكم تتم في صورة إيجازية ، دون التقيد بقواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية . وفقاً للسرعة المطلوبة في هذه المحاكم ، التي غالباً ما تسمع كل الدعوى في يوم واحد ، ويصدر فيها الحكم في نفس اليوم ، وينفذ كذلك .

خامساً : لقد حُرم المتهم في هذه المحاكم من أن يكون له مدافع من المحامين . ولكن يحق له أن يستعين بمحام كصديق . وهذا خرق واضح حتى لأحكام الدستور المؤقت .

وفي هذا الدستور عطلت بعض المواد التي كانت تُعطى بعض الحريات العامة المحدودة . ليس هذا فحسب ، بل حُرم المتهم من أن تُدون أقواله كاملة في محضر أجراءات المحاكمة . ويحق للمحكمة أن تدون منها ما تشاء ، وتترك ما تشاء في أختصار مخل بكل النظم المتعارف عليها . وعلاوة على ذلك ، فقد حرم المتهم من حق الأستئناف ، وأحكام هذه المحاكم نهائية ، إلا في حالة الإعدام التي يجب أن يصدق عليها رئيس الجمهورية .

لذلك فقد جاءت أحكام هذه المحاكم متناقضة ومتنافرة . فقد يحكم على المتهم أمام محكمة الطوارىء رقم (٢) مثلاً في حالة شرب الخمر أو الشروع في الزنا أو خلافه بخمس سنوات . ويحكم عليه أمام محكمة أخرى بستة أشهر أو أسابيع . هذا التناقض في الأحكام يكيفه مزاج المحكمة ، ولا تعقيب عليه . ولذلك فقد صدر الحكم بالقطع على أحد الأشخاص ، وتم تنفيذه ، وأتضح بعد ذلك أن ذلك الشخص بريء بأعتراف المتهم الأصلي .

سادساً : بالرغم من أن هذه المحاكم إيجازية وسريعة ، فقد خولها المشرع سلطات إصدار أحكام تصل إلى حد القطع . والقطع من خلاف ، والصلب مع الشنق والإعدام ، والغرامات التي قد تصل إلى الملايين .

سابعاً : إن هذه المحاكم وفقاً لأختصاصها تُحاكم كل الجرائم المقيدة للحريات ، وكل الجرائم التي تمس الدولة . وكذلك الجرائم البسيطة . وقد يحاكم قاضي محكمة عليا بجريمة حيازة زجاجة

مخدر أو دعارة أو قمار .

ثامناً : من المعلوم قانوناً أن هناك أجراءات معينة في الإثبات . وهناك قواعد مرعية ، شرعية وجنائية ، في التثبيت والتحقق من الجريمة . ولكن وفقاً لتشكيل هده المحاكم ، فإنها قد تسترشد بقانون الأثبات لسنة ١٩٨٣ ، أو قانون أصول الأحكام القضائية لسنة ١٩٨٣ . ويمكن لها بهذا المفهوم ، أن تقتنع بوجود الجريمة دون أثبات أو قواعد معينة مفهومة لدى القاضي أو المتهم .

تاسعاً : ان التطبيق العملي لأحكام هده المحاكم قد أوضح عدم أتساقها مع كل التراث الفقهي والقانوني والقضائي في السودان . فأحكامها قد وصلت إلى المئات من السنوات عقوبة في السجون ، وغرامات بلغت الملايين من الجنيهات .

رابعا : لماذا أعلنت حالة الطواريء ؟ *

تُجمع كل القوى الوطنية واليسارية والأتجاهات الإسلامية على أن أعلان حالة الطواريء في السودان يرجع للأسباب الآتية :

- لمواجهة موجة الأضرابات القائمة والقادمة بصرامة .
- للتخلص من حرج التناقض بين الدستور والقوانين الجديدة .
- لفرض خط واحد على رجال الحكومة ، لأن أنقساماتهم شاعت وأنكشفت .

* المرجع السابق (دون تعديل)

- لأحتواء آثار الموقف المتردي في الجنوب . فقد تعرضت الحكومة لهزائم في كل المواجهات التي حدثت ، لدرجة تعطيل مشروعات التنمية الكبيرة في الجنوب (التنقيب عن البترول وحفر قناة جنقلي) ولدرجة تعطيل المواصلات بين الشمال والجنوب .
- لفرض نظام أيجازي أستثنائي على القضاء بواسطة محاكم الطواريء ، فتساعد على ترويع المواطنين ، وتخدم أغراض النظام الأمنية .

ولكي لا تظهر أجراءات الطواريء على حقيقتها ، ألبسها النظام لباس الجدية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ولباس التصدي للفساد الاداري والمالي والخلقي الذي تردت فيه البلاد . والدليل على هذا نجده في خطاب رئيس الجمهورية في مساء يوم ٢٤ مايو ١٩٨٤ ، ونجده في نص التعديلات الدستورية التي بعث بها للجنة مجلس الشعب بأجراء تعديلات في الدستور في ١٠ يونيو ١٩٨٤ . ففي خطابه ذكر نقطتين هامتين :

الأولى : بعد أن حدد حقوق الأنسان في الإسلام قال : ولكن الإسلام له طواريء .. وعندما يرى المجتمع قد فسد وأنحرف أنحرافاً شديداً، نُعلن الطواريء .. ندخل البيوت .. نضبط ونفتش .. نفتش الناس في كل مكان .

الثانية : قال في نفس الخطاب بعد أن ذكر وجود معارضين له : أنهم لا يستحقون أن يحاكموا بالقانون السمح ، بل يجب أن يحاكموا (بالقانون البطال) .

أنه يؤكد أنه بأسم الإسلام والاصلاح ، سيتعدى كل الحدود !.

خامسا : قانون العقوبات وقانون أصول الأحكام لعام ١٩٨٣

هذه القوانين الكثيرة، لم تُناقش أو تُدرس لا في الأوساط القانونية والفقهية السودانية ولا حتى في ديوان النائب العام ، ولا في أوساط المشرعين السودانيين في مجلس الشعب مثلاً، ولا في أجهزة الإعلام .

كان دور هؤلاء مجرد أستقبالها ، فرضي بها قليلون وأنتقدها كثيرون . وأنعقدت ندوة دعت إليها نقابة المحامين السودانين، وعبر جلسات دامت عشرة أيام في شهر أبريل عام ١٠٩٤ ، ناقشوها ، ولاحظوا ما فيها من فجوات ومفارقات وغفلات ، راجعة جميعها إلى العجلة المُخلة في إصدار القوانين والتي سميت بتطبيق الشريعة .

أولاً : قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣

يُعاب على هذا القانون الآتي :

أ- أنه كان فاتحة التطبيق الإسلامي وهذه أولوية خاطئة ، لأن الشريعة تُحاصر الجريمة بوسائل مختلفة نهايتها العقوبة. فالجريمة في الشريعة يُحاصرها الإيمان (الذين آمنوا وعملوا الصالحات .. الآية) وتحاصرها العبادة (إن الصلاة تُنهى عن الفحشاء والمنكر.. الآية) ويحاصرها الإصلاح الإجتماعي الذي يحارب الحاجة، ويسهل الزواج ، ويزيل الأسباب الإجتماعة للأجرام .

فالشريعة تعاقب ضمن وسائل أخرى مُتاحة لمحاربة الجريمة . ولا يجوز في نظر الإسلام أن يبدو وكأن العقوبة القانونية هي

* المرجع السابق (دون تعديل) .

الوسيلة الوحيدة لمحاربة الجريمة في الإسلام .

كذلك فإن العقوبات الإسلامية تُوظف لحماية نظام إسلامي . أما إقامة العقوبات دون البدء بإقامة النظام الإسلامي، فيوظف العقوبات الإسلامية في حماية نظام غير إسلامي . وهذا يناقض مقاصد الشريعة* .

ب- إن الشريعة تنص على عقوبة الجلد في ثلاثة حدود (الزنا ، القذف ، الخمر) وهي عقوبة خطيرة من الناحية المعنوية ، لما فيها من إذلال الجاني . والحدود مكبلة التطبيق لما يصحبها من شبهات . لذلك ، كان للجلد دور رادع . ولكن قانون العقوبات يُعمم الجلد على كل العقوبات ، ويخلق أنطباعاً بأن الجلد هو أفضل أسلوب عقابي في الشريعة الإسلامية . هذا الإنطباع خاطيء جداً ، لأنه فيما عدا الحدود ، توجد عقوبات التعزيز . وهي تفتح المجال لأي نوع من العقوبة مناسبة للجريمة ، ومناسبة للظروف الإجتماعية المتغيرة ، بما في ذلك عقوبات أسمية أدبية مثل اللوم والتوبيخ .

لقد أقترن إقبال القانون على الجل ، بإكثار الحكم بالقطع والقطع من خلاف ، مع أن جزءاً هاماً من الحكمة في هذه الحدود أنها تقع نادراً ، لتلعب دورها في الردع ، لا لتصبح عقوبة معتادة يومياً .

لقد فاق عدد الأيدي المقطوعة في السودان في نصف عام ، عدد الأيدي المقطوعة في كل عهد الملك عبد العزيز آل سعود في ربع قرن! . لقد أضاع هذا القانون حكمة ومعاني تطبيق الشريعة ، في

* المرجع السابق .

زحام من دماء الأيدي والأرجل المقطوعة والأجسام المجلودة* .

جـ – قانون العقوبات لعام ١٩٨٣ ، هو عبارة عن الحدود الشرعية القليلة العدد العسيرة الأثبات ، منصوص عليها دون محاولة لتقنين الشريعة وأحكامها فيما دون الحدود . بل كل المساحة الجنائية فيما دون الحدود، يواجهها قانون العقوبات الوضعي القديم ، الذي وضعه أصلاً اللورد ماكولي للهند في عام ١٨٦٠ ، وطبقه الأنجليز في السودان بعد المهدية . وتواجهها أيضاً قوانين أمن الدولة القمعية الوضعية . وقانون العقوبات بهذه الصفات ، لا يصلح نموذجا لتطبيق حديث للأحكام الجنائية الإسلامية .

إن هذا القانون كمحاولة لتطبيق عقوبات إسلامية في العصر الحديث، هو مسخ لا يساوي قيمة الورق الذي طبع عليه . بل له قيمة سلبية في التنفير من الشريعة* .

ثانيا : قانون اصول الأحكام لعام ١٩٨٣*

هذا القانون هو المرشد للقضاة في تفسير نصوص القانون على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية . وفي حالة غياب النص ، تطبق أحكام الشريعة حسبما ورد في القرآن والسنة . وإن لم يجد القاضي نصا ، يجتهد برأيه مبتدياً بالأجتماع ، فالقياس ، وأعتبار جلب المصالح ودرء المفاسد ، بما لا يتعارض مع الشريعة ، وأستصحاب البراءة في الأحوال والأباحة في الأعمال ، واليسر في التكليف .

* المرجع السابق .

فالإسترشاد بالسوابق القانونية القضائية ، فيما لا يُعارض الشريعة . ومراعاة العرف والفكر في المعاملات فيما لا يخالف الشريعة وتوخي معاني العدالة والوجدان السليم .

وهذا القانون من أخطر القوانين ، لأنه يجعل القضاة مجتهدين ومشرعين ، مع أن ثقافتهم لم تعدهم لهذا الأجتهاد . ووظيفتهم لا تسمح أن يُصبحوا مشرعين ، فإن أستمر هذا على ما هو عليه ، فإن الأحكام القضائية في السودان سوف تضطرب اضطراباً كبيراً ، مثل أضطرابها أثناء الدولة العباسية ، قبل تولي أبي يوسف . ولا يُعالج الموضوع أن يستعين القضاة بنشرات يُصدرها رئيس القضاة لبيان الأحكام ، لأن معنى ذلك أن يُصبح رئيس القضاة المجتهد الإسلامي الأوحد والمشرع للأحكام .

وسواء أنفرد القضاة بالإجتهاد والتشريع ، أو أقتبسوه عن طريق النشرات مع رئيس القضاة ، فإن قانون أصول الأحكام يُشكل خطراً على أحكام الشريعة وعلى الأعراف الدستورية الصحيحة* .

سادساً وأخيراً : حل النقابات المهنية بالسودان

أصدرت نقابة المحامين بالقاهرة البيان التالي :

ترقب نقابة المحامين بقلق بالغ ما يشهده السودان الشقيق في الأونة الأخيرة من تردى متفاقم لأوضاع حقوق الإنسان ، كنتيجة لمسلسل التشريعات والأجراءات الأستثنائية المتعاقبة .

* جميع الملاحظات والتعليقات واردة في نص المرجع السابق ، دون تدخل من المؤلف .

فلقد فُرضت على البلاد حالة الطوارئ في ٢٩/ ٤/ ١٩٨٤ . وبموجب القرار الجمهوري ٢٥٨ لسنة ١٩٨٤ بإعلان حالة الطوارئ ، عطل العمل بأحكام الدستور .

وأعتباراً من أول مايو ١٩٨٤ تشكلت في أرجاء البلاد "محاكم طوارئ" أستهدفت تصفية القضاء المدني العادي .. وأستبداله بمحاكم أستثنائية ميدانية ، يغلب على تشكيلها العنصر العسكري وغير القضائي .

وراحت هذه المحاكم تنشر الأرهاب من خلال محاكمات صورية وفورية، تهدر كل القواعد والضمانات التي يكفلها الدستور السوداني، وقانون الأجراءات الجنائية ، والمواثيق والأعراف الدولية . وبموجب أوامر تشكيل هذه المحاكم يُحرم المواطنون السودانيون المحالون إليها من حق الدفاع المقدس ، ومن حق الطعن في الأحكام .

ولقد أدخل مؤخراً تعديل على المادة ٢٤١ (ز) من قانون نقابات العاملين لسنة ١٩٧٧، يحرم الأفراد المنتمين إلى ١٣ مهنة من حقهم المشروع في تكوين نقاباتهم . وفي مقدمتها نقابات القانونيين ، والأطباء، والبيطريين ، وأطباء الأسنان ، والصيادلة ، والمهندسين، والزراعيين وغيرهم . وتؤكد الشواهد أن هذه الخطوة الخطيرة تمهد للأعتداء على وجود سائر النقابات المهنية والعمالية ، وفي مقدمتها نقابة المحامين من أجل حظر النشاط النقابي برمته في السودان .

ان كل هذه الأجراءات التعسفية ، فضلاً عن مخالفتها أحكام الدستور السوداني ، تنطوي على خرق صريح للإعلان العالمي

لحقوق الإنسان ، والمواثيق الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية للأنسان . وهذه المواثيق تكفل حق ألتجاء المواطن إلى قاضيه الطبيعي . ومن كفالة محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة نزيهة ، تؤمن له جميع ضمانات الدفاع. كما تُقرر هذه المواثيق حق تشكيل النقابات والإنضمام إليها، وحرية العمل النقابي . أن نقابة المحامين في مصر ، إنطلاقاً من مسئوليتها القومية ، تستنكر وتُدين ما تتعرض له حقوق المواطن السوداني وحرياته من أنتهاكات . وتؤكد تضامنها الكامل مع المهنيين السودانيين خاصة ، والشعب السوداني الشقيق عامة ، في العمل من أجل تأكيد وصيانة وتعزيز حقوق الأنسان . وتهيب نقابة المحامين بكافة النقابات المهنية والعمالية في مصر وسائر الوطن العربي ، بأن ترفع صوتها عالياً، دفاعاً عن الديموقراطية في السودان ، وذوداً عن الحريات النقابية، وللمطالبة بإنهاء الأوضاع الأستثنائية الشاذة ، وإلغاء كافة التشريعات المنافية للديموقراطية ، وإطلاق حرية العمل النقابي ، والأفراج عن كافة المعتقلين السياسيين السودانيين .

سكرتير عام النقابة	نقيب المحامين
محمد فهيم أمين	أحمد الخواجة
المحامي	المحامي

(١) المصدر : كتاب البرلمان (١) – علم على تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان – مجلس الشعب السوداني (مطبوعات مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر) .

٢ – حديث الطموح

اولا : نماذج لتأييد المفكرين الإسلاميين في مصر (١)

للتجربة السودانية في ذكرى مرور عام على تطبيق الشريعة

" تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ، كان إلهاما جليلا من الله سبحانه وتعالى للمسئولين في السودان . وأنهم بهذا المسلك الجديد أحترموا عقائدهم وشعائرهم وشرائعهم ، وربطوا حاضرهم بماضيهم ، وأمتدوا مع تراثهم العظيم ، ووقفوا أمام الغزو الثقافي وقفة صلبة ، وأحبطوا محاولات أستعمارية خبيثة ، كانت تريد أن ُتجهز على مستقبل الأمة الأسلامية في هذه الأرض الطيبة . وأعتقد أن السودان لا يهنأ بشيء كما يهنأ بهذه المرحلة النقية الطيبة ، التي جعلته يتخلص من وباء الأحكام الوضعية (٢) " .

الشيخ محمد الغزالي

" أن الحملة التي يتعرض لها الرئيس نميري الآن بسبب تطبيق الشريعة الإسلامية ، قد تعرض لها من قبله سيد الأنبياء والمرسلين، وتعرض لها جميع دعاة الإصلاح . وقد عودتنا الحياة أن القافلة تسير مهما كانت الذئاب تعوي ، وهل يضر السحاب نبح الكلاب ؟ (٣) "

الشيخ عبد الحميد كشك

" إننا جميعا في مصر شعبا وحكومة ، نرحب كل الترحيب بتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان الشقيق ، ونحيي الزعيم المؤمن

(١) المصدر : كتاب البرلمان (١) – علم على تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان مجلس الشعب السوداني (مطبوعات مؤسسة دار التعاون لطبع والنشر) .

(٢) ص ٧١ – المرجع السابق .

(١) ص ٩٤ – المرجع السابق .

الرئيس جعفر نميري – إن تطبيق أحكام الدين في مصر البلد المسلم، بلد الأزهر الشريف ، لهو خير وسيلة لنهضتها وأزدهارها وإعادتها لمجدها ، ولكي ترتفع رأسها عندما ُتنادي في العالم الإسلامي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامة (١) " .

الشيخ عبد اللطيف حمزة

مفتي جمهورية مصر العربية

" على برلمان وادي النيل أن يُناقش أساليب توحيد وتطبيق الشريعة الإسلامية في كل من مصر والسودان ، وهو مطالب بذلك منذ إنشائه. وأنتهز هذه الفرصة لأقول لرئيس البرلمان المصري – مجلس الشعب – لقد سبقنا السودان الشقيق إلى تطبيق الشريعة الإسلامية . ونحن دولة الأزهر الشريف ، الذي ينشر الإسلام في أرجاء العالم ، ولم ينتظر السودان الشقيق تشكيل لجان أو عقد أجتماعات أو غير ذلك (٢) .

الشيخ عبد اللطيف مشتهري

" إن هذه الخطوة الذكية ، لن تمر بهدوء أو في صمت ، عند الذين لا يريدون أن يروا نور الإسلام ُمشرقا على ربوعه . سيهاجمون هذا العمل في عنف وفي إصرار، وسيشترون من حملة الأقلام، مسلمين أو غير مسلمين ، ممن باعوا آخرتهم بدنياهم ، وأشتروا زائلا لن يبقى ولن يدوم ، وسينبري هؤلاء بما أتوا من دربة على مثل هذه المواقف ، يتحدثون عن الرجعية والتخلف، وأن الإسلام هو الذي أودى بالمسلمين إلى هذا المصير. فعلى القائد الحصيف أن يحذرهم

(١) ص ١٠٢، ١٠٣ – المرجع السابق .

(٢) ص ١٢٠ – المرجع السابق .

وأن يكبح جماحهم ، وألا يفسح لهم في غيهم ، بحجة حرية الرأي والكلمة . فالحرية تكون فيما يضعه البشر لأنفسهم ، وأما شرع الله فلا نقاش فيه [1] " .

الأستاذ عمر التلمساني

" أن الوطن في الفكر الإسلامي لا يعرف الحدود المصطنعة بفعل الأستعمار . ولقد كان المأمول والمتوقع في دنيا التكامل ، أن يكون كاملاً للروحانيات والماديات . وأن يكون لمصر بلد الأزهر قصب السبق في دنيا الروحانيات . ولكن شاء الله أن يُقيم بما يسره لكم من توفيق وسبق . فهنيئاً لك يا سيادة الرئيس العظيم . وإن أول عز نالته السودان ، أن إبن السودان البار السيد عز الدين السيد ، رئيس مجلس الشعب السودان ، ظفر بالثقة العالمية . فصار رئيساً للإتحاد البرلماني الدولي . وما ذلك في حقيقته إلا تقدير عالمي لأتجاه السودان بقيادته إلى تطبيق الشريعة الإسلامية [2] " .

الشيخ صلاح ابو اسماعيل

ثانيا : نماذج لتأييد الصحف الدينية في مصر لتجربة تطبيق الشريعة في السودان

١- جريدة النور [3]

العنوان الرئيسي : المحكمة الأستئنافية بالسودان تُصدر حكماً لأول مرة منذ تطبيق الشريعة : إعدام زان .. وجلد زانية

السودانيون يشهدون تنفيذ الحدود ويهتفون تأييداً لتطبيق الشريعة

(١) ص ١٣٨ – المرجع السابق .
(٢) ص ١٤٧ – المرجع السابق .
(٣) العدد ١١٨ .

وفي تفاصيل الخبر : كتب محمد عامر :

* ينظر العالم الإسلامي كله بعين الرضا إلى ما يحدث في السودان ، من أستمرار جاد لتطبيق الشريعة الإسلامية ، بالرغم من كل المؤتمرات التي تستهدف القضاء على هذا الأستمرار ، وتخويف من يفكر في تطبيق شرع الله من الدول الإسلامية الأخرى .

* ومن ناحية أخرى ، قررت محكمة الطوارئ منع وتحريم كافة أشكال الرقص الغربي والمختلط بين أبناء الشعب السوداني . كما قضت المحكمة بمعاقبة صاحب ومدير ملهي ليلي بالجلد ٢٥ جلدة ، بسبب أن ما يقدمانه في الملهى ، يتناقض مع تعاليم الدين الإسلامي ، ويُعد شكلاً فاحشاً للأختلاط بين الجنسين .

ومما هو جدير بالذكر أن (الإمام) نميري ، أصدر أوامره بتدمير كميات هائلة من المشروبات غير الإسلامية، تبلغ قيمتها ١٤ مليون جنيه ، كانت مُخزنة في ميناء بور سودان . وكان قد تم أستيرادها قبل تطبيق الشريعة الإسلامية . وهي تخص السفارات الأجنبية وبعض المحلات والشركات .

* (والنور) تدعو لدولة السودان بالتوفيق والسداد ، وتناشد جميع دول العالم الإسلامي أن تنهج نهج (الحكم الإسلامي) .

٢- جريدة اللواء الإسلامي [1] :

العنوان الرئيسي : اللواء الإسلامي تشهد الأحتفال بمرور عام على

(١) العدد ٤١ .

تطبيق الشريعة الإسلامية بالسودان – أكثر من مليون سـوداني في مسيرة لتأييد الحكم بكتاب الله .

عناوين فرعية : إنخفاض معـدل الجـرائم . المعاملة الحسنة لغير المسلمين . المسيحيون يؤيدون تطبيق الشريعة . إحترام أصحـاب الديانات الأخرى. كيف تُطبق الحدود؟. ٤ مراحل للحكم الإسلامي. لا ردة عن تطبيق الشريعة . مسيرة شعبية لم يشهدها العالم . زحـام مثل زحام عرفات . إصلاح النظام القضائي . تغيير النظام القانوني كله . الثورة التشـريعية . المحـاكم تتكفل بالمحـامين . تحـويل السجون إلى أماكن تربية .

وفي نفس العدد :

* إن الرئيس السوداني يعمل على بـناء الفرد الصالح والمجتمع الصالح . فهذا هو البناء الحقيقي ، وهو حجر الأساس في تجربة تطبيق الشريعة الإسلامية .

دكتور يوسف القرضاوي

* أنها ذكرى خالدة لمرور عام على تطبيق الشريعة الإسـلامية في السودان الشقيق .. الذي يُعد نموذجاً فريداً يجب أن تحذو حـذوه الدول الإسلامية ، لأن فيه خلاصا للناس مما هم فيه من تيه وشقاء.

محمد علي كلاي

٣– وبينهما متشابهات

أعلن (الإمام) نميري أن حـوادث السرقـة قـد أنخفضت في السودان بعد تطبيق حد قطع اليد بنسبة أربعين في المائة . ولا أظن أن ما ذكرته للقاريء في حديث الجموح ، يُمكن أن يُقـنع سـودانياً واحداً بأن الأمر أمر شريعة أو دين ، بقـدر ما هو أمر نظام يرمي بأخر أوراق اللعبة ، ويرفع شعاراً هو أول الخارجين عليه . وبالتالي فإنه من غير المتصور أن يكون السودانيون قد أزدادوا إيماناً خلال عام ، أو أن تكون تصفية النظام السوداني لحسابـاته مع معارضيه، أو فشله في حل قضية الجنوب بما يقترب من أنفصاله ، أو رغبـته في مد أجل أستمراره إلى أن يأذن الله – أسبابـاً قـوية لتعميق صلة السودانيين بالله ، أو شحذ ضمائرهم بمزيد من العقيدة . ولا يبقى إلا أحتمال وحيد (إذا صدقنا إحصائية [الإمام] في أنخفاض معدل السرقة بأن نُرجع ذلك إلى سبب واحد ، وهو شدة العقوبة وقسوتها . الأمر الذي يسهل معه أن نتصور إمكانية أنخفاض معدل السرقـة بنسبـة أكبر ، لو أستبدلت عقوبة قطع اليد بعقوبة أشد . وقد يظن القـاريء انني أمزح أو أخلط الجد بالهزر . وحاشا لله أن أفعل ذلك في مثل هذا الحديث . لكنني أقول قولاً ظاهره بسمة ، وباطنه كمد . فمنذ متى كان

الإسلام يبدأ بالعقوبة وينتهي بــها ؟. ويملأ الميادين دماء و أيديا و أرجلاً ، دون أن يبدأ بالإنسان المســلم . بـل أنني أتذكر في معرض الدعوة للتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية ، حديثاً لعالم من علمائنا الكبار ، كان دائم المقارنة بين معدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية ، ومعدلاتها في دول الغرب المتقـدمة . وعلى الرغم من أن الأحصائيات الإجمالية قـد تتضمن في دول الغرب بـعض الجرائم التي لم تتضمنها إحصاءات السعودية ، مثل مخالفات المرور مثلاً . فإن الذي شد أنتباهي خلال عرضه لهذا الأمر ، أنه كان دائم التركيز على تناقص معدلات جريمة السرقة بالتحديد بصورة ملحــوظة في السعودية . و أن الأمر يصل إلى حد ترك المحلات مفتوحة و الذهاب للصلاة . تاركاً المستمعين للخدر اللذيذ الذي يصيبهم ، حين يتخيلون مجتمعاً مثالياً هناك . دون أن يُجادله أحد بواقع أرتفاع مستوى المعيشة في السعودية . أو أن يسأله في المقابل عن حجم الامان بالنسبة للأطفال الصغار ، الفتيات منهم و الفتيان (و الفتيات على وجه الخصوص). و هل يجرؤ والد على ترك أبنه ذي العشر سنوات مثلاً للذهاب للشراء وحده من محل قريب ؟.

وبالطبــع فإن مولانا لم يعطنا تفســيراً للتعليمات التي يُعطيها المقيمون القدامى في السعودية لحـديثي الهجرة إليها . و التي تتلخص في مجموعة من القــيود ، منها أنك إذا ركبــت ســيارة أجرة أنت وزوجتك ، فلا تدعها تدخل السيارة قبـلك . وحــذار أن تنزل عن السيارة قبلها . لأنك في الحالتين سوف ُتعرض زوجتك لأحتمالات الخطف . الذي لابد و أن ينتهي بالقــتل ، محــواً لآثار الجريمة التي لا

يخفى عقابها على مرتكبيها . و أيضاً فإن مولانا لم يُكلف نفسه عناء شرح أوضاع السجون بالسعودية ، و هي سجون تنتمي إلى ما قبــل العصور الوسطى . ناهيك عن الخوض في حديث الحريات السياســية في القطر الشقيق.

ولا أريد أن أستطراد في هذا الحديث لأنه ذو شجون. و أكتفي بأن أؤكد لمولانا أننا نعيش فــي مصر - دولة القوانين الوضعية كمــا يســمونها - أماناً أكثر بــكثير . و أنه يجب على من يُعطي مثالاً أو نموذجاً، أن يعرض الحقيقة كاملة، و لا يكتفي بجزء منها دون جزء .

و أعود إلى حديث السودان، لكي أطرح على القارىء عدة أسئلة، حتى يتحقق من مدى صحة الأســتنتاجات التي سبــق عرضها في مقالات الفصل الأول من الكتاب :

س١ - هل هناك علاقة بين الصورة الوردية التي ينقلها كتابــنا عن تجربة السودان ، وبين ما يحدث هناك ؟.

س٢- هل أدى تطبيق الشريعة الإسلامية إلى تكون دولة دينية أم لا ؟.

س٣- هل الدستور المُقدم إلى مجلس الشــعب الســوداني يعكس أسلوباً للحكم بالحق الآلهي أم لا ؟.

س ٤- ألا تعتبر الحرب الأهلية التــي ُتهـدد بأنفصال جنــوب السودان على أساس طائفي ، نتيجة مباشرة لكل ما سبق ؟.

وسؤال آخر وأخير .. هل هذا ما نتمنى أن يحدث في مصر ؟.

ويتبقى تعقيب . فقد لاحظت أنه قد ورد في نفس نشرة حقوق الإنسان المشار إليها ، خبر مضمونه أن هناك نية لتعديل الأحكام ، بحيث يُمكن تقديم الطلبات لمحكمة الأستئناف خلال " ثلاثة أيام " بعد صدور الحكم. وأنه سيُسمح للمحامين بتمثيل موكليهم. كما أن القرارات الجديدة تقضى بتنفيذ أحكام الأعدام وقطع اليد بعد "ثلاثة أيام" على الأقل من صدورها . وبصرف النظر عن كون هذه القرارات قد صدرت أم لا ، فإنها لا تُغير كثيراً من الصورة . كما أن هناك حقيقة تسبق ذلك كله ، وهي أن الشعوب ليست حيوانات تجارب لمثل هذه الممارسات . وأن ذلك – إن كان قد حدث – يُثبت بالقطع مدى خطورة الدعوة " للتطبيق الفوري – دون إبطاء لأحكام الشريعة الإسلامية " على الشعب المصري ، بل وعلى الإسلام ذاته .

واقرأ هذا الفصل من البداية ، لكي تتأكد من ذلك .

الفصل الخامس

لماذا الآن ؟..

"اقبل دجى .. اقبل ضباب
اقبل جهاما يا سحاب"

لماذا الآن ؟ . هذا هو السؤال المطروح في الساحة السياسية حول تصاعد المد السياسي الديني ، في السبعينات والثمانينات ، للدرجة التي يستحيل معها أن نتجاهل وزنه وتأثيره على حاضر المنطقة وربما مستقبلها . وأعترف مُسبقاً أن محاولتي للإجابة قد تكون قاصرة ومتعجلة ، وقد تخلط أحياناً بين السبب والأحتمال . كما أنها قد تركز على واقع السياسة المصرية . وإن كان هذا لا يقلل كثيراً من أهمية المحاولة . لأن مصر في تقديري هي مهد النشأة ، ومسرح التجربة ، وهدف التغيير ، ونقطة الأنطلاق للتأثير على المنطقة كلها.

ان الحديث عن الأتجاه السياسي الإسلامي على أنه أتجاه سياسي واحد ، خطأ شائع . لأنه يخلط بين ثلاثة تيارات سياسية مختلفة ومتميزة . هي الأتجاه الإسلامي التقليدي ، والأتجاه الإسلامي

الثوري (نسبة إلى الثورة) ، والأتجاه الإسلامي الثروي (نسبة إلى الثروة) .

الأتجاه الإسلامي التقليدي

يتمثل هذا الأتجاه في تيار الأخوان المسلمين . وهو أتجاه معتدل في تياره العام . يُنبئنا تاريخه بتبني بعض أجنحته للتطرف ، ولجوئها للتنظيمات السرية المسلحة ، التي تستهدف أغتيال المعارضين في ظل المناخ الديموقراطي أو قلب نظام الحكم في ظل الأنظمة الشمولية . ولاشك أن قيادات الأخوان المسلمين هم أكثر القيادات الإسلامية أقتراباً من العمل السياسي ، أو إن شئت الدقة إنغماساً فيه . وهم يحاولون دائماً أن يحتفظوا بتوازنهم الدقيق بين دعوى أنهم جماعة لا تسعى للحكم ، وبين أشتغالهم بالعمل السياسي الذي لا يستهدف إلا الحكم . ولعل قضية "جماعة أم حزب " هي أكثر القضايا التي تُشغل قياداتهم ، وتشغل المشتغلين بالعمل السياسي بنفس القدر . وربما كان للتغيرات السياسية التي حدثت منذ أوائل الخمسينات وحتى الآن ، أو بمعنى أدق منذ مصرع حسن البنا مؤسس الجماعة ، وحتى دخول ممثلي الإخوان المسلمين للمجلس النيابي لأول مرة ، في ظل التحالف مع الوفد في أنتخابات ١٩٨٤ . ربما كان لذلك تأثيره الإيجابي في تحولهم التدريجي من مفهوم الجماعة ، إلى مفهوم الحزب السياسي . ولابد أن نؤكد على أن حسن البنا كان حريصا على رفض إلصاق صفة الحزبية بالإخوان المسلمين

، تهرباً من الدخول في حلبة الصراع السياسي في ظروف النشأة . وقبل ذلك وأهم منه ، تخوفاً مما يطرحه منهج الحياة الحزبية من ضررة وضع برنامج سياسي ، الأمر الذي لم يخف عليه خطره ، إذ أنه يمثل مدخلاً للأختلاف والتنافر ، بل وربما الإنقسام حول قضايا جزئية .

الأتجاه الإسلامي الثوري

وهو أتجاه بدأ ظهوره في نهاية الستينات . وتشعب إلى روافد تنظيمية متعددة ، أقواها حاليا تنظيم الجهاد . ويجمع هذه الروافد جميعا الأعتقاد في جاهلية المجتمع المعاصر ، ورفض كل أساليب العمل السياسي المتاحة . ورفض الدستور بأعتباره نظاماً وضعيا . ورفض الديموقراطية بأعتبارها بديلاً علمانيا ، يستهدف التغرير بالشعب . ويؤمن هذا الأتجاه بالعنف كاسلوب وحيد للعمل . ويرى أن طرح أي قضية سياسية أو مناقشتها، إنما يُمثل محاولة مُغرضة لتشتيت جهود الأتجاه بعيداً عن الهدف الوحيد، الذي يمثل الوسيلة الوحيدة للتغيير ، وهو الأستيلاء على السلطة .

الأتجاه الإسلامي الثروي

وهو أتجاه يتزعمه بعض أصحاب الثروات الضخمة التي تكونت جميعها (بالمصادفة) في السعودية . وينضم إليهم مجموعة ممن كونوا ثرواتهم في مصر ، في ظل الإنفتاح الأقتصادي ، بمساعدة مباشرة من مهاجري (الصدفة) الأوائل . وتعتقد قيادات هذا الأتجاه في

إمكانية قيام حكم إسلامي على نمط الحكم في السعودية . بحيث ينفصل المجتمع إلى ثلاثة مجموعات : أولها مجموعة الحكم ، وثانيهما مجموعة أصحاب الثروات ، وثالثها قاعدة الشعب. ومن خلال العلاقة الوثيقة بين المجموعتين الأولى والثانية ، يُمكن أن تزداد الثروات تراكماً ، عن طريق التأكيد على المنهج الإسلامي في حرية التجارة ، ورفض التسعير ، وقصر الضرائب على الزكاة . ومقاومة أي أتجاهات يسارية أو حتى يمينية معتدلة ، بأعتبارها نوعا من أعتناق المبادىء الهدامة . وفي نفس الوقت ، فإنه من الممكن شغل القاعدة الشعبية بقضايا الدين والتدين، ومكافحة الفساد، والنهي عن المنكر ، والإتعاظ بمشاهد تطبيق الحدود ، والحصول على منح محدودة في المناسبات الدينية ، والتركيز على ما ينتظر الفقراء من نعيم في الآخرة . الأمر الذي يؤمن مجموعة أصحاب الثروات من مخاطر تمرد الطبقات الدنيا . وبمعنى آخر ، فإن هذا الأتجاه لا يرى في الدولة الإسلامية أكثر من إطار نموذجي لمزيد من تراكم الثروات . ويعتقد أن المناخ السياسي الداخلي المُنغلق ، الذي تطرحه الدولة الدينية، يُمكن أن يُمثل خط دفاع نموذجي في مواجهة اليسار ، أو عدم الأستقرار ، أو حتى اليمين المعتدل .

اساليب العمل

قد يكون مفهوماً بناء على التوصيف السابق أن نستنتج أسلوب عمل الأتجاهات الثلاثة . فالأتجاه الأول (التقليدي) ، وهو أضعفها

الآن نسبياً . يؤمن بالعمل السياسي في ظل المناخ القائم . ويعلن حالياً على لسان قياداته عن عزمه تكوين حزب سياسي . وهو يتصور أن المناخ السياسي الحالي في ظل ديموقراطية الخطوة خطوة ، وفي غياب المواجهة الفكرية ، نتيجة أعتبارات التخوف ، والحسابات المعقدة ، والتحسب للمستقبل، وأرتباطات المصالح التي تأخذها القيادات الإعلامية في حسابها . يُمكن أن يتيح لها إمكانية الحصول على أغلبية ، تُمكنه من الحكم ، أو على الأقل من المشاركة فيه . أو في أقل القليل التأثير القوي عليه . وهو يعتقد أن وصوله للحكم هو السبيل الوحيد لطرح منهجه المتمثل في كونه حزب الله . والرافض لحزب الشيطان المتمثل في الآخرين . لكنه في النهاية يُمكن القول ، إنصافاً له ، أنه أكثر الأتجاهات الثلاثة قدرة على العمل السياسي وقابلية للتجاوب معه . وأنه كسب للديموقراطية أن يُتاح لأنصاره أقامة حزبهم السياسي . على أن يكون ذلك في إطار مناخ ديموقراطي كامل ، وحرية كاملة في تكوين الأحزاب وإصدار الصحف ، والتعبير عن الرأي .

أما الأتجاه الثاني (الثوري) فهو أخطر الأتجاهات الثلاثة ، وإن لم يكن أقواها تأثيراً . وهو يتميز بعدة سمات واضحة . أولها تركزه في فئات السن المتراوحة بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين ، ولندرة تواجد أعضاء يتجاوزون هذا الحد الأعلى من العمر . وثانيهما تركيزه على الطلاب في المدارس الثانوية والجامعات ، لعوامل متعددة . منها توافر فرص التجمع ، وإنعدام المسئولية تقريبا ،

وإمكانية أستغلال الإحباط الإجتماعي ، نتيجة التناقض بين طموح العمر الحرج ، وتطلعاته المادية والمعنوية . وبين الواقع شبه المُغلق أجتماعياً وطبقياً وسياسياً . وثالثها وهو أهمها ، تفريغه للمحتوى الفكري لمعتقداته التنظيمية . وقصر هذا المحتوى على جناحين : هما الرفض كمنطلق ، والسلطة كهدف . مع أستبعاد أي قضايا أخرى تحتمل الجدل أو الخلاف . وهو منهج يُمكن أنتقاده من الخارج ، لكنه يبدو شديد التماسك للدائرين في فلكه . فمادام كل شيء مرفوضاً ، فلا جدوى من مناقشة التفصيلات . ومادام التغيير مطلوباً ، فلا جدوى في أي أسلوب آخر غير الأستيلاء على السلطة كهدف وحيد . ومادام الأستيلاء على السلطة هو الهدف ، فالعنف هو الأسلوب الوحيد ، والتنظيم المسلح هو السبيل الأوحد .

أما الأتجاه الثالث (الثروي) فهو في تقديري أقوى الأتجاهات الثلاثة ، لكونه غير منظور . وهو أتجاه يُؤدي تجاهله إلى حلقة مفقودة عند تحليل واقع التيار السياسي الإسلامي في مصر . والواقع أن هذا الأتجاه يتحرك بمنطق أكثر عصرية ، وأكثر قدرة على تحقيق أهدافه في ذات الوقت . وهو بحكم تكوينه ، أكثر تعاطفاً مع الأتجاه التقليدي . وإن كان لا ينتمي إليه لعدة أسباب أهمها ، أنه يتحرك في فلك أكثر أتساعاً ، ويرتبط بمصالح أكثر تحدداً ، وينتمي للإطار أكثر من الجوهر ، ويرتبط بالمصلحة أكثر من أرتباطه بالعقيدة . وهو بحكم وضعه المالي ، يعزف عن المشاركة في الحياة

السياسية بصورة مباشرة . ولا يرى في النهاية في التيار التقليدي إلا " عاملاً مساعداً " يُساعد على (التفاعل الكيماوي) ، لكنه لا يظهر في الطرف الآخر من المعادلة الكيميائية . ومن ناحية أخرى فإنه يحمل للأتجاه الثوري عداء عميقاً . عاكساً بذلك الصراع الدائر في المنطقة بين تيارين إسلاميين حاكمين لدولتين في المنطقة ، أحدهما ثروي والآخر راديكالي .

لقد أستغل هذا التيار مناخ الأنفتاح الأقتصادي في مصر ، وأستطاع السيطرة على مجموعة من المؤسسات المالية ، التي تمثلت في بعض البنوك والمصارف الإسلامية ، وبعض شركات توظيف الأموال . وأستطاع من خلال هذه المؤسسات ، ومن خلال ثروات أعضائه ، تكوين وتمويل بعض المشروعات ذات الأهمية الحيوية لأي أتجاه فكري . مُثل المطابع ، ومثل تأسيس دور النشر التي تشتري الأنتاج الثقافي للمؤلفين بأسعار خيالية، لربط أتجاهاتهم الفكرية بها . بل وتتعاقد معهم مقدماً على الكتابة في موضوعات ذات طابع ديني ، لضمان (أسلمة) توجيهاتهم المذهبية في المدى القصير . مثل المساهمة في تأسيس الصحف والمجلات المرتبطة بهذا الأتجاه ، سواء داخل مصر أو خارجها . مع التعاقد مع كبار الصحفيين والكتاب للعمل بها ، لربط مصالحهم الأقتصادية بالأتجاهات الواضحة والمعروفة للمؤسسين . ولم يتردد أنصار هذا الأتجاه في العمل على محاور أخرى مؤثرة ، مثل دعم مرشحي

الأتجاهات الإسلامية في الأنتخابات العامة . بحيث يبدو الأمر وكأنه مشاركة أخوية (داخلية) . كما أستطاعوا بذكاء شـديد أسـتخدام أساليب الأعلان عن المشروعات التي يشـاركون فيها ، في التأكيد على مفاهيمهم (السياسية) وفي التشكيك في ذات الوقت في المفاهيم السائدة ، فربح البنوك الأسلامية حلال طيب ، ونشاطها لا ربـا فيه ولا (ريبة) . والتعامل مع مؤسسات الدولة المالية المتمثلة في بنوك القطاع العام وشركت التأمين وغيرها، يلوث المال ، ويسلب الأمن ، ويدفع الجمهور إلى (المطالبة) بفتح أبواب المشاركة (الإسلامية) لتطهير أموالهم* . وبالطبع فإنه من المنطقي تصور أشتراط الديانة الإسلامية في العاملين بـهذه المشـروعات . بـل تجاوز ذلك إلى أشتراط (التدين) . وتجاوز شرط حُسن الخلق لدى العاملات ، إلى أشتراط الحجاب الأسلامي . وأمسك عن الأسـتطراد في تفصيلات كثيرة حول أساليب هذا الأتجاه الحـديث التكوين ، القـوي التأثير ، مؤكـداً أنه يكاد يكون هو (اللوبي) أي (جماعة الضغط) المدنية الوحيدة الموجودة والمؤثرة في المجتمع المصري . من خلال إجادة أستخدام الثروة ، وذكاء التوجيه لها إلى هدف محـدد ، ينتظر مناخاً سياسيا (ودوليا) ملائما .

* من أمثلة هذه الأعلانات (بعد أن أصبـح " المحـق " يعمل في نقح الأموال المسـتثمرة بالفوائد الربوية ، بعد أن أستحدثت الفوائد المساة بالمدعومة ، ومفاهيم أخرى ، حـتى تصير أكثر "ربوية" من غيرها ، بعد أن سلبت الفوائد الربوية مفهوم " الأمن " في سياسة الأمن الغذائي ، بعد أن طالب جمهور المشاركين باستمرار فتح أبواب المشاركة لتطهير أموالهم وأموالنا من كل ما (يعلق) بها من فوائد (ربوية) – الأخبـار ٢٤ و ٢٦/ ٨/ ٨٤ .

من الغريب أن أستعراض الأتجاهات الثلاثة السابقة يصل بنا إلى نتيجة محددة . وهي أن هذه الأتجاهات تملك (مجتمعة) عناصر القوة الأساسية الثلاثة : قبول الفكر ، وقوة العنف ، وسطوة المال . لكنها في المقابل تُعاني من نقطة ضعف أساسية ، هي أفتقـاد ما وضعته لك بين قوسين ، وهو كونها مجتمعة .

ان الأتجاه التقليدي بحـرصه على رفع شـعارات عامة يصعب التحاور معها أو نقدها ، وتسهل المزايدة عليها ، مثل أن (القـرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبـيل الله أحـلى أمانينا) . وبطرحه أيضاً بعض المقولات التي لم يُسمح للمفكرين بمناقشـتها وتفنيد محتواها من حيث أن (الإسلام مصحف وسيف ودين ودولة .. الخ) . وبتجنبه الدخول في أي تفصيلات حول البرنامج السياسـي. وبغياب الأتجاهات المناوئة لـه ، مثـل الأتجاه الناصري ، نتيجة (قصور) الصيغة الديموقراطية . أو الأتجاه العلماني ، نتيجة (نكوص) الأحزاب الديموقـراطية . إنما يُمثل أحـد أكثر الأتجاهات الفكرية قبولا لدى الأغلبية .

أما الأتجـاه الثوري ، فقـد أستطاع أن يُحقـق هـذه المرحلة ، والمتمثل في التلويح بسيف الإرهاب للحـاكم أو للمفكر . والتأكيد على أمتلاكه لأقوى إمكانيات إحداث التغيير العنيف من خلال التنظيمات المدنية . خاصة وأن العنف الذي يطرحه، صعب المقاومة. لصعوبة

التنبؤ به من ناحية ، ولتبعثره في جزر صغيرة متناثرة . بل وإمكانية حدوثه بصورة فردية ، من ناحية ثانية . ولأنه من ناحية ثالثة ، يخلط بين الإرهاب والعقيدة . الأمر الذي يُصبح معه الإغتيال جهاداً ، والموت أستشهاداً ، والسجن سبيلاً إلى قصر في الجنة .

أما الأتجاه الثالث ، فحسبك دليلاً على قوته ، أن حامي حماه وراعي أفراده في فترة الحكم السابق ، كان ينظر إليه في الداخل والخارج ، على أنه المُتحكم الأوحد في مصير الإستثمار والمستثمرين في مصر .

لعلي هنا أستطيع أن أفسر للقاريء ذلك التناقض الواضح ، بين الأحساس العميق بقوة التيار السياسي الديني ، وبين القصور الواضح في تحقيقه لهدفه النهائي . وتفسير هذا التناقض، أن عناصر القوة كلها متوافرة ، وهو ما يعطي الإحساس . لكنها متنافرة ، وهو ما يحول دون تحقيق الهدف . وبين التوافر والتنافر تتجلى رحمة الله بعباده .

ولازال السؤال مطروحا

أعود بك بعد المقدمة السابقة إلى طرح السؤال الذي بدأنا به هذا الفصل ، والذي يمكن أن يُطرح على مرحلتين : المرحلة الأولى ، لماذا ؟ . أي ما هي الأسباب التي دعت إلى تنامي التيار السياسي الإسلامي بهذه الدرجة من القوة ؟ . والمرحلة الثانية ، لماذا الآن ؟ . أي التساؤل عن مبررات حدوث هذا التنامي في فترة السبعينات وأوائل

الثمانينات . وفي تقديري ، أنه يمكن الجمع بين بعدي الفعل والزمن، عند عرض مبررات الفعل في داخل إطارها الزمني .

منكرة تفسيرية

يُمكن حصر مبررات تنامي قوة التيار الأسلامي السياسي بأتجاهاته المختلفة في عشرة عناصر . تُمثل في مجموعها ما يُمكن أن يُسمى بالمذكرة التفسيرية لظهور التيار الديني كقوة سياسية مؤثرة في السبعينات وأوائل الثمانينات . وهذه المبررات هي :

١- الهزيمة والبحث عن الجذور .

٢- غياب القضية الوطنية .

٣- الأزمة الأقتصادية .

٤- الأنتحار الساداتي .

٥- السماح الديموقراطي .

٦- القوة الأعظم وخطأ القياس .

٧- الصراع بين التيارين الثروي والراديكالي .

٨- الأحزاب الجمهورية .

٩- أخطاء المعالجة .

١٠- مناطق الحوار المحرمة .

١- الهزيمة والبحث عن الجذور

دفعت هزيمة ١٩٦٧ العقل المصري ، بل العقل العربي كله ،

إلى مراجعة قاسية مع النفس . وفرض حكم الهزيمة أن تتناول هذه المراجعة إعادة طرح الأختيارات التي كان من المعتقد أنها قد حُسمت في نهاية القرن التاسع عشر . وعلى رأسها الأختيار بين نظام الحكم الإسلامي السلفي ، ونظام الحكم الأوروبي . وهو الأختيار الذي تمخض عن الأخذ بالأسلوب الثاني بصورة تدريجية بعد الحملة الفرنسية . بدءاً بأختيار المصرين بقيادة عمر مكرم لحاكمهم ممثلاً في محمد علي ، وأنتهاء بالأتصال الوثيق بالحضارة الغربية في عهد إسماعيل. وكان من الطبيعي بعد الهزيمة، أن يبرز أتجاهان فكريان : أولهما يدعو إلى مواجهة العدو الأسرائيلي بمزيد من معرفة المعلومات عنه ، وبمزيد من التأقلم مع حضارة العصر . ليس فقط من خلال مظاهر الحضارة، بل بالأخذ بجوهرها ، مُمثلاً في أحترام العقل وتقدير العمل وإعلاء قيمة الأنسان .

أما الأتجاه الثاني فقد رأى أن الهزيمة لم تكن للإنسان المصري أو القيادة المصرية ، بقدر ما كانت هزيمة لتبني المصريين للأختيار الغربي . وقد ساعد على تقوية حجة المُساندين لهذا الأتجاه ، أن اسرائيل نفسها كيان ديني في الأساس ، أو على الأقل كيان يرى في الدين والقومية وجهان لعملة واحدة ، وأن هذا لم يمنعها من أن تهزم جميع هذه الدول ، وفي ذلك الزمن الوجيز ، بهذا القدر من الإهانة والإمتهان. وأنه من الواجب أن تُواجه إسرائيل بنفس السلاح ، وهو التوحد (الإسلامي) في مواجهة الغزو (اليهودي) . خاصة وأن تاريخ الدولة الإسلامية في عهد الرسول ، حافل بالمواجهة مع اليهود ،

وحافل أيضاً بالأنتصارات عليهم . وأن حجم الهزيمة لا يُمكن تبريره إلا بمقولة مضمونها ، أن الله قد تخلى عنا حين تخلينا عنه . وأنه من الضروري أن يتجمع (المسلمون) في أنحاء الأرض لمواجهة (أعداء الدين) ، ولتحرير (بيت المقدس) أول القبلتن ، ومرفا الإسراء بالنبي الأعظم . وهكذا ، تهيأ المسرح السياسي لظهور التيار الإسلامي الثوري لأول مرة، وعودة التيار الأسلامي التقليدي لأحتلال مواقعه. ومن الملاحظ أن عودة التيار السياسي الإسلامي للظهور في الساحة السياسية ، قد حدثت في جميع الأقطار العربية بلا أستثناء . الأمر الذي يؤكد وحدة رد الفعل . كما أن ذلك كله قد حدث في السنوات القليلة التالية للهزيمة . الأمر الذي يؤكد أرتباط عودة هذا التيار بالهزيمة كرد فعل مباشر وتلقائي لها . ومن المؤكد أن المتصدرين لقيادة هذا التيار قد أدركوا أن الديانة اليهودية تُمثل بالنسبة لدولة إسرائيل ، دوراً قومياً بجانب دورها الديني . الأمر الذي دفعهم إلى رفع شعارات تؤكد على (القومية الإسلامية) . مثل "حيث يكون المسلم يكون الوطن" و " لا من أجل وطن خرجنا ، لا من أجل أرض قاتلنا ، نحن جند الله " و " يا " دولة الإسلام " عودي " .

٢ - غياب القضية الوطنية

لهذا السبب أهمية كبيرة ، تدفع به إلى الصدارة كواحد من أهم الأسباب من ناحية . ولكون معالجته ، أحد بدائل الحلول الممكنة للخروج من أزمة تنامي التيارات السلفية . فالملاحظ أن هناك علاقة

عكسية بين تزايد الإحساس بالقومية الإقليمية ، وبين نمو التيارات السياسية الإسلامية. والملاحظ أيضا، أن الإحساس بالقومية الأقليمية يبلغ أقصى درجات المد (وبالتالي تعاني التيارات السياسية الإسلامية أقصى درجات الإنحسار) ، في مواجهة أحتلال بالداخل أو عدو خارجي يهدد الحدود الإقليمية بصورة مباشرة . ولعل ذلك أحد الأسباب التي تُفسر تراجع التيار السياسي الديني خلال ثورة ١٩١٩. وبدء تواجده لأول مرة بصورة تنظيمية ، مع أول أنحسار لقضية الوطنية . نتيجة ما تم الحصول عليه من مكاسب أستقلالية في معاهدة ١٩٣٦ . ومن المؤكد أن طرح البديل القومي العربي ، وربطه بالخطر المباشر على الحدود الشرقية من إسرائيل ، والخطر الغير مباشر من قوى (الإمبريالية العالمية) ، قد ساهم إلى حد كبير في تراجع هذا التيار (بالطبع إضافة إلى أسباب أخرى) . وذلك في الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٧ ، حيث كان حجم الهزيمة أكبر بكثير من أي تصور لإمكانيات المواجهة بالأساليب التقليدية ، دون إحداث تغيير جوهري في أسلوب الحياة والحكم . وهو الأمر الذي ساعد التيار السياسي الديني على الحركة والنشاط ، على الرغم من تأثره سلبياً بالقضية الوطنية التي طرحها الأحتلال . وهو التأثير الذي أنحسر تدريجياً بعد ١٩٧٣ .

ان غياب القضية الوطنية التي تجمع المصريين جميعاً ، وتوحد جهودهم ، وتقفز بهم فوق مفهوم التمايز الديني أو التمايز بالدين ،

هو أخطر ما يشغل بال الساسة حالياً . فالمجتمع المصري لم يتقبل بسهولة أن تُصبح القضية الأقتصادية بديلاً للقضية الوطنية، بالرغم من ألحاحها على حياته اليومية . وهي من وجهة نظره قضية " فنية" في الأساس . وربما فسر الكثيرون ، وأنا منهم ، عزوف أغلبية المصريين عن العمل السياسي ، بغياب القضية الوطنية الواضحة ، كسبب أول ورئيسي . والمشتغل بالحياة السياسية اليوم ، لابد وأن ينظر بعين الجد إلى الزعماء السياسيين لمصر في فترة الأحتلال . حيث تكفل الأحتلال ذاته بتعبئة جهود المصريين وأمانيهم في أتجاه واحد ومحدد . كما أنه ساعد تلقائياً على تكوين (الزعامة) ، ودفع بها لكي تلعب دورها (الطبيعي) في المعادلة السياسية المصرية ، ذلك الدور الذي يكاد أن يكون خصيصة مصرية ، ربما وجدنا تأصيلاً لها في جذور الفرعونية في نفوس المصريين . وحتى لا يتصور أحد أنني أدعو إلى الدكتاتورية ، أو أنني أتبنى مفهوم المستبد العادل - وهو ما لم يخطر لي على بال - فإنه من المناسب أن أوضح للقاريء، أنني أتصور أن مصر يُمكن أن تقدم نموذجاً فريداً للمواءمة بين مفهوم الزعامة والأخذ بالأساليب الديموقراطية . إما من خلال تبني الزعيم للديموقراطية، أو من خلال التحول بمفهوم الزعيم إلى مفهوم " الرمز " الذي تلتف حوله الأمة . ولعل النموذج الواضح على التصور الأول يتمثل في سعد زغلول ، بينما يتمثل التصور الثاني في الخمس سنوات الأولى من حكم الملك فاروق . وقت أن لم يكن هناك أي غبار عليه . ووقت أن حال صغر سنه بينه وبين تدخله المباشر في

الحكم . وقـــتها عاش المصريون فترة من أســـعد فترات حـــياتهم السياسية ، لإحساسهم بـــالأتفاق العام حـــول رمز للأمة . يشـــتعل وجدانها بحبه والإلتفاف حـــوله . وفي مثل هذه الفترات التي يتزامل فيها وضوح القضية الوطنية مع وجود الزعامة أو الرمز ، يُمكنك أن تفتش عن التيار السياسي الديني ، فلا تجد له أثراً . ويمكنك أن تعثر بسهولة على إمكانيات الأبداع والتقدم في الشخصية المصرية ، في ظل درجة عالية من الإحساس بالقومية الإقليمية .

لعل السؤال المطروح في الساحة السياســـية اليوم ، والذي يُمثل تحدياً للساسة المصريين ، هو : ما هي القضية التي يُمكن أن تصلح نموذجاً لقضية "وطنية" تلهب مشاعر المصريين القـــومية ، وترتفع بهم فوق الفتن الطائفية ودعاوى الإرتداد السلفية ، وتلتف بهم حول زعامة يفرزها الموقف ، أو حول رمز تأتي به الأحداث ؟ . ولســـت أدعي أنني أملك الإجابة الصحيحة ، وإنما أوضح أن ما أتصوره ليس أكثر من أجتهاد ، أتمنى أن أجد الفرصة لعرضه ومناقشته في كتاب آخر ، حتى لا أتفرع إلى قضيـــة جـــانبية بالنسبة للموضوع الـــذي نناقشه ، وإن كانت أساسية ، في منظور الحياة السياســـية المصرية ككل .

٢ - الأزمة الاقتصادية

إذا تساءلت عن مواقع تركز الجماعات الأسلامية في القـــاهرة ، فسوف تكون الإجابة : إذهب إلى المرج أو عزبة النخل في أقـــصى

شرق القاهرة ، أو أذهب إلى المنصورية وإمبابة في أقصى غربها . ولن ينصحك أحد بالذهاب إلى أقصى الشـــمال في شبـــرا الخيمة أو شبرا المظلات ، أو إلى أقصى الجنوب في منشأة ناصر أو حلوان . وبالقطع فإن أحداً لن يذكر لك الزمالك أو مصر الجديدة .

وما سبق ليس لغزاً ، وتفســـيره بســـيط . فأنت في الشـــرق أو الغرب، سوف تجد مجتمعات ناشئة بصورة عشوائية على أطراف القاهرة . وسوف تكتشـــف أنك تســـير في مناطق شـــديدة الفقـــر والأزدحام السكاني في آن واحـــد . ولن تجد طريقـــاً مرصوفاً ، أو شارعاً مستقيماً ، أو منازل غير متلاصقة . كما سوف يصدمك تدني مستوى الخدمات بشكل لا يُصدق . فبعض المناطق بلا كهربـــاء . وبعضها ، صدق أو لا تصدق ، بلا مياه .

في هذه المناطق يجد الأتجاه الإسلامي الثوري مرتعاً خصبـــاً ، ويتركز أنصاره بالمئات . فهنا يختلط الفقـــر الشـــديد ، بـــالإتصال المستمر بالقاهرة ، إما للدراسة أو العمل أو قضاء المصالح . وخلال هذا الإتصال اليومي ، يتجدد التناقض بين واقعين تفصل بينهما هوة سحيقة . وفي هذه الهوة .. ينمو التطرف .

وعلى الرغم من أن أطراف المدينة في الشمال (شبرا المظلات وشبرا الخيمة) ، وفي الجنوب (منشأة ناصر وحـــلوان) تعاني من نفس مشاكل الإسكان والخدمات . إلا أن التطرف الديني فيها لا يبرز على السطح كظاهرة واضحة . والسبـــب في ذلك أن هذه المناطق

ُتمثل تجمعات عمالية ، تتركز حول مجموعة كبيرة من المصانع الضخمة في كل من المنطقتين . كما أنها تمتليء بالحرفيين ، وأصحاب الورش الصغيرة أو العاملين بها . وجميع هذه الفئات قد حققت في الفترة الأخيرة مستوى أعلى من الدخول ، لم ينعكس على مستوى معيشتها في مظاهره الأساسية ، وتوجه أغلبه إلى الأستمتاع الشخصي بصورة أو بأخرى . لكنه في النهاية ، سد كثيرا من فراغ الهوة ، ولو على المستوى النفسي . وخلق حاجزاً بين هذه الطبقات وبين التطرف الديني . وربما جعلهم أقرب إلى التطرف اليساري من التطرف الديني ، لأرتباط الأول بمصالحهم المباشرة . ولا مجال بالطبع للحديث عن التطرف الديني في نادي الجزيرة أو نادي هليوبوليس ، أو في الزمالك أو مصر الجديدة . الأمر الذي يُجزم بوجود علاقة قوية بين أنخفاض مستوى الدخل والمعيشة من ناحية ، وأرتفاع موجه التطرف الديني من ناحية أخرى. فكلما انخفض الأول، أرتفع الثاني، وبالعكس. وبالطبع فإن هذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة أكثر موضوعية ودقة . وكم أتمنى أن يُتاح للباحثين دراسة الوضع الأقتصادي والأجتماعي لأعضاء التنظيمات المتطرفة ، الذين أتوقع أن يكون أغلبهم من الطلبة وليسوا من الحرفين . ومن أبناء أصحاب الدخول الثابتة، وليسوا من أبناء أصحاب الدخول العالية أو أصحاب المهن الحرة . ومن سكان ما أشرت إليه من مناطق ، أو من سكان الريف ، الذي تعكس ظروفه الأقتصادية أوضاعا مشابهة .

هي تراجيديا إنسانية بكل معنى الكلمة . فقد أطلق الرجل مارداً من قمقمه ، متصوراً أنه قادر على التحكم فيه ، وتوجيهه لمحاربة أعدائه من الناصريين واليساريين . بل وإعادته إلى قمقمه في الوقت الذي يراه مناسباً . وحين أتى الوقت ، أنقض المارد على مُطلقه ، وصرعه في مشهد إعلامي مثير . الأمر الذي يصدق معه عنوان هذه الكلمات، والتي تصف مصرع السادات بالإنتحار ، لأنه كان بالفعل أنتحاراً ، لا أقل ولا أكثر .

وعلى الرغم من أن مشهد النهاية في تراجيديا الإنتحار ، ما يعطيه من دلالة على مدى قدرة الإتجاه الإسلامي الثوري على الفعل . إلا أن الأكثر أهمية من تحليل هذا المشهد ودراسة نتائجه ، أن نتوقف قليلاً لكي نتأمل ما فعله السادات قبل المشهد الأخير ، في محاولته لترويض المارد . لأن مشهد النهاية قد أنتهى بحدوثه ، أما محاولات الترويض فهي باقية ومؤثرة . بل وهي السند الأساسي في حركة التيار الإسلامي بأتجاهاته الثلاثة . وسوف يستمر تأثير هذه المحاولات لفترة زمنية طويلة قادمة .

لقد أضاف دستور ١٩٧١ ضمن نصوصه ، لأول مرة ، أن مباديء الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع . وهو نص مقبول ومنطقي ، لأن أغلب القوانين المدنية بالفعل ، مُستقاة من أحكام الشريعة الإسلامية . لكن السادات ، في محاولة منه لأستقطاب

المشاعر ، طرح أستفتاء عاماً قبل وفاته في عام ١٩٨١ ، ضمنه مجموعة من البنود التي لا علاقة لها ببعضها ، والتي على الناخب أن يُجيب عليها جملة واحدة بالإيجاب أو النفي . ومنها تعديل المادة السابقة بالنص على أن الشريعة الإسلامية هي " المصدر " الرئيسي للتشريع ، بإضافة حرفي الألف واللام . وهو الأمر الذي أثار لدى الكثيرين كثيراً من اللبس ، وأستند إليه دعاة التطبيق الفوري للشريعة في مطالبتهم بوضع أحكامها موضع التنفيذ دون إبطاء ، أو ترو ، أو تدرج ، أو حتى مناقشة .

ولأن هذا الموضوع يحتمل كثيراً من النقاش (الفقهي) وهو الأمر الذي لا أدعي القدرة أو الرغبة في طرحه ، إذ لا يعنيني إلا الجانب السياسي منه . فإنني أكتفي بطرح ما حدث دون تعليق . وأضيف إليه فعلاً آخر أتاه السادات خلال محاولاته الترويضية ، وهو إعلانه أنه يؤمن بأن الإسلام مصحف وسيف ، ودين ودولة . وهو ما سبق وناقشناه في الفصل الثاني من هذا الكتاب . ولعلي لا أنهي حديث الإنتحار دون أن أشير إلى بعض الوقائع المعروفة ، والتي تُكمل الصورة والتصور . فليس سراً أن الجماعات الإسلامية في الجامعات ، قد تكونت في أول الأمر على يد مباحث أمن الدولة ، لمواجهة الناصريين واليساريين وبتوجيه من السادات . وليس سرا أيضا أن أكتساحها للأنتخابات الطلابية في نهاية حياته ، بعد أن فقد السيطرة عليها ، كان كابوسا يُؤرق منامه . وليس مجهولاً ما كان يُعلنه

ليل نهار من أن مصر دولة العلم (والإيمان) ، وما كان يطرحه في وجوه خصومه من شعارات من نوع " من لا إيمان له، لا أمان له " و" لا مكان لملحد في أجهزة الإعلام " .

رحمه الله ، فهو مسئول مسئولية مباشرة ، بكل ما فعل ، عن جانب كبير من تضخم هذا التيار الآن . وهو أيضاً قد ترك لمن يخلفه ، في هذه الجزئية ، طريقاً مليئاً بالأشواك .

٥ - السماح الديموقراطي

من الصعب أن نصف ما يحدث في مصر بأنه مناخ ديموقراطي كامل . بل الأقرب وصفه بالسماح الديموقراطي . والفرق بين الأثنين كبير . فالسماح يأتي من الحاكم بإرادته . والمناخ يُلزم الحاكم ويحدد حجم إرادته . وقد أفاد السماح الديموقراطي المتاح منذ أوائل السبعينات التيار الإسلامي ، إذ منحه كل نقاط القوة ، وحجب عنه كثيراً من نقاط الضعف ، أو إمكانيات مواجهة الآخرين له . ومن المؤكد أن ذلك كله لم يكن في حساب من "سمح" ، لكنه تم على أية حال . وعلى سبيل المثال ، فقد سُمح للأتجاه التقليدي بإصدار صحف ومجلات تنزع للتطرف في أحيان كثيرة ، مثل مجلات الدعوة ، والأعتصام ، والمختار الإسلامي ، وصحف النور (حزب الأحرار)، واللواء الإسلامي (الحزب الوطني)، ورغم أنتماء بعض هذه الصحف والمجلات إلى بعض الأحزاب ، ومنها الحزب الحاكم نفسه ، إلا أنها جميعا ترتبط فكريا بالتيار السياسي الإسلامي . وتصب جميعا في

روافده . ولاشك أن صحيفة بلا حزب ، أقوى بكثير من حزب بلا صحيفة ، فالصحيفة في الحالة الأولى يُمكنها أن تكون حزباً . وأمثلة التاريخ على ذلك عديدة . بينما الحزب بلا صحيفة ، كائن بلا لسان ، وحديث بلا صوت ، وتعبير بلا وجه . ومن المفارقات العربية ، أنه لم يحدث في تاريخ مصر كلها ، وفي ظل مناخ ديموقراطي مفتوح قبل الخمسينات ، أن تمتع بها أتجاه سياسي واحد بهذ الكم من الصحف والمجلات المؤيدة ، التي تمتع هذا التيار في ظل هذا القدر المحدود من (السماح) .

وأيضاً فقد حجب السماح الديموقراطي عن الساحة بعض التيارات المناوئة للتيار الإسلامي ، مثل التيار الناصري . وركز على أتهامات الإلحاد في معركته مع التيارات اليسارية . الأمر الذي ألجاها لتملق المشاعر الدينية ، وطرح بها بعيداً عن مواجهة التيار السياسي الديني. ومن المؤكد أن التيار السياسي الإسلامي مدين بتماسكه الظاهري للسماح الديموقراطي ، الذي لولاه لتعددت أتجاهات هذا التيار (أنقسمت بين الأخوان ، والتكفير والهجرة ، والجهاد ، والتوفقيين ، والقطبيين .. وغيرهم كثير) . ومساحة الخلاف بين هذه الأتجاهات وبعضها أكبر بكثير من مساحة الخلاف بينها وبين الأتجاهات السياسية الأخرى . لأن أتهامات الفسق والمروق والكفر والإرتداد سريعة التداول بينهم ، سهلة التناول على ألسنتهم . الأمر الذي يدفع بكثير من المترددين إلى إيثار السلامة .

لقد أدى السماح الديموقراطي ، بمنعه تكوين أحزاب سياسية

إسلامية ، إلى توزع أنصار هذا الإتجاه على الأحزاب القائمة . وتشكيلهم لجماعات ضغط داخل هذه الأحزاب ، كان تأثيرها أكبر بكثير من تأثيرها مجتمعة في حزب منافس. وفي ظل السماح أيضاً، وتعويضاً عن عدم توفر المناخ الديموقراطي الكامل ، وإلهاء للعب عنه ، رددت القيادة السياسية نفس مقولات الإتجاه الديني التقليدي . وخلعت على الدولة كلها صفة الإسلامية ، وعلى النظام كله صفة الإيمان . بحيث أصبح صعباً على أي مراقب أن يُميز وجه الخلاف الحقيقي ، إلا إذا كان الخلاف متعلقاً بالأشخاص لا بالمبادىء . وبديهي أن تبنى الاعلام الرسمي لهذا الأتجاه الفكري ، أكسب التيار السياسي الإسلامي شرعية المنهج . وهو كسب كبير لا يُقاس بخسارة شرعية التواجد الرسمي .

إن ديموقراطية الخطوة خطوة ، أو القدر المسموح به في الزمن المنظور ، يُمكن أن تصلح (رغم عدم موافقتنا عليها من حيث المبدأ) . كأسلوب ناجح في مواجهة الأحزاب ذات الجذور الديموقراطية . تلك الأحزاب التي ينتهي وجودها (المادي) بمجرد منعها من الشرعية . لكنه يأتي بنتائج عكسية تماماً مع الأحزاب السياسية الدينية ، التي تمرست (تاريخياً) بالعمل السري . والتي تُصبح أقوى ما تكون ، عندما تختلط الدعوة للسياسة بالدعوة للدين ، تحت مظلة دعاوي الأضطهاد ، وصراخ الشكوى من قمع حاملي مشاعر العقيدة . وهي أمور تُشكل بأجتماعها ، نقطة جذب مثالية لمشاعر الشباب الغض ، المُهيأ للتطرف بحكم العمر ، والمعبأ للمواجهة بحكم ظروف المجتمع .

القاعدة في السياسة الدولية أن القوة فوق الحجة ، والمصلحة قبل المبدأ . فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً لا تُخطط سياستها في الشرق الأوسط على أساس تحقيق مصالح مصر ، طالما أن مصر صديقة لها . بل تخططها في الأساس ، وفي البدء والأنتهاء ، لتحقيق المصالح الأمريكية ،. فإن تلاقت هذه المصالح مع المصالح المصرية ، فأهلا بها ونعمت . وأن لم تتلاق ، فليكن ما يكون . يصدق هذا على الولايات المتحدة الأمريكية كما يصدق على الأتحاد السوفييتي ، بمثل ما يصدق على أصغر الدول . وتنشأ العلاقات الدولية في النهاية ، كمحصلة لصراع المصالح وحساباته المعقدة . ليس هذا فحسب ، بل إن الامر الأهم ، أن الدول التي تتبنى شعارات الديموقراطية وحقوق الإنسان والعدل ، إنما يعنيها في الأساس أن تُطبق هذه المبادىء داخل حدودها الجغرافية . أما خارجها ، فإنها قد تتعاون مع أكثر الأنظمة خروجا على هذه المبادىء ، إذا كان هذا محققاً لمصالحها .

هذه مقدمة أردت بها أن أزيل من الأذهان وهما شائعا مضمونه ، انه طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية صديقة لمصر ، فإنها سوف (تضمن) نمو الديموقراطية بها . وإذا كان سقوط مصر في يد التطرف الديني في غير مصلحة مصر في المدى القصير أو الطويل ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية (لن تسمح) بقيام مثل هذه الأنظمة .

وأود في البداية أن أذكر أنني لا أحمل عداء مسبقاً للولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنني لا أقصد بعبارات (تضمن) و (لن تسمح) ، أن الولايات المتحدة تملك سلطة القرار في مصر . فهذا ما لا أتصوره أو أعتقد فيه . وإنما فقط أعرض لوجهة نظر خاطئة تقود إلى نتائج غير منطقية . وأود أيضا أن أوضح أن ما أعرضه لا يُمثل مبررا يقينيا لتواجد وقوة التيار السياسي الديني في مصر والمنطقة، بقدر ما يُمثل أحتمالاً قائماً ، له ما يبرره من المنطق أو على الأقل من سوء الظن . وأنتقل بعد هذه المقدمات والتحفظات إلى الموضوع ، وأتساءل هل الولايات المتحدة الأمريكية وراء تصاعد المد السياسي الديني في المنطقة ؟. وأعرض تصورا منطقيا ، يبدو متكاملا بصورة مزعجة .

لقد ترتب على قيام الحكم الإسلامي في إيران ، أن أصبحت منطقة الخليج كلها منطقة (خلخلة) سياسية . وأستمرار التخلخل وعدم الأستقرار في هذه المنطقة ، يُحقق بتداعياته المتشابكة بعض النتائج الإيجابية سياسيا وأقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية . ومن البديهي أن يتكون حائط دفاعي متماسك خلف المنطقة المشار إليها . والمرشح لذلك هو مثلث " السعودية / السودان / مصر " . وهذا المثلث يُمكن أن يشكل (إذا أضيف إليه ما هو قائم من أرتباط عضوي بين أمريكا وإسرائيل) ، قوسا دفاعيا نموذجيا لحماية المصالح الأمريكية ، ومواجهة التغلغل الشيوعي أو حتى اليساري في المنطقة.

لقد تطورت أساليب العلاقات بين الدول العظمى والدول

الصغيرة . فلم يعد مطلوباً تواجد أحتلال بشـــري ، أو حـــتى توافر قواعد عسكرية دائمة . وإنما تُغني التسهيلات العسكرية ، التي تُدار بواسطة الوطنيين ، وتكون جاهزة للأستعمال وقت الحـــاجة إليها ، عن أشكال التدخل المباشر والمستفز للمشـــاعر الوطنية . ولا مانع من أن تصرخ الأنظمة ليل نهار بلعن الإمبريالية العالمية ، والإستعمار الأمريكي ، والبيت (غير الأبـــيض) - لا مانع من ذلك كله ، طالما أن المصالح الأستراتيجية مصونة ، والأهداف الإستراتيجية متحققة.

وأســـتطراداً لوجهة النظر (الأحـــتمالية) التي نعرضها ، فإن الأختيار الإسلامي (الثروي) ، يبدو أكثر الأختيارات تحقيقـــاً لهذا الهدف . وعلى السودان أن يطبق الشريعة الإسلامية بهدف صبـــغ الدولة بالصبغة الدينية كإطار مطلوب (وقد حـــدث هذا بـــالفعل) . وعلى السعودية أن تتحول بخطوة محسوبة في أتجاه الأخذ بـــنظام ديموقراطي (شكلي) بطرح دستور وتشكيل مجلس نيابي إسلامي (وقد أعلن عن ذلك بالفعل) . ويبقى أخيراً سقوط مصر تحت شكل من أشكال الحكم الديني ، عن طريق الأخذ بالإطار ، وصبغ الدولة بصبغة دينية من خلال خطوات محسوبة . تبدأ بتطبـــيق الشـــريعة الإسلامية ، وما يترتب على ذلك من تداعيات (إنغلاقية) من وجهة النظر الأجتماعية (وهذا في سبيله للحدوث بالفعل) . ولا يبقـــى إلا بعض التفصيلات التي يُمكن حلها فـــي المستقبل المنظور ، مثـــل الخلاف مع الأتجاه الإسلامي التقليدي حول موقفه عن دولة اسرائيل (ويكاد يكون هو الخلاف الأساسي الوحيد) . ومثل البحث عن قيادة

مقبولة (ومدنية) لهذا الإطار أو التيار . ومثل تنسيق الأدوار بـــين زوايا المثلث . ومثل الأتفاق على الأهداف الإستراتيجية مع المرشحين لتحقيق هذه الأهداف . ومثل التأكد من قياسات رد الفعل على المدى الطويل ، أما المدى القصير فإن نتائج مثل هذا التصور سوف تكون في صالح الولايات المتحدة الأمريكية بالتأكيد .

وسوف يتمثل ذلك في مجموعة من المكاسب . أهمها أستقـــرار المنطقة سياسياً ، خاصة في مصر . بعد سحب البســـاط من تحـــت أقدام المتطرفين دينياً (الأتجاه الثوري) ، من خلال تحقيق المظاهر (الشكلية) للتطبيق الإسلامي ، وخلق قضية وطنية (إســـلامية) عن طريق تعبئة المشاعر والجهود وتوجيه الأنظار إلى العدو (دون أن يتجاوز الأمر حدود التعبئة السياســـية والإعلامية) . ولا مانع من بعض الهجوم على من وراء إســـرائيل ، وعلى رأســـهم الولايات المتحدة الأمريكية رأس الأفعى (الصليبـــية) . لا مانع ، طالما أن التسهيلات العسكرية متاحة ، و(اللوبي) الرأســـمالي مُتحـــكم في أقتصاديات المنطقـــة . وأخيراً فإن التخوف على مصر الأقـــليات ، سوف يُمكن معالجته بأتفاقات ودية ، تحفظ لها بعض حقوقـــها ، وتدفع بها إلى الإرتباط المصيري بالولايات المتحدة ، كنوع من الإعتراف بالجميل والتحوط لأحتمالات المستقبل . وأخيراً وليس آخراً ، فسوف تنتهي أسطورة إمكانات القوة في المنطقة . وســـوف يتمزق الحـــلم العربي من خلال الإتهامات المتبادلة بالعمالة . وسوف تعود المنطقة

إلى الخلف عشرات من السنين . وإذا حدث خلل ولو بسيط في حسابات المدى الزمني لأستمرار هذا التوقع وأستقراره ، فسوف يتمثل البديل المطروح في الأختيار العسكري . وهو القوة الوحيدة والبديلة والممكنة . والتعامل معه (تاريخيا) أسهل على الولايات المتحدة من التعامل مع غيره .

كل ما سبق لا يمثل إلا تصورا قد يُخطيء وقد يُصيب . أو حلما من أحلام اليقظة لدى بعض هواة التحليل ، أو كابوسا مزعجا كما أراه . أو تفسيرا لبعض مظاهر النكوص في مواجهة هذه التيارات، على المستوى الفكري أو الأعلامي . وفي كل الأحوال ، فانها المرة الوحيدة التي أتمنى أن أكون فيها مخطئا. وربما كان ذلك كله صحيحا ، وأن يكون الخطأ بنسبة المائة في المائة ، وهو ما لا أظنه صحيحا بأية حال .

٧ - الصراع بن التيارين الثروي والراديكالي

أشعلت الثورة الإيرانية بنجاحها في إيران ، صراعا على مستوى دول المنطقة . بين ما تمثله إيران من أتجاه راديكالي ، وبين التيار الإسلامي الثروي ، الذي تمثله المملكة العربية السعودية . خاصة وأن نجاح الثورة الإيرانية قد ساهم إلى حد كبير ، في إحياء أمال أنصار الأتجاه الإسلامي الثوري ، في إمكان السيطرة على الحكم، عن طريق إشعال الفتيل بعمل عنيف ومؤثر . وعلى الشارع السياسي واجب المساندة بعد ذلك . وهو شارع في تقديرها إسلامي

النزعة والمشاعر . مطحون بما يكفي لمساندة رموز الطهارة في عالم الشر . ولم تكن مصادفة ، أن تحدث أول أنتفاضات الأتجاه الثوري في الحرم النبوي الشريف . وأن تهتز الدوائر الحاكمة في السعودية لهذا الحادث أهتزازا عنيفا . وأن ترد السعودية التحية بأفضل منها ، فتساند العراق في حربه ضد ايران . فترد إيران بتأليب الشيعة في الشمال الشرقي للمملكة السعودية .

ومن المنطقي بالطبع في منطقة تموج بالتيارات الإسلامية، أن يكون للسعودية رأي ، بل وأكثر من ذلك دور . أو على الأقل وقفة لاعادة ترتيب الأوراق ، وإعادة تقييم هذه الأتجاهات. خاصة وأن قضية الإسلام بالنسبة للسعودية ليست قضية دين أو أختيار مطروح، بل أنها قضية تتناول أساس وجود النظام الحاكم ذاته . وفي أعتقادي أن السعودية قد نوعت مواقفها من الأتجاهات الثلاثة . فهي ترفض الأتجاه الثوري ، لأنه لم ينشأ تحت عباءتها . كما أنه ، بمثاليته المفرطة، يُسقطها من حساباته كنموذج للتطبيق الإسلامي الصحيح. بينما تتراوح علاقتها بالتيار التقليدي بين المودة والحذر . فهم يستحقون المودة ، لأنهم معتدلون . والبعض منهم لا ينسى أنه وُجد في كنفها ملاذا وسندا وقت الأضطهاد الناصري . وهم في نفس الوقت ، يزدادون تسيسا بمرور الأيام . وهو ما يجعلها على شفا الحذر منهم . فالكلام في السياسة لابد وأن يقود إلى حديث الشورى ونظم الحكم ، وهي دائرة لا يسمح النظام السعودي بأختراق حدودها

عند الحوار . والخطر كل الخطر عندما يحدث هذا الأختراق تحت مظلة إسلامية . ولا يبقى إلا التيار الثروي ، وهو ما أتوقف أمامه بالتأمل متسائلاً عن حجم المصادفة التي أتت به من السعودية على جناح المال . طارحاً أحتمالاً لا يرقى إلى مستوى اليقين . وإن كان محاطاً بأبواب كثيرة للشك ، إن أغلقت أحدها أنفتح الآخر . وإن أغلقتها جميعاً، أهملت مبرراً منطقياً لتنامي التيار الإسلامي السياسي . وهو أختيار كل من الأتجاهين الثروي والراديكالي ، لمصر ، ساحة لإدارة صراع ، يخشى كل منهم أن يدور في ساحته .

٨ - الأحزاب الجبهوية

تنشأ الجبهات بين التيارات السياسية المختلفة في مواجهة عدو مشترك ، أو لتحقيق أهداف أنتخابية محددة . ويندر أن تستمر هذه الجبهات لفترات زمنية طويلة ، أو أن تكون هي الأسلوب الوحيد للممارسة السياسية، كما حدث في مصر ، حين تحولت جميع أحزابها إلى جبهات . وقد يكون منطقياً أن يُمثل حزب التجمع سياسة تجمع بين قوى اليسار المختلفة . وأيضاً فقد يكون للوفد بعض العذر في أن تنوع الأتجاهات السياسية فيه، إرث تاريخي ، نتيجة تجمع كل الفصائل الوطنية في مواجهة الأحتلال ، وتحت الراية الوفدية . الأمر الذي لم يكن مُستغرباً معه أن يتجمع تيار أقصى اليمين، ممثلاً في كبار الملاك، مع تيار أقصى اليسار ، ممثلاً في الطليعة الوفدية وبعض الماركسيين، في إطار حزب واحد ، يسعى إلى تحقيق الأهداف التي يُجمع عليها الجميع . والمتمثلة في الأستقلال ، وفي كون الأمة مصدراً للسلطات .

وقد أضافت القيادة الوفدية بُعداً جديداً للجبهة ، لا سابقة له في تاريخ الوفد . ويمثل أنتكاسة لشعاراته الواضحة منذ نشأته وحتى قيام الثورة . وأقصد بهذا البعد تحالف الوفد مع الإخوان المسلمين في أنتخابات ١٩٨٤ . ونُلخص ما سبق في أنه من المنطقي أن يقبل الباحث منطق الجبهة في التجمع (لسبب تكويني) ، وفي الوفد (لسبب تاريخي) . بينما يصعب عليه تفسير جبهة حزب العمل الذي ينتمي بجذوره إلى تيار مصر الفتاة ، والذي يضم بالأضافة إليه تياراً ناصرياً ، وبعضاً من تيار الأخوان المسلمين . أو جبهة حزب الأحرار ، الذي يضم أتجاهاً ليبرالياً متطرفاً (تمثله جريدة الأحرار)، واتجاهاً دينياً متطرفاً (تمثله جريدة النور) . أو سعى الحزب الوطني لضم بعض الناصريين إلى قاعدته الساداتية .

أقول – لا يمكن تفسير ما سبق إلا بأجتهاد نظر مؤداه أن هذه هي النتيجة الطبيعية لتقييد حركة تكوين الأحزاب . الأمر الذي منع الأتجاهات السياسية الواضحة من تحديد هويتها المتميزة في أحزاب ذات ملامح فكرية شديدة التحديد والتميز . وقد كان لهذه الظاهرة (ظاهرة الأحزاب الجبهوية) تأثير مباشر على تصعيد المد السياسي الديني ، من خلال تحجيم الأتجاهات الليبرالية والعلمانية ، مراعاة (للتحالف) . وتبني جميع الأحزاب لمنطلقات دينية مراعاة للتوازنات (الجبهوية) . وكان هذا أوضح ما يكون في الأنتخابات الأخيرة ، فقد مارست المجموعات الدينية التي توزعت على جميع الأحزاب ضغوطاً، أثمرت رفع الجميع للشعارات الدينية . والمزايدة في الدعوة

إلى التطبيق الفوري للشريعة ، وإلى تحـــويل مصر إلى دول دينية إسلامية . مع أختلاف في درجة أرتفاع النغمة أو مدى وضوحها .

لقد تعلمنا أن حوار التيارات السياسية المختلفة ، ينتهي إلى أتفاق على (الحد الأدنى) لنقاط الألتقاء. لكنه في المناخ السياسي المصري ، يحدث العكس تماماً . فما أن يلتقي الفُرقاء ، حتى يتفقوا على (الحد الأقصى) لتصوراتهم السياســية المتبـــاعدة . ويخرجون دائما إلى جماهيرهم ، أو بمعنى أدق على جماهيرهم ، بمفاهيم هي أقرب إلى منطق الثورة من منطق الحوار ، وألصق بمعاني الرفض من أماني الألتقاء . وقد تجلى ذلك في الشعارات الأنتخابية ، التي حـــملت من الشعارات الدينية ما يؤكد على رفض ما هو قائم . وعلى أن البـــديل القادم ، لابد وأن يحمل عنوانا إسلامياً ، ومضمونا تشريعياً. ولا أعتقد أن التيار السياسي الإسلامي ، بأتجاهاته الثلاثة، كان يحلم بأكثر من ذلك .

٩- اخطاء المعالجة

لم يكن نظام الحكم مُوفقاً في معالجته لظاهرة التطرف الديني، تلك المعالجة التي ساعدت دون قصد ، على نمو التيار السياسي الإسلامي وليس الحد منه . فالملاحظ أن الإعلام كان شديد الحذر في النشـــر للأقلام المعتدلة والمواجهة للتطرف بمنهج عقلاني [1] وكان شـــديد الحساسية في تقديم من يملكون القدرة على إجراء حوار ديني بمنطق متنور، ودون خروج على الدين أو عنه في منابر الأعلام المختلفة [2] .

(١) من أمثال الأساتذة مصطفى مرعي ، وزكي نجيب محمود .
(٢) من أمثال الأساتذة حسين أمين ، وسعيد العشماوي .

وخانه التوفيق في تقديم من توسم فيهم الأعتدال ، فخلطوا بين العقيدة وبعض أجتهاداتهم الدينية أو السياسية. وفي نفس الوقت ، فإنه يبدو غريباً ذلك التناقض بين المصالحة مع تنظيم متطرف مثل الجهاد ، بالإفراج عن جميع المتهمين في إحدى قـــضاياه . والرفض لتعديل القوانين ، بما يسمح لأتجاه معتدل مثل الأخوان المسلمين بالمشاركة السياسية . والأسوأ من ذلك كله ، خلق أنطباع أعلامي عام، سلبـــي بالنسبة للنظام الحاكم ، وأيجابي بالنسبة للتيار الإسلامي السياسي ، أحياناً . والتراجع المحسوب أحيانا أخرى . والمنع والسماح بلا سبب، أو أستجابة لأحتجاج يأتي من بعض الأتجاهات الدينية .

إن من المؤكد أن أسلوب المعالجة يجب أن يتغير بصورة جذرية. بحيث يكون حاسماً في مواجهة الإرهاب ، على أن يحدث ذلك مـــن خلال أعمال لنصوص القـــانون العادي وليس بـــتجاوزه أو اللجوء للقوانين الأستثنائية . وأن يُطبق ذلك بـــوضوح وتلقـــائية على أي تجاوز لإطار الشرعية. كما يجب على النظام أن يتخلى عن أسلوب التوازن، الذي يؤكد الأنقسام ولا يلغيه . فلا يكون أستمرار أعتقـــال الباب شنودة موازياً لأستمرار محاكمات الجهاد . ولا يكون الأفـــراج عن جميع المتهمين في أحدى قـــضايا الجهاد ، مقـــدمة للإفراج عن البابا شنودة . وفي نفس الوقت ، فإنه لابد من إباحة تكوين الأحزاب لكل التيارات السياسية بما فيها الأتجاهات الدينية . ولابـــد أيضاً من فتح المنابر الإعلامية للآراء المختلفة . وأجراء حوار إعلامي مفتوح ، يشارك فيه الجميع ، دون حساسية مبالغ فيها ، ودون إخفاء للحقائق، ودون قيود على المناقشة . تلك القيود ، التي أثبتت تجارب السنوات

السابقة أنها كانت تأتي دائماً بعكس ما تهدف إليه .

١٠ - مناطق الحوار المحرمة

يتحمل المفكرون في عالمنا العربي مسئولية كبيرة فيما حدث من نمو متزايد للتيار السياسي الإسلامي . فهم من البداية، قد حددوا مناطق مُحرمة للحوار أو النقاش . منها ما هو تاريخي ، مثل ما يتعلق بحوادث التاريخ الإسلامي. ومنها ما هو سياسي، مثل واقع الحياة (السياسية) في الدول التي ُتطبق ما تدعى أنه النظام الإســـلامي . ومنها ما هو فكري مثل قضايا الفصل بين الدين والسياسة ، وقــضايا الوحـــدة الوطنية .

وقد زاد حجم هذا التراجع مع نمو الأتجاه الإســـلامي الثوري ، تحسباً للمستقبل وإيثاراً للسلامة . خاصة وأن من حاول منهم مناقشة موضوعات (فرعية) مثل الحجاب وبعض قوانين الشريعة ، أشبعه المتطرفون والمعتدلون تجريحا وهجوماً ، بل وإهانة . وكل ذلك في تقديري لا يشفع لمفكرينا في أنسحابهم من مساحات كبيرة من الحق، تتسع يوماً بعد يـــوم ، بزيادة حجم تراجعهم . بـــل والإستطراد في الصمت أمام ما يعتقدون أنه صحيح ، أو في مواجهة ما يعتقدون أنه خطأ .

وأخيراً ، فما سبق كله، كان أجتهاداً قد يُخطيء ، وقد يصيب . لكنه محاولة لتفسير ما أعتقد مبدئياً أنه مأزق تاريخي . وتوضيح لما يمكن أن يكون خافياً . دون أعتبار لما يترتب على ذلك من نقد أو هجوم أو عداوة ، عن إيمان بأن الحوار هو السبيل الوحـــيد للخروج من هذا

المأزق . وأن الكلمة أحيانا قد تمنع رصاصة . لأنها بالطبع أقوى ، وبالقطع أبقى .

فهرست

مؤلفات الدكتور

فرج فودة

تنشرها وتوزعها دار ومطابع المستقبل

بالفجالة والأسكندرية

- الحقيقة الغائبة
- حوار حول العلمانية
- حوار في المهجر
- قبل السقوط
- زواج المتعة
- الإرهاب
- شاهد على العصر
- الطريق إلى الهاوية
- الملعوب
- النذير
- نكون أو لا نكون
- الطائفية إلى أين ؟
- مع يونان لبيب رزق
- وخليل عبد الكريم

رقم الإيداع

٢٠٢٩٧ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولي

977.5365.72.4



لا ابالي أن كنت في جانب ، والجميع في جانب آخر . ولا أحزن إن أرتفعت أصواتهم أو لمعت سيوفهم . ولا أجذع إن خذلني من يؤمن بما أقول . ولا أفزع إن هاجمني من يفزع لما أقول . وإنما يؤرقني أشد الأرق ، أن لا تصل هذه الرسالة إلى ما قصدت . فأنا أخاطب أصحاب الرأي لا أرباب المصالح . وأنصار المبدأ لا محترفي المزايدة . وقصاد الحق لا طالبي السلطان . وأنصار الحكمة لا محبي الحكم .

دار ومطابع المستقبل بالفجالة والأسكندرية

ومكتبة المعارف ببيروت